جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عنوان المذكرة :

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الإفريقي 2002-2015

(مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية)

تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

إعداد الطالب:

- سعدي إبراهيم

لجنة المناقشة :

أ. سالم حسين	مناقشا
د. زبيري عبد الله	مشرفا
أ.غزال أحمد	رئيسا

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وعرفان

لا شكر إلا بعد شكر الذي سهل لطالب العلم الطريق إلى الجنة وبسط له أجنحة الملائكة ، نشكره عز وجل على جزيل النعم التي وهبها لنا وعلى القدرة التي ألهمنا إياها لإتمام هذا البحث واعترافا منا بالجميل وتقديرا لحسن الصنيع نتقدم بفائق الشكر والامتنان لأستاذنا الفاضل المشرف

زيري عبد الله

لما أبداه لنا من توجيهات ونصائح وعلى سعة صبره إلى غاية نهاية هذا العمل .

كما لا ننسى كل أساتذة وإطارات قسم العلوم السياسية بجامعة المسيلة .

وشكر خاص إلى كل من مدّ لنا يد العون من قريب أو بعيد

مقدمة

مقدمـــة

تميزت معظم أدبيات المتعلقة بدراسة السياسة الخارجية الأمريكية بأنها ترتكز علي مناقشة موقع ودور السلطة التنفيذية (الرئيس) رغم إقرارها بدور السلطة التشريعية المتمثلة في الكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ ،لكن هذا الدور محصور في وظيفتين هما الرقابة وتقنين التمويل.

ظلت النقاشات قائمة في دوائر الفكرية والسياسة الأمريكية ،إلا أن أحداث هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 علي برجي مركز التجارة العالمية نيويورك ومبني البنتاغون بواشنطن لتكون هذه الأحداث كأراضيه للولايات المتحدة أن تتحرك وتتدخل في الشؤون الدولية ،فإعتبرت كل التحركات الأمريكية باسم محاربة الإرهاب ،العدو الجديد للولايات المتحدة فالتحليلات إعتبرت أنه لا يجب التسارع في اعتبار تاريخ الحادي عشر من سبتمبر 2001 بمثابة بداية عصر جديد في العلاقات الدولية كما حدث عند سقوط جدار برلين مثلا فالإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي كان واضحا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.بعد أن كأنت المنطقة مهمشة خارج إهتمامات الولايات المتحدة والقوي الكبرى في العالم ،باستثناء الإهتمام الفرنسي بمنطقة باعتبارها صاحبة نفوذ تقليدي في المنطقة.

ومنطقة الساحل الإفريقي هي تلك المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وأن كأن لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل الإفريقي، إلا أن أغلب المراجع تحدد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي بكونه يضم ثماني دول هي: السودان، النيجر ،مالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو وشمال نيجيريا. ولعل الأمر المثير للإهتمام هوأن هذه المنطقة أصبحت تشكل أهمية جيوأمنية واسعة، حيث تم إكتشاف النفط، في الإقليم الساحلي أصبحت واقعا ملموسا في تشاد ،كما أن النيجر تتميز بكونها مصدر رئيسي لمعادن اليورانيوم، وهو ما جعل التقارير الإستراتجية الأمريكية تشير إلى أن غرب إفريقيا قد يتحول منافس جدي للخليج العربي من حيث الموارد النفطية.

من جهة أخرى، فقد تفاقمت الأزمات الداخلية في الساحل الأفريقي وتفشت ظواهر خطيرة كالجريمة المنظمة وإنتشار الجماعات الإرهابية، مما يشكل تهديدا ليس فقط على أمن المنطقة وإنما من الممكن أن يصبح بمثابة التهديد الفعلي لدول الجوار والعالم عموما.

أن توفر الساحل الأفريقي على مثل هذه العوامل جعل منه موضع إهتمام دولي واسع في الآونة الأخيرة خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، هذا الإهتمام الأمريكي بالمنطقة هو ما سنحاول تحليله والبحث في أسبابه والأهداف المرجوة منه.

أهمية الموضوع:

كونه سيسلط الضوء على السياسة الخارجية الأمريكية من خلال دارسة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية ،خاصة بعد المناقشات في الأوساط الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية حول اذا كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001قد أحدثت تحولا جذريا في وسائل وأهداف السياسة الخارجية الولايات المتحدة الأمريكية ،أم أن هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 كأنت مجرد فرصة للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها المسطرة سلفا .

دراسة أهم الأسباب التي صعدت من الإهتمام الأمريكي بالمنطقة والأهداف الأمريكية من وراء هذا الإهتمام بمنطقة الساحل الأفريقي.

مبررات إختيار الموضوع:

هناك مجموعة من المبررات التي تتنوع بين المبررات العلمية والمبررات الذاتية وراء إختيار "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي 2002-2015"

كموضوع لهذه الدارسة يمكن تناولها كما يلي:

مبررات علمية: هناك إهتماما واسعا داخل الأوساط الأكاديمية، خاصة فيما يتعلق بمدى أهمية العوامل التي صعدت من الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي والمكانة التي أصبحت تحتلها المنطقة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من

سبتمبر 2001، والوقوف علي أهم العوامل والأهداف من وراء هذا الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي.

- **مبررات ذاتية:** أهم ما دفعني لي إختيار هذا الموضوع الخاص بمنطقة الساحل الأفريقي لتزيد أهمية هذه المنطقة في الأوانة الأخيرة ،فكون القضايا المتعلقة بالساحل الأفريقي لا تزال جديدة مما سيزيد من الإهتمام بها في السنوات القادمة، سواءكان ذلك اعتبارا لأهميتها أو لإنعكاساتها الإقليمية والدولية، وقد وجدت أن الموضوع يوجد فيه عجز في التناول الأكاديمي لها من خلال البحوث والدارسات حسب اطلاعي ،لهذا كانت لي رغبة في المساهمة في اثراء الدراسة حول هذا الموضوع .

<u>اشكالية الدراسة:</u>

إن دراسة السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه منطقة الساحل الأفريقي تعني محاولة فهم الإنشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار قبل وضع أي سياسة خارجية تجاه منطقة الساحل الأفريقي، والتي ستعني في وقت لاحق قرارا سيتبع أساسا بالتنفيذ بعد الموافقة والمصادقة عليه من مختلف الهيئات المخولة قانونا.

لقد أدات أحداث 11ستمبر 2001بالسياسة الأمريكية إلي اعادة نظر شاملة تحول فهم الأوضاع الجديدة وبالتالي التكيف معها خاصة إن المنطقة قد تتحول لمصدر تهديد للولايات المتحدة ،والتي ستنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة لهذه التحديات.

وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح:

- ما هي أهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي في الفترة 2002-2015؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تحاول تفكيك الإشغال الواسع الذي سيعالجه السؤال الرئيسي :

-كيف فسرت النظريات الكبري في العلاقات الدولية السياسة الخارجية الأمريكية ؟

-ماهي أسباب الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي؟

-ماذا استخدمت الإدارة الأمريكية من آليات لتجسيد أهدافها في منطقة الساحل الأفريقي؟

فرضيات الدراسة:

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات على النحو التالي :

فرضية اساسية:

يمثل الجانب الأمني المحدد الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي.

فرضيات فرعية :

-تزايد التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الأفريقي وإنعكاساتها اقليميا وحتي دوليا ساهمت في تصعد الإهتمام الأمريكي بالمنطقة .

-الموارد النفطية التي تم إكتشافها مؤخرا في منطقة الساحل الأفريقي جعلت من هذه الأخيرة محل إهتمام الولايات المتحدة الأمريكية .

-تعتبر المنطقة محل إهتمام القوي الكبرى ،والولايات المتحدة في سعيها للحفاظ علي وضع الدولة المهيمنة في النظام الدولي كانت عامل موجه للإهتمام الأمريكي بالمنطقة.

حدود المشكلة:

لإن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها، كان لزاما علينا تحديد الإطار الزماني لموضوع البحث إستجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة، وعلى قدر اكبر من الموضوعية تجاوزا للعموميات، بناءا على هذا تم تحديد الإطار الزماني والإطار المكاني للدراسة كما يلي:

الإطار الزماني: لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2002 إلى 2015 كمجال زمني لأن العلاقات الأمريكيةمع دول منطقة الساحل الأفريقي لم تعرف تطور ملحوظ إلا في سنة

2002،فإن دارسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي ستكون ضمن هذه الفترة.

الإطار المكاني: إن شاسعة المساحة التي يشغلها الساحل الأفريقي، جعلت هناك الكثير من التعاريف التي حددت المجال الجغرافي للإقليم فحصرته في مجموعات مختلفة من الدول، فهناك من التعاريف من جعلته يضم كل من: النيجر، مالي، تشاد وبوركينافاسو. وهناك من ضمنه إضافة إلى الدول الأربعة المذكورة كل من: السنغال، موريتانيات، نيجيريا، السودان، جزر الرأس الأخضر، جيبوتي، أريتيريا، إثيوبيا، الصومال وحتى كينيا ، غير إن من أكثر التعاريف شيوعا هو ذلك الذي يحصر المجال الجغرافي للساحل الأفريقي في **ثماني دول رئيسية هي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، بوركينافاسو، السنغال ،وشمال نيجيريا.** وهي عموما دول متماثلة ومتناسقة طبيعيا وحتى ديموغرافيا، كما إن الأنشطة الإنسانية فيها تتشابه هي الأخرى، حتى بالنسبة لعدم الإستقرار السياسي والأمني في هذه الدول فهو على درجة كبيرة من التماثل فيما بينها. وهو ما يدفع بنا إلى الإعتماد على هذا التعريف الأخير في دراستنا لموضوع بحثنا، حيث إنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع ويسهل عملية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانبه التي تعتبر ضرورية من أجل الوصول إلى نتائج دقيقة لموضوع بحثنا، حيث إنه سيوفر مرونة في التعامل مع الموضوع ويسهل عملية الإلمام والإحاطة .

الإطار المنهجي:

إن المنهج يعتبر طريق الوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها.

المنهج التاريخي : كان ولا يزال المنهج التاريخي يحظى بمكانة في الدراسات السياسية، وجاء توظيف المنهج التاريخي لإستعادة الظرف الزمني للعلاقات الأمريكية ودول منطقة الساحل الأفريقي ،وإستعراض أهم الأحداث والتطورات الدولية التي كان لها إنعكاسات علي منطقة الساحل الأفريقي.

منهج تحليل المضمون : الذي يهتم بدراسة الظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها البعض ومعرفة خصائص وسمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الإختلافات ودلالاته .

المنهج الإحصائي:

كما تطلبت طبيعة الموضوع إستخدام المنهج الإحصائي كشكل من أشكال الأختزال الرياضي لحاجة الباحث في دعم تعامله مع الموضوع من خلال المعطيات الرقمية الأكثر وضوحا والأدق دلالة.

الإطار النظري للدراسة : بالنسبة للنظريات التي تم تطبيقها في البحث هي:

– المدرسة الليبيرالية الجديدة والتي تعلي من أهمية التفاوض كبديل الحرب، ويسعى مفكروها إلى إقناع الدولة بالإهتمام بالمصالح طويلة المدى على حساب المصالح قصيرة المدى، بالسعي للوصول إلى حالة من التعاون من أجل التحقيق مصالح مشتركة، وهذا ما نلمسه في دارستنا هذه في المشاريع الأمريكية التي تقدمها لدول منطقة الساحل الأفريقي.

مصطلحات الدارسة :

– السياسة الخارجية :Foreign policy

تعددت التعريفات التي اعطيت للسياسة الخارجية وذلك نظر لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة ،وإلي التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتجية.

إن السياسة الخارجية هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا علي تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات والتي تؤثر بشكل مباشر علي فاعلية السياسة الخارجية وتعمل علي توجيهها ويعرفها جيمس روزنو James Rosenau"علي إنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات أما للمحافظة علي الجوانب المرغوب فيها

البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة، ويتداخل تعريف السياسة الخارجية مع بعض المفاهيم الأخرى حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتجية أدوات لتنفيذ السياسة الخارجية ،تعتمد الأولي علي الأقناع بينما ينطوي عمل الثانية علي إستخدام وسائل اخري قد تكون عسكرية.

إن صنع السياسة الخارجية يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دولية مفاجئة ، وبالتالي يكون القرار هنا إختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ثم يتخذ القرار الذي يفترض إنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر وتجدر الإشارة إلى إن وسائل الأعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات كما إنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لإختيار البدائل ونقصها يقيد من حريته، وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية، وكما يرى جونسون فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار [1].

-الساحل الإفريقي: Sahel Africa

تعرف دول الساحل لغويا: تعني الشاطئ ريف الشاطئ ،شاطئ الصحراء ،أو جنب من اليابس المتصلة مباشرة بالبحر بمعني شاطئ ،أما شبه الساحل الأفريقي فقد جاءت

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،الطبعة 2،بيروت،دار الجيل، 2001 ،ص. 11.

كنتيجة لتشبيه الصحراء[1]، هو مفهوم قد يتسع ويضيق حسب طبيعة التعريف الذي قد تطغي عليه الإعتبارات الجغرافية أو السياسية أو الحسابات الجيواقتصادية ،ولقد إعتمدنا في هذه الدراسة علي التعريف الأكثر شيوعا التي **تضم ثماني دول هي :السنغال ،موريتانيا ،مالي،النيجر ،بوركينافاسو،تشاد ،السودان ،شمال نيجريا** .[2]

وهناك مجموعة من الإتفاقيات التي ساهمت في مأسسة العلاقات بين دول الساحل **كتجمع دول الساحل والصحراء** الذي تتأسس في 4فبراير 1998بليبيا ،بالإضافة إلي **تأسيس مجموعة الدول الخمس في الساحل** في 16فبراير 2014وضم دول التالية (موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر،تشاد)،وفي الجانب الأمني تم تأسيس **مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك** في 12و13أوت 2009 بمدينة تمنراست الجزائرية وضمت (الجزائر ،موريتانيا ،مالي، النيجر) ،وسيتم ذكر هذا التعاون الأمني بين الجزائر ودول الساحل فيما بعد.

الدراسات السابقة:

إنطلاقا من فكرة إن المعرفة العلمية هي معرفة نسبية جزئية غير مطلقة قابلة للتحسين تتغير بتغير وسائل التحليل، وإدراكا منا لخاصيتها التراكمية كمستلزم أساسي للتطور والتتابع المعرفي في العلوم المختلفة، يتعين على الدارس الرجوع إلى الأدبيات السابقة للظواهر المراد تحليلها للاستفادة منها ومناقشتها، ولنقدها وإثرائها أو تجاوزها.

وحيث إن موضوع السياسة الخارجية الأمريكية يحظى بمتابعة ودراسة العديد من المهتمين والمختصين لما هذه السياسة من مميزات وسمات وتأثيرات علي المستوي الدولي خاصة في السنوات الأخيرة، وما أضحت تثيره هذه السياسة من جدل ونقاش حول مختلف العوامل والفواعل المسؤولة عن صنعها وصياغتها وتنفيذها ،ولذلك فقد تطلب إنجاز هذا

[1] لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة:محمد بن احمد مفتي، محمد السيد سليم ،الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989،ص317.

[2] Mehdi Taje, **"Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain"**,college de defence de 'OTAN,NDC occasionel paper19,decembre 2006, p 6.

العمل الإستناد إلي المراجع والأدبيات التي إهتمت بهذا الموضوع عموما وبالسياسة الخارجية الأمريكية وبإعطاء عينة منهم يمكن القول إنه بالنسبة لموضوع السياسة الخارجية عموما فقد تم الإستناد إلي كتابات الكاتب محمد السيد سليم ،أما السياسة الخارجية الأمريكية فقد دعم الموضوع بأفكار ماكسيم لوفابفر في كتبه السياسة الخارجية الأمريكية .

بالإضافة إلي بعض الدراسات المتخصصة في علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الأفريقي يمكن ايجازها فيما يلي :

1/ التقارير:

- تقرير خاص بالحرب الأمريكية على الإرهاب في شمال أفريقيا وفي مناطق الصحراء والذي يحمل عنوان:

" The Trans – Saharan Counter Terrorism Initiative- The USA War on Terrorism in North Africa " Toby Archer and Tihomir Popoivc"

سنة 2007 ركزت هذه الدراسة على المبادرة الأمريكية في مكافحة الإر هاب عبر الصحراء و ذلك من خلال نظرة الولايات المتحدة الأمريكية لظاهرة الإرهاب في المنطقة ،لكن ما يعاب علي هذه الدراسة هو تركيزها فقط علي الجانب الأمني في المبادرة وعدم الإلمام بجوانب الأخرى كمشاريع الإقتصادية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي كأحد الأدوات لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الأفريقي .

2/الرسائل الجامعية:

1-**دراسة اسماء رسولي،** بعنوان مكانة الساحل الأفريقي في الإستراتجية الأمريكية بعد احداث 11ستمبر 2001 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، فرع الدبلوماسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر باتنة ،كلية الحقوق ، قسم العلوم السياسية ،باتنة ،السنة الجامعية 2010-2011،ولقد ناقشت هذه الدراسة الأهمية المتزايدة لمنطقة الساحل الأفريقي في الإستراتجية الأمريكية بعد احداث 11من سبتمبر 2011،كما استهدفت الدراسة توضيح أهم المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي ، لكن ما

يعاب علي هذه الدراسة هو تركيزها فقط علي المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي من ناحية المشاريع الأمنية وعدم تركيزها علي المشاريع الأخرى كالمشاريع الإقتصادية ،كما إن الدراسة حصرت في فترة ادارة الرئيس الأمريكي بوش الأبن وتم تجهل فترة الرئيس الأمريكي بارك أوباما.

2- **دراسة قاسي فوزية** ،بعنوان الإستراتجية الأمريكية لمكافحة الإرهاب : منطق الأمننة في الساحل الأفريقي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ،تخصص العلاقات الدولية والأمن الدولي ،جامعة وهران ،كلية الحقوق ،قسم العلوم السياسية ، السنة الجامعية 2012-2013،حيث ناقشت هذه الدراسة البعد الأمني في الإستراتجية الأمريكية في الساحل الأفريقي ،لكن الدراسة تطرقت فقط لبعض المشاريع الأمريكية كمشروع الإقتصادي وتم تجهل الكثير من المشاريع الأمريكية في المجال الأمني خصوصا كمشروع "بان الساحل".

ويلاحظ علي هذه الدراسات السابقة هو تركيزها علي بعد أحادي في العلاقات الأمريكية بدول منطقة الساحل الأفريقي وهو البعد الأمني ،ودرستنا هذه تسعي إلي التركيز علي البعد الإقتصادي في الدرجة الأولي ثم البعد الأمني لآن مفهوم الأمن تغير بشكل كبير حيث أصبح أكثر شمولية يضم أبعاد كثيرة كالبعد الإقتصادي والبعد الأمني والبعد الثقافي وإلاجتماعي .

تقسيم الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة واختبار مدي صحة الفرضيات قمنا بإنتهاج خطة من ثلاث فصول:

الفصل الأول: عني بتقديم الخلفية الفكرية والنظرية للسياسة الخارجية الأمريكية ، وذلك من خلال التطرق إلي المتغيرات التفسيرية ومستويات التحليل ومضمون هذه السياسة بصفة عامة.

الفصل الثاني: خصص هذا الفصل لدراسة أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الأفريقي في الفترة 2002- 2015

وذلك بدراسة طبيعية منطقة الساحل الأفريقي (جغرافيا–أمنيا–اقتصاديا)ثم توضيح أسباب الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الأفريقي إستنادا إلي ما تمتع بيها المنطقة من مصادر للطاقة والجانب الأمني للمنطقة وكذلك طبيعة الموقع الإستراتيجي للمنطقة.

الفصل الثالث : تم التطرق من خلال هذا الفصل إلي أهم المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي ،والتحديات التي توجها الولايات المتحدة خاصة من قبل دول الكبرى ودول المحيطة بمنطقة الساحل الأفريقي ،وصولا إلي محاولة إستشراف السياسة الأمريكية في منطقة الساحل الأفريقي .

تمهيد:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب الباردة القوة الاولي في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفياتي سابقا ،وهكذا فقد اصبحت السياسية الخارجية للولايات المتحدة تحض باهتمام كبير من الدراسين والمفكرين نظرا لطبيعة أدوراها على المستوي العالمي .

وقد عرفت السياسة الخارجية للولايات المتحدة مراحل مختلفة بين مرحلة العزلة قبل الحرب العالمية الثانية ،ومع نهاية الحرب العالمية الثانية اضحت أكثر انخراطا في الشؤون الدولية كأحدي نتائج الحرب العالمية الثانية، وبعد ذلك دخلت في صراع ايديولوجي مع الخصم السوفياتي عرف بصرع الحرب الباردة كاد يفجر حرب نووية ،وقد عرفت السياسة الأمريكية تطورات واكبت التحولات التي مر بها العالم من خلال الحرب الباردة وبروز قضايا اخري كحرب الخليج الثانية واحداث 9/11حيث اصبحت السياسة الأمريكية تتأثر كثيرا بالعامل الخارجي وبالإضافة الي ذلك تعاقب الحزبين الجمهوري والديمقراطي وكل منهما يعطي بصمته علي السياسة الخارجية الأمريكية .

بالإضافة إلي البيئة الداخلية والخارجية نجد البيئة النفسية لصناع القرار ومثل ذلك المحافظون الجدد وفي مقدمتهم الرئيس بوش الابن لما لهم من خلفيات أيديولوجية اثرت علي نظرتهم للشؤون الدولية.

المبحث الأول :الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية

إن فهم الاتجاهات العامة للسياسة الخارجية الأمريكية يتطلب ذلك الالمام الجيد بجميع التواجهات التي تمثلها النخب المسيطرة علي السياسة الخارجية الأمريكية في مرحلة من مراحل تطورها ،وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول :اسباب التوجه الإنعزالي

شكلت النزعة الإنعزالية أبراز و أولى توجهات السياسة الأمريكية، و قد نشأت هذه السياسة لعدة أسباب لعل أهمها: الإنفصال الجغرافي و الخصائص السياسية و الإيديولوجية للأمة الأمريكية و الاكتفاء الذاتي الاقتصادي باضافة الي كل هذا فالولايات المتحدة الأمريكية ولحداثة نشاتها لم تكن مصدر تهديد للدول الاخري فهي لم تتورط في الشؤون الخارجية العالمية [1] حيث كإنت تهدف من وراء عزلتها الي العمل علي تحقيق استقلالها وتحصن نفسها وتدعيم وحدتها ،وكذا التفرغ لاوضاعها الداخلية وبناء قوتها،خاصة وإنها كإنت تخشي التوسع الروسي في تلك المرحلة على شواطئ المحيط الهادي لأمريكا الشمالية كما كانت تتخوف من التحركات الاسبانية في امريكا اللاتنية،ولهذا سعت إلي انهاء الهمينة الاوروبية في المنطقة والعمل علي بسط نفوذها في النصف الجنوبي للقارة الأمريكية الذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية امتداد لها وتكريسا لمبدا امريكا للامريكين الذي تبناه الرئيس الأمريكي جميس مونرو(1817-1825)عام 1823م. [2]

فالولايات المتحدة الأمريكية بتبنيها سياسة العزلة لم تكن بحاجة إلى تخصيص موارد كبيرة للدفاع الخارجي، بل انكبت على التنمية الداخلية و مشاريع البنية التحتية، و تجنبت

[1] لويد جنسن ، **تفسير السياسة الخارجية** ،المرجع السابق الذكر، ص 95 .

[2] بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث، دون سنة النشر،ص 334.

أي التزامات أو تحالفات خارجية، كما ابتعدت عن التورط في الصراعات التي كانت تحدث في أوروبا. [1]

و الانعزالية على مدى التاريخ الأمريكي جمعت بين التيار الجمهوري و الديمقراطيين وكانت أشد عند الجمهوريين، الذين كانوا أكثر ميلا إلى عدم الثقة بالعالم الخارجي، كما أن لهم نظرة تشاؤمية إلى ما هو أجنبي ويحبذون الميزانيات المتوازنة و الضرائب المنخفضة ولهذا رفضوا التزامات ما وراء البحار (المحافظون التقليديون)، أما الديمقراطيين فقد تبلورت سياسة العزلة عندهم في شكل الحماية الاقتصادية، و كذا العزوف عن تمويل سياسات دفاعية حقيقة. [2]

إن عزوف الولايات المتحدة الأمريكية عن التورط خارج الحدود الأمريكية، لم يمنع الولايات المتحدة الأمريكية من الدخول في الحرب العالمية الأولى، و مناداة رئيسها و لسن بانضمام بلاده إلى عصبة الأمم التي أنشأت بعد معاهدة فرساي، في الحرب العالمية الثانية فقد اتسمت السياسة الأمريكية برد الفعل و الدخول في الحرب إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا عندما تعرضت قاعدة بيرل هاربر إلى الهجوم من طرف اليابانيين. كما لم تمنع إدارة كلينتون في التسعينات من التدخل في الصومال، هايتي، البوسنة، كوسوفو .

و يمكن القول أن أحداث 11 سبتمبر كرست قطيعة في مسار الفكر الاستراتيجي الأمريكي بالتخلي عن التوجه الانعزالي وتبني عقيدة التوجه التداخلي نظرا لحجم التهديدات التي اصبحت تهدد الولايات المتحدة في ارضيها وتهدد مصالحها في العالم ، وهي استراتيجية ترتكز علي الحرب ضد الارهاب، وهو الامر الذي هيئ الولايات المتحدة الأمريكية الارضية التي تتحرك علي اساسها وتتداخل في الشؤون الدولية، لتصبح فيما بعد احداث 11ستمبر 2001 معظم تحركاتها باسم ما يسمي بالحرب علي الارهاب.

---

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** ،بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004 ، ص9.

[2] المرجع نفسه ،ص41.

المطلب الثاني :النزعة التداخلية للمحافظين الجدد

لقد رفض أنصار الاتجاه التداخلي الانعزالية اليمينية التي تدعو إلى قلعة أمريكية معزولة عن العالم، كما رفضوا الانعزالية اليسارية التي تأخذ (شعار عش ودع الآخرون يعيشون)، حيث لم تعد هذه الأفكار حسبهم صالحة في عالم يتجه نحو التقليص من مكانة السيادة الوطنية، و لذلك فإنه لا بد من التدخل في شؤون الدول إذا تدهورت أوضاعهم الداخلية، كما أن مبدأ السيادة يعد عائقا أمام تقدم البشرية [1] ، و لهذا فقد نادى المحافظين الجدد بأن تلعب الولايات المتحدة الأمريكية بأن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا كونها القوة العظمي و الوحيدة في الساحة الدولية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.[2]

تأسس تيار المحافظين الجُدد على يد المفكر اليهودي الألمان ليوستراس، الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938 و عمل أستاذا جامعيا في جامعة شيكاغو وأسس ما عرف بالشتراوسية التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد. و يرتكز المذهب الليوستراوسي على نقطتين أساسيتين مثلتا مرجعية رئيسة في فهم تطور نزعة المحافظين الجدد :

1-الارتباط بين متغيرين الديمقراطية و القوة لمواجهة العصيان، لأن الديمقراطية لا يمكن أن تفرض بدون قوة.

2-أي موقف رافض للديمقراطية هو رفض للفضيلة الإنسانية.

---

[1] ميلود العطري ،**السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية)، جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007-2008ص22.

[2] إبراهيم درويش، **قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق: الديمقراطية و السلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما**. تاريخ الدخول :2016/3/28 14:02متوفر على الموقع الإلكتروني:alkashif.org/html/13/pdf/5.pdf

و المحافظون الجدد جيلين من المفكرين و السياسيين، تبلور الجيل الأول في الستينات من القرن العشرين، [1] و يرى هذا التيار أن الشر ظاهرة واقعية لا يمكن إنكارها وأن صعود هذه الظاهرة مرهون بتواني أعدائها عن محاربتها ،وبهذا فهم برجعون السبب الرئيسي لصعود النازية وتفش شرورها الي عزلة امريكا وانغلاقها علي نفسها ،كما يؤكدون ايضا علي دور القوة العسكرية كأداة اسياسة لموجهة الشر[2]اما المرحلة الثانية من هذا الفكر فقد بدات في النقاشات العام 1996،منذ نشر مقال لروبرت كرستول وروبرت كاغان تحت عنوان: نحو سياسة خارجية ريغانية جديدة ،وقد تضمن هذا المقال فكرة اساسية مفادها ان العالم يبحث عن قائد ،وان امريكا حتما هي القائد وبالتالي فان سيطرتها علي العالم يجعلها مصدر القرار الاساسي فيه كما يضمن الاستقرار والسلم الدولي ،أما فشلها في هذه السيطرة يؤدي الي انهيار النظام الدولي الراهن [3] .

ويعد "ريغان" محرك هذه الأفكار حيث زاد ميزانية الدفاع وفتح مكاتب نشر الديمقراطية، وهكذا فقد نادي المحافظون الجدد أن تلعب الولايات المتحدة دورا قياديا كونها قوة عظمى وذلك للاستفادة من هذا الوضع والمحافظة عليه .

[1] شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001** ، دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009،ص11.

[2] أسماء رسولي، "**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ".(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011 ، ص 40.

[3] المرجع نفسه،ص41 .

عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام «. مفكرون، ساسة، رجال أعمال » وتجمع أفراده عدد من الأفكار المركزية كالاهتمام بالديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى إمكانية استخدام الولايات المتحدة لطرق غير أخلاقية للتجسيد الخيري، ويؤمنون بالحروب الاستباقية وبأن أمريكا ذات وضع خاص، ويشككون في قدرة القانون الدولي والمنظمات الدولية على حل المشاكل الأمنية الدولية [1] .

و يمكن القول أن الرؤية التي تبنتها الإدارة الأمريكية السابقة في عهد الرئيس دبليو بوش بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ما هي إلا تعبيرا عن فكر المحافظين الجدد و ما يحتويه من نزعة تداخلية وهيمنة عالمية عن طريق توظيف الأداة العسكرية لمحاربة ما يسمى بالإرهاب. غير أن هذا التوجه الخارجي للولايات المتحدة اثر علي صورتها في العالم ،حسب مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق زبينغيو برجنسكي ،والذي دعا في المقابل إلى ضرورة التعاون مع القوى الكبرى الأخرى و خاصة أوروبا لمواجهة التحديات الراهنة فالتعاون العابر للدول لحل الأزمات المتفاقمة يتحقق من خلال القيادة الأمريكية بالشراكة مع قوى إقليمية أخرى [2] ، فيما يرى جوزيف ناي ضرورة اعتماد القوة الناعمة خاصة أمام جاذبية النظام الاجتماعي و الثقافي و منظومة القيم والمؤسسات الأمريكية بدل الاعتماد على القوة الصلبة، التي شكلت أساس الغضب و العداء على المستوى العالمي. [3]

[1] ابراهيم درويش ، قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق: الديمقراطية و السلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما،المرجع السابق الذكر.

[2] هادي قبيسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2008 ، ص 109.

[3] المرجع نفسه ،ص110.

الشكل رقم (01) فترات العزلة والتدخل التي عرفتها السياسة الخارجية الأمريكية منذ نشأة الدولة الأمريكية

فترات التدخل	فترات العزلة
1824-1798	1798-1776
1871-1844	1844-1824
1919-1891	1891-1871
1940	1940-1919
1989	1989-1968

المصدر: ميلود العطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة، المرجع السابق الذكر، ص24.

نلاحظ من الجداول ان السياسة الخارجية الأمريكية كانت تمر بفترات الانطواء والتدخل في فترات زمانية متقاطعة ، وذلك للتأقلم مع مستجدات الاوضاع الدولية،لكن بعد سنة 1989اضحت السياسة الخارجية الأمريكية تتأخذ من المنهج التدخلي منهج وحيد للتعامل مع القضايا نظرا لما اصبحت توصف بها هذه الدولة بدركي العالم .

المبحث الثاني :تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية

تتشكل السياسة الخارجية لأي دولة من مجموعة من العوامل التي يكون لها تأثير علي رؤية صانعي القرار لطبيعة العلاقات بين الدول، والتي قد تنطلق من منظور واقعي كما يمكن أن تنطلق من منظور ليبرالي أو مثالي او بنائي وهو ما سيتم التطرق اليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة "New Realism" التركيز علي السياسة الأمنية

تعتبر الواقعية الجديدة امتدادا للواقعية الكلاسيكية المعتمدة أساسا على ثنائية " القوة المصلحة " في تفسيرها للعلاقات الدولية, فالأمة تحدد مصالحها بلغة القوة [1] ، كما ظهر هذا التيار على يد **كراسنر والتز** وغيرهم ،حيث سيطرت على عالم الدراسات العلمية في العلاقات الدولية خاصة في الولايات المتحدة .

يرى **والتز** أن مستوى التحليل الأساسي هو النظام الدولي" بنية النظام الدولي" هذه البنية تتميز بالفوضى بسبب عدم وجود سلطة مركزية عليا تحمي الدول, أما توزيع القوة يعتبر حسب الواقعيين الجدد متغيرا مستقلا يتبعه تصرفات الدول كمتغير تابع، وهكذا فهذا النظام الفوضوي يضع أمام الدول الفرص والقيود في بيئة تنافسية لا قواعد فيها تمنع استخدام القوة، لأن استخدامها محتمل دائما وحسب **النيوواقعيين** فإنه كان على الولايات المتحدة أن تستغل ضعف وتراجع الاتحاد السوفياتي مع نهاية الحرب الباردة بسياسات أكثر عدوانية اتجاهه لمفاقمة صعوباته, لكن الولايات المتحدة دعت روسيا إلى الانضمام إلى المؤسسات متعددة الأطراف, لكنهم يعودون ويقرون بأن القوى العظمى تحاول أن تمنع أي انفتاح أو فراغ للسلطة والذي قد يؤدي إلى ظهور الدول العدوانية. وحسب **النيوواقعيين** للدول نفس الأهداف لكنها تختلف في حجم القدرات المتوفرة لها، وتوزيع القدرات المتباين هو الذي يحدد تركيبة النظام الدولي ويزيد من احتمال النزاع، **فوالتز** رأى أن نظام ثنائي القطبية كان أكثر استقرار من نظام متعدد الأقطاب حيث عمل توازن القوى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على استقرار الوضع الدولي وتجنب حرب عالمية.

إن فوضوية النظام الدولي ترغم الدول على جعل الأمن قلقهم الأساسي ولذا فقد استبدلت الواقعية الجديدة الفرضية التقليدية بأن كل الدول تسعى للحصول على القوة بفرضية أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء . وقد ظهر داخل هذه النظرية تياران وهما

[1] فريد زكريا: **من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي** ،ترجمة: رضا خليفة ،الطبعة الاولي، القاهرة : مركز الاهرام للترجمة والنشر 1999 ،ص211.

الواقعيون الدفاعيون والواقعيون **الهجوميون** ،حيث تعترف كلا من الواقعية الدفاعية والهجومية أن الأمن يعتبر الحافز الأكبر لكل الدول في نظام الفوضوية لكنهم يختلفان في إنجاز هذا الأمن فيقول الهجوميون إن إرادة الأمن ترغب في أغلب الأحيان تبني استراتيجيات التوسع والهجوم ،ويعتقد **روبرت جيلبين** أن شن حرب وقائية ضد القوى المتصاعدة يعتبر أمرا ذا جاذبية [1] ، وهذا ما سعت الولايات المتحدة الي الترويج له خاصة بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،ويؤكد ويؤكد **ميرشايمر** أن الواقعيين الجدد يرون النظام الدولي كحلبة صراع حيث الدول تبحث عن استغلال بعضها البعض والعلاقات الدولية ليست في حالة حرب مستمرة لكنها في حالة منافسة شديدة على الأمن. [2]

والواقعيون الهجوميون متشائمون بخصوص التعاون الرسمي وحسب **ميرشايمر** فالتعاون يأخذ صيغة التحالف المؤقت حيث إن حليف اليوم قد يكون عدو الغد في عصر العولمة الذي يتميز بتضارب مصالح وأهداف الدول، وهذا ما يعزز طبيعة المنافسة للنظام الدولي الفوضوي ويحدث نزاعات لا يمكن تجنبها، وهكذا فنداءات تخفيض ميزانيات التسلح مع نهاية الحرب الباردة تصرف غير صائب فالزعماء يجب أن يويجب على رؤساء الدول مواصلة سياساتهم الأمنية لإضعاف قوى أعدائهم بزيادة قواهم النسبية على الآخرين [3] . إن المعضلة الأمنية تنشأ عند سعي كل دولة لضمان وتعزيز بقائها وهذا يعرف عند الأطراف الأخرى كتهديد فتتبع نفس الأسلوب لأن هذه الدول ليست متأكدة من أن هذه الإجراءات قد لا تستخدم ضدها في وقت لاحق وتزداد المعضلة الأمنية عند سقوط القوى الكبرى وعندما تكون إمكانية الهجوم أكبر من الدفاع ، وهذا ما يروج له بعض الساسة والمفكرين الأمريكيين فيما يخص القدرات النووية الإيرانية، وهكذا يجب أن تحفز الدول لتحقيق مكاسب نسبية في

[1] ميلود العطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة، المرجع السابق الذكر ،ص ص 24-25.

[2] Stephen G. Brooks**," Dueling Realisms :Realism in International Relations"**, International Organization, Vol. 51, no. 3 (Summer 1997),p.446.

[3] Steven L.Lamy, "**contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism**", in: John Baylis &Steve Smith, The Globalization of World Politics , an introduction to international relations, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005), p.211.

عالم فوضوي تنافسي فإمكانية التعاون تعوقها عدم إذعان الدول من جهة والخوف من الغش من جهة ثانية ، إن كلا التيارين يعترفان أن الدول التي تفكر بعقلانية ستركز على إمكانية النزاع لأن الإجراءات الدفاعية تعتبر التأمين الحقيقي ضد العدوان ولذا يجب على الدول أن تستعد لأسوء الأحوال، ويعتبر الواقعيون الدفاعين أقل تشاؤما من الهجوميين من إمكانية ظهور مؤسسات وتعاون على الرغم من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي [1] ، وإذا كان الواقعيون الدفاعيون يؤكدون على حد أقصى من الأمن، فإن الواقعيين الهجوميين يشددون على حد أقصى من القوة والتوسع والتأثير حيث يقول فريد زكريا "Fareed Zakaria"

(ان الدول لا تتوسع عندما تكون قادرة ولكن عندما ينبغي عليها ذلك) [2] .

ويستبدل **ستيفن والت** ميزان القوى بميزان التهديد وهكذا تنشأ التحالفات لضمان التوازن فمستوى واتجاه التهديد أكثر أهمية من توزيع القوة والدول يجب أن تضمن بقاءها عن طريق قدراتها العسكرية الخاصة أو من خلال التحالفات مع الآخرين. [3]

ويبرز ضمن الواقعية الدفاعية العديد من المنظرين والذين اختلف تركيزهم على اهمية توزيع عوامل القدرة بالنسبة للدول، فقد ركز كل من " **جيرفيس ،بوزان، غلاسيير،وفان افييرا**" على أهمية التقنية في المساعدة على زيادة سرعة وحجم ودقة الاتصالات مما يسهل الحصول على المصادر الاقتصادية، بينما يركز **كراسنير ووالت** على الأهمية الجغرافية والتي تعتبر عاملا مهما في حالة استخدام القوة العسكرية بالإضافة إلى إمكانية احتواء الكثير من المناطق على المواد الأولية [4] ، ويتفق كل من ميرشايمر ووالت على انتقاد حرب الولايات المتحدة الأخيرة على العراق حيث اعتمدت على التضليل بشأن أسلحة الدمار

---

[1] ميلود العطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ،المرجع السابق الذكر ،ص26.

[2] فريد زكريا ، من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي ، المرجع السابق الذكر ،ص16.

[3] Legro Jeffrey and Andrew Moravcsik ,"**Is Anybody Still a Realist",** International Security, Vol. 24, No. 2, (Fall 1999), p.37.

[4] Stephen brooks, ," Dueling Realisms :Realism in International Relations، Op.cit.p.8.

الشامل والعلاقة بين تنظيم القاعدة وصدام حسين، حيث أن تلك الحرب . كلفت الكثير من المال وأدت إلى ارتكاب جرائم كبيرة [1] .

وقد ظهر ضمن الواقعية الجديدة تيار يسمى باستقرار الهيمنة حيث يرى هذا التيار أن استقرار النظام الدولي يتطلب حالة مهيمنة وحيدة لفرض قواعد النظام والإدارة، وتستند الهيمنة على دعامة اقتصادية وتكنولوجية كبيرة وسلطة سياسية قوية مدعمة بقدرات عسكرية، وتاريخيا ظلت كل الدول تحاول الحصول دائما على أكبر قدر من المكاسب والدولة الأقوى تحاول فرض سيطرتها وذلك لتحقيق أهدافها "الهيمنة"، ويدعم هذا التيار حاليا الهيمنة الأمريكية حيث يرى أن انتشار وسيطرة القوة الأمريكية يسمح ببقاء النظام الغربي [2] .

المطلب الثاني:الليبرالية الجديدة " New Liberalism "التركيز علي التعاون

لقد ظهرت الليبرالية كمنظومة وفلسفة سياسية ابتداءًا من القرن الثأمن عشر على يد الكثير من المفكرين **كايمانويل كانت** في فكر الليبرالية الجمهورية بالإضافة إلى الفكر الاقتصادي لآدم سميث، ويعتبر الرئيس الأمريكي **ويدرو ويلسن** أحد أهم المساهمين في هذه المدرسة من خلال خطابه حول النقاط الأربعة عشر في 8 جانفي 1918 ومما جاء فيه:" يجب إزالة الحواجز الاقتصادية أمام حرية التجارة بين الأمم أو خفضها بشكل كبير، يجب تأسيس عصبة للأمم تقدم ضمانات متبادلة للاستقلال السياسي والتكامل الإقليمي للدول الكبيرة والصغيرة....".

والليبرالية الأمريكية من النوع الشمولي والتي تدعو إلى تحرير المجال الاقتصادي من قبضة الدولة وجعل مهمتها تنحصر فقط في وضع إطار يسمح بحرية السوق والتبادل وبرز تيار الليبرالية الجديدة مع بداية سبعينات القرن الماضي على خلفية أزمة 1973 حيث لم تعز أفكار هذه النظرية الأزمة فقط إلى ارتفاع أسعار البترول بل أيضا إلى ارتفاع نفقات

[1] Steven L. Lamy, contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism، Op.Cit.p.211.

[2] Daniel Deudney and G. John Ikenberry, "**Realism, Structural Liberalism, and the Western Order**",in: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno, Unipolar Politics :Realism and State Strategies After the Cold War(New York :Columbia University Press,1999), p.118.

الدولة على الفئات الاجتماعية البسيطة، وقد اعتبرت هذه الأفكار ارتداد على المنظور الكينزي الداعي إلى تدخل الدولة، وتأتي دراسات الاندماج الوظيفي والاندماج الإقليمي كأرضيات بناء هذه النظرية حيث يفترضون أن السلم والتقدم يتحقق ببناء شراكة متعددة بين الدول بالتنازل عن جزء من سيادتها لخلق مجموعات مندمجة لترقية النمو الاقتصادي والاستجابة للمشاكل الإقليمية، وتعتبر الوظيفية والوظيفية الجديدة إحدى تياراتها حيث تظهر المنظمات الدولية لتلبية رغبات وظيفية للرأي العام والتكنوقراط وذلك بالسير في الاتجاه عبر الوطني ، وقد عرفت انتشارا كبيرا في الفكر الاقتصادي الأمريكي على يد كل من **توماس فريدمان وجوزيف ناي وكيوهان** [1] .

وقد سعت الليبرالية الجديدة إلى تجاوز الإطار الضيق للسيادة الوطنية لتؤسس إلى نوع من التعاون وذلك بدعم المؤسسات الإقليمية والدولية، وتستند إلى مسلمة أساسية وهي أن تصرف الدولة يعكس العلاقة بين المجتمع المحلي و المجتمع العالمي وذلك بتأثير الاعتماد المتبادل, ولذا فقد عمل هذه النظرية على تجاوز الحقل الاقتصادي على مستوى الدولة –الذي يعتبر ركيزتهم الأساسية– إلى وضع رؤية للعالم بكل تعقيداته والعمل من خلال المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية على إيجاد حلول لمشاكل الدول الفقيرة. [2]

ويضع **ديفيد بالدوين** أربع تصنيفات للنيوليبرالية, فهناك التجارية المدافعة عن حرية التجارة والجمهورية التي تتخذ من رؤية السلام الديمقراطي فرضيتها الأساسية بالإضافة إلى الاجتماعية المهتمة بمسار الاعتماد المتبادل ودوره في ربط الاتصال بين مختلف الشعوب

---

[1] ميلود عطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ،المرجع السابق الذكر، ص28.

[2] الطيب بوعزة، "**في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية**"،تاريخ الدخول 2016/3/25 18:03متوافرعلي الرابط:

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/10/15/%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

في إطار تعاوني، والمؤسساتيون الذين يرون في إنشاء وتعزيز دور المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية الركيزة الأساسية لبناء السلم العالمي [1] .

إن عوامل ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والفاعلين من غير الدول في مختلف المجالات بالإضافة إلى بروز أجندات جديدة حول بعض القضايا الدولية (تهديدات أمنية: إرهاب دولي ، البيئة ، المحذرات...) تعتبر المدخل الرئيسي للنيوليبرالية لفهم عالم ما بعد الحرب الباردة, فحسب النيوليبرالية إن الدول تسعى لتحقيق مكاسبها المطلقة "عكس النيوواقعية " في بيئة تتميز بالتنافس من خلال التعاون, فعقلانية الدول تحتم عليها رؤية مصالحها في سلوكها التعاوني مع الأطراف الأخرى حيث تؤمن النيوليبرالية بسهولة التعاون في بيئة تتميز بالتداخل الكبير للمصالح, كما لا تهتم بتوزيع القوة بقدر ما تهتم بدرجة المأسسة على المستوى الدولي ودور الهويات المحلية في تفسير السلوك الخارجي [2] ، ويعتقد دعاة هذه النظرية أن الهيمنة والحماية الأمريكية ستقلص من مخاطر الصراعات الإقليمية وتزيد من إمكانات تعزيز فرص السلام الديمقراطي, ويرى فوكوياما أن السبيل الوحيد الذي تمارس به أمريكا قوتها وتأثيرها على العالم ليس بالقوة العسكرية ولكن بإعادة تشكيل المؤسسات العالمية خاصة الأمم المتحدة [3] .

ويرى غراهام أليسون أن التهديدات الأمنية الجديدة تتطلب خلق أنظمة إقليمية وعالمية لتزيد من التعاون وتنسيق ردود الفعل، كما يرى روبرت كيوهان أن أحد نتائج أحداث 11 سبتمبر هو خلق نوع من الائتلاف الواسع ضد الإرهاب، وهكذا فهم يدعمون التعاون متعدد الأطراف وينتقدون استعمال القوة الاستباقي والأحادي الموجود في مذهب بوش الابن

---

[1] Steven L.Lamy, contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism ،Op.Cit.p.213.

[2] Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno**," Realism and State Strategies After the Cold War"**,in: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno,Op.Cit,p.19.

[3] ابراهيم درويش ، قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق: الديمقراطية و السلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما ،المرجع السابق الذكر .

ولذا فقد رأو أن الحرب على العراق كان يجب أن تكون تحت الشرعية الدولية، والتي تم العمل بموجبها في حرب الخليج الثانية 1990. [1]

المطلب الثالث: البنائية "Constructivism"التركيز علي العامل الثقافي

يعتبر نيكولاس أنوف "Nicholas Onuf"أول من استعمل مصطلح البنائية في دراسة العلاقات الدولية سنة 1989 [2] وقد عرفت هذه الفترة ظهور مقاربات جديدة في نظرية العلاقات الدولية رافضة عقلانية فرضيات النيوواقعية والنيوليبرالية، ومن بينها أيضا النظرية النقدية والنسوية بالإضافة الى ما بعد الحداثة، وتبرز البنائية كأحد أهم هذه النظريات واعتبرت همزة وصل بين التيارات الوضعية السابقة والتيارات ما بعد الوضعية الجديدة حيث لم ترفض كليا بعض الفرضيات السابقة عكس التهديميين وحاولت أن تدخل أبعادا وعوامل جديدة أهملت سابقا وبينت أن هذه العوامل كانت أحد أهم أسباب تراجع الاتحاد السوفياتي وبالتالي نهاية الحرب الباردة وهذا ما فشلت في توقعه المقاربات السابقة. يقدم البنائيون منظور اجتماعي للسياسة العالمية مؤكدين على أولوية المعايير على البنى المادية، وقد ازداد عدد المهتمين بهذه النظرية وأصبح لها تأثير كبير على مدرسة العلاقات الدولية [3] وبربطها بالسياق الزمني الذي ظهرت فيه والظروف المحيطة يمكن القول أن نهاية صراع المعسكرين عجل بتفجير الكثير من الحروب والنزاعات الداخلية (رواندا، البوسنة..)والتي أخذت طابعا عرقيا حيث استهدفت المحافظة على هوية الأقليات ومن جهة أخرى فإن بروز تأثير العولمة بشكل كبير زاد من مخاوف تهديد الخصوصيات الثقافية المحلية، حيث يجادل **هنتغتون** في كتابه "**صدام الحضارات**" أن مصدر الصراع مستقبلا سيكون تأثير العوامل الثقافية والحضارية.

---

[1] Steven L.Lamy contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism,Op.Cit.p.213.

[2] Alexander Wendt,**Social Theory of International Politics**,(Cambridge:Cambridge university Press,1999), p.1.

[3] ميلود عطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ،المرجع السابق الذكر، ص 30.

تختلف النظرية البنائية عن النظريات العقلانية الأخرى خاصة على المستوى الأنطولوجي فقد أعطت أهمية أكبر لدور الأفكار والمعايير في العلاقات الدولية ، وقدموا ربطا رئيسيا بين الهوية والأمن تماما مثل ربط والتز بين المصادر المادية والأمن أو كيوهان بالنسبة للمؤسساتيين حيث إن العوامل الثقافية في مجملها مدركة على أنها مؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على المصالح الأمنية للدولة .

ويركز **ووندت**"Wendt "علي البنية والمسار المؤدي لتكوين الهوايات فالبنية عبارة عن مصادر مادية بالإضافة الي مجموعة القواعد والمعايير والافكار والخطابات وتفاعلات المؤسسات ويبرز المسار كمصدر محدد لكيفية التفاعل عبر عمليات اجتماعية وتاريخية ويؤكد **ووندت** على أن البنية ليس لها وجود ولا القدرة السببية خارج المسارات حيث يظهر البنائيون كيف أن خلق مؤسسات دولية جديدة يساهم في مسار إدخال المعايير، التي تقود الدول إلى إعادة التفكير في هوياتهم ومصالحهم .

وحيث أن الهوية تعتبر أيضا رؤية لأدوار الدولة التي تلعبها في السياسة الدولية فإنه وحسب **دافيد كامبل**"**David Campbell** "وظيفة السياسة الخارجية هي أساسا في مسار إعادة إنتاج الهوية، فمن جهة الزعماء يستظهرون دائما الهوية الوطنية لدعم شرعية قراراتهم وأفعالهم ومن جهة أخرى فان السياسة الخارجية تسهم في حماية الهوية بعبارة التضاد "نحن هم" حيث تستعمل هنا الخطابات لإظهار خطر التهديدات [1] .

وحسب البنائيين فإن الفاعلين يتخذون القرارات على أساس المعايير أي بخلفية العوامل الذاتية من خلال التجربة الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى عوامل المؤسسات، وهكذا فإن السلوكيات الناتجة تعتبر متغيرا تابعا للمتغير المستقل المتمثل في المعايير والهويات حيث هذه الأخيرة هي المحددة لمختلف الأهداف ومصالح الأطراف بتوجيهها لصانعي

[1] ميلود عطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،المرجع السابق الذكر ،ص 31.

القرار، ويعتبر القانون الدولي والمعاهدات الدولية وغيرها من الأعراف الدولية أحد أهم مرتكزات المعايير [1] .

وبإسقاط الأفكار السابقة على السياسة الخارجية الأمريكية فإن ستيفن كراسنر يعترف بأن السياسة الخارجية الأمريكية مدفوعة بالعقيدة الإيديولوجية أكثر من كونها مدفوعة بمصلحة وطنية محددة ،ويؤكد **ارنست ماي" Ernest May** "علي الاهمية المركزية للثقافة والهوية عندما يقول إن قضايا السياسة الخارجية الأمريكية من الناحية التاريخية تضمنت سؤالا واحدا "من نحن؟"، وخلال صراع الحرب الباردة وحسب كامبل فإن السياسة الخارجية الأمريكية تأسست قبل كل شيء على فرضية حماية الهوية الوطنية الأمريكية والتي تأثرت خاصة وبوضوح بالتهديدات الشيوعية، وهكذا ظلت خلال الحرب : الباردة مركزة على تحديد وإظهار الخطر السوفياتي حيث قال كينان في 1950: "**هذه الشيوعية ينظر لها كأزمة لحضارتنا** ».

وقد كان كل من نيكسون وكارتر وريغان يتعاملون مع الاتحاد السوفياتي بمنطق المتخلف . والبربري المهدد للتحضر الأمريكي والغربي ،وتجادل البنائية أن الولايات المتحدة حافظت على سياسة الردع وأحجمت عن استعمال الأسلحة النووية في كثير من الحروب وذلك بدافع أخلاقي وهو المحافظة على المعايير الدولية وعلى الهوية الأمريكية ، كما إن ابتكار أسلحة جديدة في مثل القنابل الذكية كان بدافع تجنب استعمال الأسلحة النووية [2].

إن الولايات المتحدة لا نظير لها في تصدير ثقافتها الشعبية إلى كل أنحاء العالم (أفلام، مواد استهلاكية وأطعمة..) ويؤكد جوزيف ناي على دور القوة الناعمة إلى جانب القوة الصلبة (عسكرية واقتصادية..)، فالقوة الناعمة هي القدرة على جلب الإتباع والتقليد حيث تعتبر أكثر إقناعا بالحجة وتنشأ من القيم الأمريكية المعبر عنها بالثقافة والعقيدة

[1] ميلود عطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة ،المرجع السابق الذكر ، ص 31.

[2] المرجع نفسه ،ص32.

الأمريكية، إنها إلهام الآخرين والتأثير عليهم وهي أيضا المعايير التي تدافع عنها الدولة في الخارج كالديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم المؤسسات الدولية، ومصادر القوة الناعمة مرشحة للتزايد بتطور وسائل المعلومات والاتصالات [1] .

وهكذا فقد رأى البعض أن التدخل الأمريكي في الصومال والبوسنة في حقبة الرئيس كلينتون كان تحت راية التدخل الإنساني حيث بدت الإدارة الديمقراطية في صورة المدافعة عن المعايير والقيم الأمريكية والغربية [2] . وقد عملت إدارة بوش الابن بنفس الأسلوب لتبرير تدخلها في أفغانستان والعراق وذلك من خلال خطابات رموز الجمهوريين والتي ركزوا فيها على أحقية الولايات المتحدة في الدفاع عن القيم الغربية والأمريكية وحمايتها من خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل وضرورة القضاء على التنظيمات الأصولية والتركيز على تشويه صدام حسين بوضعه في صورة الديكتاتور والخطر على المنطقة والعالم، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف فقد عملوا على حشد الكثير من الوسائل الإعلامية ولكن ورغم هذه التبريرات إلا أن البعض يرى أن غياب مرجعية ثقافية تعمل على توفير مضمون لايدلوجيا النظام الدولي الجديد الذي تدعمه الأدبيات الأمريكية أصبح مسألة مقلقة حيث لا يوجد مثلا أي مذهب يفسر أسباب التدخلات الإنسانية حيث يقول **كريس براون**" **Chris Brown**"أصبحت الولايات المتحدة وحلفائها وحدهم لهم القدرة على تحديد متى تكون المعايير مهددة وما الذي يجب أن يفعل تجاه ذلك وهنا تظهر مشكلة إمكانية ممارسة هذا التقدير لخدمة المصالح الخاصة " [3]

[1] ميلود عطري ، السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة ،المرجع السابق الذكر ،ص33.

[2] جوزيف ناي ،**مفارقة القوة الامريكية،ترجمة:محمد توفيق البجيرمي** ،الطبعة 1،الرياض،مكتبة العبيكان، 2003 ، ص ص. 38-40.

[3] ميلود العطري ، المرجع نفسه ،ص 33.

المبحث الثالث: مضامين السياسة الخارجية الأمريكية

ان فهم مضمون السياسة الخارجية للولايات المتحدة ، يتطلب منا الإلمام بالجوانب الفكرية المحددات التي تقوم عليه و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، والفواعل المؤثرة في عملية صانعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية ،ودراسة المتغير النفسي للرئيس الأمريكي و هو ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث و ذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: محددات واهداف السياسة الخارجية الأمريكية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية تللك العوامل التي لها دور وتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية في مختلف اطوارها والمتمثلة في الدين،القوة ،الرأسمال.

اولا: العامل الديني :

يعتبر الدين هو الالتزام بعقيدة معينة واداء واجباتها وشعارئها وكل ما يتصل بها من عبادات نحو المعبود المعترف به .

ويعود الالتزام الديني في الولايات المتحدة الأمريكية الي المهاجرين الاوائل ،خاصة من البروتستانت المتأثرين باليهودية [1] ، حيث أفرز هذا التأثير صيغة تعايش بين هذين الديانتين استمرت إلى الآن، و يعود هذا التأثير إلى رؤية المستوطنين الجدد للعالم الجديد باعتباره "القدس الجديدة" .

و قد تحول التعاطف الوجداني الديني مع اليهود إلى ضغط سياسي لتحقيق الهدف الروحي السياسي، و المتمثل في إقامة وطن يهودي، فتم تأسيس العديد من المنظمان والحركات البروتستانتية، مثل منظمة البعثة العبرية من أجل إسرائيل، أسسها (القس وليام بلا كستون 1841-1935) و التي بقيت مستمرة في مهمتها إلى اليوم باسم جديد "الزمالة

[1] Chris Brown, " **The Normative Framework of Post-Cold War International Relations** ", In, Stephanie Lawson, The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics, (Oxford: Blackwell Publishers,2002) , p.151.

اليسوعية الأمريكية" و تعد من مرتكز الضغط الصهيوني المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية. [1]

و تؤمن الحركات البروتستانتية بأهمية الدعوة و تحقيق الهداية حيث ينتقل الإنسان حسبهم من دائرة الخطيئة إلى حالة الخلاص الدائم، و يطلقون عليها "الولادة من جديد" و قد وردت هذه العبارة في حملة كارتر لسنة 1976وفي الكثير من خطابات بوش الابن ،كما يعتقدون بقرب نهاية العالم وان الشرق الاوسط سيخوض حروبا تمهيدا لمعركة "هر مجدون" بين إسرائيل و العرب و التي يجب أن تنتصر فيها إسرائيل ليسهل على المسيح بناء مملكة "الله" في فلسطين عند نزوله الثاني. [2]

وهكذا فإن الدعم السياسي لليهود قد أصبح واضحا لدى العديد من الرؤساء الأمريكيين *(مصادقة ويسلن على إقامة وطن قومي لليهود، فما يسمى بوعد بلفور 1917 ، إلى جانب هذا نجد تأكيد الرئيس كارتر جيمي على التقارب الديني بين الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل، ليعطي الرئيس ريغان إسرائيل حق الدفاع على نفسها، اما في فترة التسعينات فقد استطاعت أن تجد لها هامش مناورة حيث عملت على إصدار قانون الحرية العامة، أما في فترة بوش الابن فقد وجدت هذه الحركات مكانا واسعا لها لتأييد الأهداف الخاصة بالحركات الدينية اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية .

ثانيا: متغير الرأسمالي

يفضل صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية الخيارات و البدائل التي تخدم أصحاب رؤوس الأموال، وتعزز ثروتهم ،وهو ما يعني تغليب منطق الربح والثروة، والذي

---

[1] شريف عادل منصف،**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11ستمبر 2001**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية)،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،2014-2015،ص23.

[2] المرجع نفسه، ص24.

* للمزيد اكثر حول قائمة رؤساء الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة 2002-2015،أنظر إلي الملحق رقم (01)،ص130.

يعتبر اصل الحركة الاجتماعية والسياسية للمغامرين الأوروبيين الاوائل الذين فروا من اوروبا الي العالم الجديد بحثا عن الثراء .

وتفسيرا للسياسة الأمريكية التي تقوم علي الدفاع عن الديمقراطية والمجتمعات المفتوحة يقول نعوم تشو مسكي :

"السياسة الخارجية الأمريكية وضعت من أجل خلق نظام دولي تستطيع الشركات الأمريكية أن تزدهر من خلاله، عالم مجتمعات مفتوحة أي مجتمعات مفتوحة أمام الاستثمارات، تعمل على توسيع أسواق التصدير و على سهولة انتقال رؤوس الأموال وأيضا على قيام الشركات الأمريكية و الشركات المحلية التابعة لها، بالاستغلال الثروات الانسانية والمادية ان تعبير المجتمعات المفتوحة امام التحكم الاقتصادي والسياسي للولايات المتحدة .

فالطبقة الرأسمالية الحاكمة في الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الكرة الأرضية كلها امتدادها الحيوي وهو ما يتضح من الخريطة العسكرية الأمريكية في الخارج حيث قسمت العالم إلى قيادات عسكرية متخصصة بمناطق معينة و هذه المواقع الهامة تحتوي على الثروات الطبيعية التي تخدم الشركات و الرأسمال المالي الأمريكي. [1]

ثالثا :القوة الأمريكية

نقصد بمفهوم القوة هنا استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للخيارات العسكرية كخيارات أساسية، في حسم القضايا الداخلية و الخارجية، و بالتالي نكون أقرب إلى مفاهيم القانون الدولي مثل العدوان و الجريمة المنظمة.

والمتتبع في تاريخ الامة الأمريكية يلاحظ انها استعملت كل وسائل الاكراه والابادة ضد الموطنين الاصليين من سكان الهنود الحمر ،ولم يكتفي المهاجرون الذين استقروا بالقارة الجديدة، بالمناطق التي استوطنوها بل عمدوا إلى الانتشار و التوسع و الاستيلاء على كل

[1] شريف عادل منصف ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11ستمبر 2001،المرجع السابق الذكر ،ص25.

أراضي القارة، و قد كان للأدوات العسكرية فضل كبير في عملية التوسع و الانفتاح العالمي. [1]

و يعتبر الكثير من المفكرين أن القوة هي مصدر السياسة الخارجية الأمريكية حيث يقول أحد منظري المحافظين الجدد **روبرت كانمان (Robert kanmen)**

لاشك أن الولايات المتحدة الأمريكية الفتية قد استخدمت القوة ضد أقوام أضعف في القارة الشمالية ،غير انها كانت تسارع حين يكون الامر متعلقا بالتعامل مع عمالقة اوروبا الي ادعاء نبذ العنف والي مهاجمة سياسيا سياسة إمبراطوريات القرنين الثأمن عشر و التاسع عشر الأوروبية، باعتبارها سياسة رجعية و بالية [2] .

و هنا تكمن ازدواجية الخطاب الأمريكي في تلك الفترة، حيث تستخدم القوة للتوسع في الداخل، في حين تكون المطالبة باحترام المبادئ الأخلاقية في الخارج.

و أما عن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فقد سمحت الظروف للولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع نشاطها العسكري باختراع أفتك أسلحة، وصلت مداها إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي لمراقبة الفضاء و السيطرة على القوة المنافسة بعد أن حققت تفوق عسكري بري و بحري.

لتتيح بعدها أحداث الحادي عشر من سبتمبر فرصة تمدد موقع الولايات المتحدة الأمريكي الخارجي باستراتيجية يطلق عليها الضربة الاستباقية [3] و استخدام الأداة العسكرية لمواجهة القاعدة، إلى جانب تقديمها للدعم العسكري و ذلك من أجل محاربة الحركات الإسلامية التي تواجه إسرائيل. ودليل ذلك زيادة الانفاق العسكري لينتقل من 232ملياردولار في اواخر عهدة كلينتون الي 400مليار دولار لسنة 2003،وهذا يزيد عن انفاق كل من روسيا والصين واليابان وخمس عشر دولة اوروبية مجتمعة .

---

[1] شريف عادل منصف ، التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11ستمبر 2001،المرجع السابق الذكر ،ص 25

[2] المرجع نفسه،ص25.

[3] المرجع نفسه ،ص26.

الشكل رقم (02) عينة من القوة الأمريكية : احصائيات سنة 2015

مصادر القوة	بالارقام
المساحة	9,826,675 كلم
عدد السكان(2015)	321مليون نسمة
نسبة المتعلمين	97بمائة
عدد الرؤوس النووية	1585
ميزانية الدفاع	596مليار دولار
اجمالي الناتج المحلي	17.968مليار دولار
معدل النمو السنوي	2.57بمائة

المصدر:http://www.statista.com/topics/760/united-states/

نلاحظ من هذه الاحصائيات عن الولايات المتحدة الأمريكية انها تمتع بمقومات اقتصادية وعسكرية وجغرافية تجعل منها دولة عظمي بكل المقاييس .

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

يوجد اتفاق واضح حول اهداف السياسة الخارجية الأمريكية علي رغم من تداول الحزب الجمهوري والديمقراطي علي السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية ،وهذا الاهداف نجده في النقاط الأساسية التالية:

1-ضمان الهيمنة الأمريكية علي النظام العالمي:

استخدام الوسائل الممكنة لضمان استمرار هذه الهيمنة [1] . و ذلك من خلال إقامة اقتصاد قوي، و قوة عسكرية قادرة على حماية المصالح الأمريكية في كل العالم، و امتلاك التكنولوجيا، و السيطرة على الأسواق وتوسيع دائرة الحلفاء و الأصدقاء.

[1] شريف عادل منصف ، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11ستمبر 2001**،المرجع السابق الذكر،ص26.

2-ضمان التفوق الاقتصادي في العالم :

حيث تحرص الولايات المتحدة الأمريكية على ضمان تفوقها الاقتصادي العالمي وذلك من خلال بناء اقتصاد قوي، و تعزيز سيطرة الشركات العالمية على مصادر الطاقة الحيوية (الشرق الأوسط، أسيا الوسطى، بحر قزوين) وذلك لضمان تدفق إمدادات النفط إليها و بأسعار رخيصة، و في هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأسبق في عهد الرئيس كلينتون السيد **كريستروفر (kristofer)** "علينا ان نعزز أمن أمريكا الاقتصادي، بنفس الطاقة التي خصصناها للحرب الباردة و على الرغم من مصاعبنا الاقتصادية فنحن مازلنا أعظم دولة تجارية في العالم، و أكبر سوق فيه و أبرز البلدان المصدرة فيه ولهذا علينا استخدام كل الأدوات المتوفرة لدينا، بما فيها اتفاقية جديدة للتجارة، و التعريفات الجمركية واتفاقية مصالح الشركات و العمال الأمريكيين". [1]

3-تكريس التفوق العسكري والاستراتيجي:

تحرص الولايات المتحدة الأمريكية * للحفاظ على تفوقها العسكري و ضمان قوة واستمرارية انتشارها الاستراتيجي و ذلك عن طريق توظيف تفوقها التكنولوجي في المجال العسكري ،والعمل علي بناء دفاع قوي وتكييف القوات الأمريكية مع مختلف القوي الديمقراطية ،لكي تصبح مستعدة للتعامل مع كل التحديات الأمنية التي تواجهها الولايات المتحدة [2] .

4-نشر القيم الديمقراطية والليبرالية في العالم

اذا كانت الإدارات الأمريكية تسعي لحماية أمنها الاقتصادي ،وكريس تفوقها في المجال العسكري وتعزيز انتشارها الاستراتيجي ،فإنها بالمقابل تحرص علي توسيع نشر

---

[1] شريف عادل منصف ، **التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11ستمبر 2001**،المرجع السابق الذكر ،ص ص26-27

[2] المرجع نفسه ، ص27.

*للمزيد حول التاريخ السياسي للولايات المتحدة أنظر إلي الملحق رقم (02)،ص130.

الديمقراطية والقيم الليبرالية في العالم ،خاصة في دول منطقة الساحل الافريقي ،كهدف من اهداف سياستها الخارجية .

5-الحفاظ علي أمن اسرائيل

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضمان أمن إسرائيل في كافة أبعاده من المخاطر الخارجية، و المحافظة على بقاءها كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة الشرق الاوسط بالعمل على منع أي دولة معادية لها من امتلاك الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني :عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

ان صنع السياسة الخارجية الأمريكية تتشارك فيها العديد من المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية ،وهي تتنوع في الحالة الأمريكية نظرا لكبر حجم الدولة وحجم التزاماتها الخارجية .

1-الجهاز التنفيذي :

بموجب النظام الأمريكي يعتبر الرئيس صاحب السلطة الفعلية في الهيئة التنفيذية ويتمتع بنفوذ كبير في مجال السياسة الخارجية حيث يقول الأستاذ ستيفن واين المختص بشؤون الرئاسة:

" عند ذكر السياسة الخارجية الأمريكية فإننا نفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية" [1]

و يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة والمحدد لبرنامج السياسة الخارجية، حيث يقوم بإبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ويشرف على عملية التفاوض مع الدول ويعين السفراء ويعتمد السفراء الأجانب، ورغم أن سلطة إعلان الحرب تعود للكونغرس إلا أن بعض الرؤساء أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من قبل الكونغرس (قرار ترومان الحرب على كوريا في 1950)، ورغم مراقبة الكونغرس لعمل الرئيس في بعض القضايا إلا أن

[1] ميلود العطري ، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق الذكر ،ص40

الرئيس قد يفلت من هذه الرقابة باللجوء إلى الاتفاقات التنفيذية بينه وبين دولة أجنبية كحالات المساعدات العسكرية والمالية لدول تربطها علاقات مع الولايات المتحدة يقول "والفر نورث" مستشار ريغان للأمن القومي:

"إن الدستور يمنح الرئيس السلطة اللازمة لاتخاذ كافة القرارات وتنفيذها فيما يتعلق بالسياسة الخارجية " [1]

وتبرز داخل الجهاز التنفيذي وزارة الخارجية كهيئة مركزية رسمية حيث تعتبر مركز رئيسي للمعلومات والوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية وتمثيل الحكومة والتفاوض باسمها وهو مسؤول أمام الرئيس مباشرة وينظم برامج المساعدات الخارجية وبمساعدة أكثر من 250 ألف موظف نصفهم خارج الولايات المتحدة موزعين على 140 سفارة بميزانية إجمالية تبلغ سنويا 8.1 مليار$، وتتبع وزارة الخارجية بعض الوكالات كوكالة التنمية الدولية ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح، ويقسم عمل الوزارة إلى قطاعات بحسب معياري التوزيع الجغرافي والاختصاصات التقنية، حيث توجد (إدارة أوروبا، شؤون القارة الأمريكية، شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشرق وأدنى آسيا، شؤون المنظمات الدولية)، أما التقسيمات الفنية فهناك الشؤون القانونية والاقتصادية والمراسيم والتخطيط السياسي والاتصال، ويمكن الإشارة إلى أن دور مستشاري الرئيس لا يقل أهمية عن دور وزير الخارجية وقد يتعداه، ومن أمثلة الأدوار المهمة لوزراء الخارجية دور كيسنجر في عهد الرئيس نيكسون، وعلى العكس كان دور شولتز هامشيا في عهد ريغان .

وإضافة إلى وزارة الخارجية تلعب المؤسسة العسكرية ممثلة بوزارة الدفاع دورا بارزا خاصة في الشؤون الأمنية والتدخلات العسكرية، بالإضافة الي ذلك يوجد مجلس الأمن القومي كهيئة حكومية يراسه رئيس الدولة وتتكون من نائب الرئيس ووزير الخارجية ووزير

[1] ميلود العطري ، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق الذكر ،ص 40.

الدفاع ،ومديره التنفيذي هو مساعد الرئيس لشؤون الأمن القومي، وقد يحضر اجتماعاته مندوب الولايات المتحدة لدي الامم المتحدة ورئيس هيئة الاركان العامة ومدير الاستخبارات ،تعمل علي تقديم الاستشارة وتحديد البرامج الاستراتيجية في مجال الدفاع والسياسة الخارجية وإضافة الي هذا المجلس تم انشاء وكالة المخابرات المركزية "**CIA** " لتعمل على تقديم المعلومات لمجلس الأمن القومي في الميدان الاستراتيجي، كما ينطوي عملها علي بعض الممارسات الخفية كالقيام بعمليات سرية في الخارج لتنفيذ اهداف محددة في برنامج السياسة الخارجية . [1]

2-المؤسسة التشريعية:

يعتبر الكونغرس الأمريكي بمثابة السلطة التشريعية في النظام الأمريكي, ويتألف من مجلس النواب الذي يظم 435 نائب بولاية نيابية تدوم سنتين ومجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام ويجدد ثلثهم كل سنتين ويتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وبموجب الدستور الأمريكي فإن للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية فالمعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس لا تتم إلا بموافقة مجلس الشيوخ بأغلبية الثلثين ويوافق أيضا على تعديلات الرئيس من السفراء والمسؤولين في الشؤون الخارجية واعتماد سفراء الدول الأجنبية والاعتراف بالدول، كما يملك الكونغرس حق اعلان الحرب ،وهناك ثلاث لجان تعمل في الكونغرس وتختص بالشؤون الخارجية وهي لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ ولجنة العلاقات الدولية ولجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين, ولأعضاء الكونغرس إمكانية الاتصال وزيارة البلدان الأجنبية بشكل فردي أو جماعي والتباحث في مجال العلاقات المشتركة، وهذا ما يوفر مراقبة أكبر للشأن الخارجي [2] ،ويلخص "اندرو بنيت"

---

[1] ميلود العطري، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق الذكر، ص ص 41-42

[2] المرجع نفسه ، ص ص ص 42-43-44.

العلاقة بين الكونغرس والبيت الأبيض في مجال السياسة الخارجية في كون الكونغرس له اليد العليا في الشؤون الدولية المتسمة بطابع داخلي والتي تهم الناخبين مثل التجارة الدولية وليس نفس السلطة فيما يتعلق بالحرب، وتزداد سلطة البيت الأبيض في قرارات التدخل في حفظ السلام والتدخل العسكري الإنساني.

وقد كان لهذا الدور للبيت الابيض أثر في السياسة الأمريكية فقد جاء بعض رموز إدارة بوش الابن السابقة كديك تشيني بأولوية وقف صلاحيات المؤسسة التشريعية والتي تعاظمت خلال فترة التسعينات واستعمل لذلك أهم وسيلة وهي إخفاء المعلومات وحصرها على الرئيس ومعاونيه ، وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتساعد في هذا الاتجاه حيث ازداد التعتيم والسرية واتخذت إدارة بوش العديد من القرارات دون إخطار الكونغرس, وهكذا فالأحداث المذكورة وحرب أفغانستان والعراق أدتا إلى تسريع كبير في تعزيز السلطات الرئاسية التي سعت إليها إدارة بوش الابن السابقة [1] .

3-الجماعات الضاغطة:

إن الجماعات الضاغطة تعبر عن إطار تنظم فيه مجموعات مختلفة ذات مصالح مشتركة أو متباينة، ولتحقيق هذه المصالح تعمل على التأثير على صناع القرار وذلك بالسعي إلى توجيه القرارات بما يخدم مصالحها، وهي تتنوع فمنها المرتبطة بمصالح الشركات الاقتصادية الكبرى خاصة الشركات المتعددة الجنسيات والتي يمتد تأثيرها الي خارج الولايات المتحدة كشركات الصناعية العسكرية «نخبة المجمع الصناعي العسكري" ومن جهة اخري اثر العامل الديني بشكل كبير في انشاء العديد من الجماعات الناشطة في هذا المجال كجماعات اللوبي الاسرائيلي ،كما تعرف الولايات المتحدة انتشارا كبيرا للجماعات المهنية التي تتخذ من حماية الحريات وحقوق الانسان اهدافها الرئيسية .

[1] ميلود العطري، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة**، المرجع السابق الذكر ،ص43.

3.1نخبة المركب المجمع الصناعي العسكري:

لقد عرف هذا المفهوم ظهوره الأول في خطبة **ازنهاور** لسنة 1961 ، حيث أراد أن يعبر عن التغيير الذي لحق بالمؤسسة العسكرية واختلافها الكبير مع ما كان سائدا من قبل حيث لم تكن هناك انتشار لظاهرة ارتباط المصالح بازدياد التسلح، وهي عبرة عن تحالف العسكرين والصناعين المستفيدين من انتاج وبيع الأسلحة وتأثيرهم علي صناع القرار بإتجاه تأجيج عملية سباق التسلح ،فحرب افغانستان والعراق بينت علي ما سماه البنتاغون الثورة في انتاج السلاح .

ولأن ميزانية الدفاع تتجاوز 20 % من الناتج القومي الإجمالي، فقد استفادت كثيرا هذه الشركات العسكرية وأضحت نخبة متماسكة تسمى بالشكرتاريا أي حكم الشركات "Corporatocracy" [1]

وتمثل حاليا أكثر من 230 ألف شركة تتعاقد مع البنتاغون وأمثلتها، شركة لوكهيد مارتن التي بلغت قيمة عقودها سنة 1997 حوالي 18.5 مليار$.

وقد تقلد اصحاب هذه الشركات بعض المناصب السياسة كالرئيس السابق لشركة لوكهيد مارتن عنوردن انغلاند الذي اصبح النائب الأول لوزير الأمن الداخلي [2]

3.2اللوبي الاسرائيلي :

يعبر اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة عن تحالف بين مجموعة من الافراد والمنظمات هدفها الأساسي الضغط على صانعي القرار في اتجاه وضع سياسة خارجية موالية لإسرائيل، ويشكل هذا اللوبي اليهود الأمريكيون والعديد من التنظيمات كاللجنة الأمريكية–الإسرائيلية للشؤون العامة"**AIPAC** "

---

[1] ميلود العطري ، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة**، المرجع السابق الذكر، ص 44.

[2] زياد حافظ ،**المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، المستقبل العربي،عدد 306 ، اوت 2004،ص. 81.

"وما يميزهم تغلغلهم في معظم دوائر صنع القرار فهناك اعضاء في الكونغرس وعناصر في الجهاز التنفيذي إليوت أبراهام ودوغلاس فيث وريتشارد بيرل مع ادارة بوش الابن السابقة بالإضافة إلى امتلاكهم لبعض كبريات الشركات الأسلحة والبترول والصناعات التكنولوجية وغيرها ولذا فلديهم قوة وضخامة موارد داخل الولايات المتحدة وخارجها كما يعرفون باختراقهم الكبير لمعاهد البحوث والدراسات ومراكز الفكر والرأي فمارتن أنديك كان يعمل في 1985 في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى وهناك معهد بروكينز من خلال مركز سابان المملوك لرجل الأعمال الأمريكي اليهودي سابان حاليين [1] ،وبفضل عمل هذه اللوبيات فقد ظلت الولايات المتحدة تقدم دعما ماديا ودبلوماسيا كبيرا وظهر ذلك أساسا في المعونات الاقتصادية حيث بلغت ما بين 2003-1973 حوالي 140 مليار$ وهي تمثل 20 % من مساعدات أمريكا الخارجية وهذا دون أن تطلب من إسرائيل كشف مسبق عن كيفية إدارة وإنفاق هذه الأموال، كما يتضح الدعم الدبلوماسي أيضا في اعتراض الولايات المتحدة منذ 1982 على 32 قرار يدين إسرائيل وذلك باستعمال حق الفيتو ولمناصري إسرائيل في الولايات المتحدة تبريراتهم لهذا الدعم حيث يرون أن إسرائيل دولة ديمقراطية ضعيفة محاطة بأعداء ديكتاتوريين كما أن المعاناة السابقة للشعب اليهودي تتطلب العمل على معاملته بطريقة خاصة [2] .

3.3دور مراكز الفكر والراي :

تعرف مراكز الفكر والرأي ومراكز الدراسات انتشارا كبيرا في الولايات المتحدة وقد ساهم في هذا الانتشار اللامركزية في النظام الأمريكي الذي يتيح لها الحرية في العمل ونتيجة لذلك فقد تعددت الأفكار وتشعبت الرؤى بشأن رسم خيارات السياسة الخارجية.

---

[1] زياد حافظ ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، المرجع السابق الذكر،ص ص81-83.

[2] John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt **,"the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy**", Review of Bookspublished , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006),pp.14-15.

وقد بدأ ظهور هذه المراكز بداية القرن العشرين مع **معهد كارنيجي** الذي أسسه "**بيت سبيرغ**" في 1910 ومؤسسة هوفر للحرب في 1919 الذي أنشاها الرئيس السابق "**هربارت هوفر**"، ويبلغ عددها حاليا 2000 مركز منها 25 % مستقل، والأغلبية الأخرى منتسبة إلى مختلف الجامعات [1] وقد زاد بشكل كبير الاعتماد على هذه المؤسسات البحثية وأصبحت منبرا أساسيا في صناعة القرارات في المجالات الاستراتيجية كالدفاع والاستخبارات وذلك بناءا على عقود عمل تقوم بموجبها هذه المراكز بإنجاز الدراسات والبحوث المطلوبة وذلك باستخدام أكاديميين مرموقين، وتقوم هذه المراكز على التخصص الجغرافي للمناطق ومعالجة القضايا التي تمس مباشرة المصالح والأهداف الأمريكية [2] ، أما الوظائف الرئيسية لهذه المراكز وحسب **ريتشارد هاس**"**Richard Haass** " فإنهم يخلقون تفكيرا جديدا حول السياسة الخارجية كما أنهم يزودون الكونغرس والإدارة الرئاسية بالخبراء والعلماء لتقلد مناصب عليا وحساسة، ومن أمثلة الذين تقلدوا مناصب في الإدارة الأمريكية وكانوا مسؤولين في معاهد البحث نجد جون بولتون الذي شغل منصبي نائب وزير الخارجية للرقابة وحضر انتشار الأسلحة، ومندوب الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة كان سابقا نائب لرئيس معهد انتربرايز، كما كان مساعد وزير الخارجية المكلف بشؤون آسيا في عهد ادارة جورج بوش الابن السابقة .

و قد يلعبون دور الطرف الثالث كوسيط في النزاعات، فقد حدث ذلك في جنوب إفريقيا وقام معهد الدراسات الاستراتيجية والدولية بإطلاق مشاريع لتحسين العلاقات العرقية في يوغسلافيا والمساهمة في تسهيل الحوار اليوناني التركي . [3]

[1] John J. Mearsheimer & Stephen M .Walt" **the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy**" Op.Cit ، pp.19-20.

[2] idem. pp.20-28.

[3] Richard Haass & Others**,"U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks**", an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002) ,p.11.

4-الرأي العام الأمريكي:

يعتبر الرأي العام إنعكاس لآراء ومواقف المواطنين واتجاهاتهم في القضايا التي تخص السياسة العامة للدولة، فالدول ذات الانظمة المفتوحة كالولايات المتحدة التي تتميز بالمشاركة الواسعة يكون للراي العام اهمية كبيرة في صياغة خيارات السياسة الخارجية والتعبير عن موقفه تجاها سواء بالمساندة او بالرفض، وفي الولايات المتحدة يحتل الرأي العام مكانة كبيرة ويعتبر أحد مكونات عملية صنع وتنفيذ القرارات، وقد ازدادت أهميته في الآونة الأخيرة مع التطور النوعي الذي عرفته تقنيات المعلومات والاتصالات والتي تعتبر في الولايات المتحدة أحد الركائز الأساسية والمصادر الرئيسية لقياس تفضيلات الرأي العام من إذاعات ومحطات تلفزيونية وصحافة مكتوبة وغيرها من الوسائط الإعلامية المختصة في هذا المجال، كما أنها تتنوع حيث نجد المراكز الحكومية والمؤسسات المستقلة ،وبالإضافة لأراء كونها مصدرا هاما للمعلومات لصناع القرار فإن هذه الوسائل تؤثر أيضا بتقاريرها وتحليلاتها في توجيه آراء الجمهور من جهة وتعمل من جهة أخرى على قياس هذه الآراء ورصد انطباعات الرأي العام خاصة في القضايا الخارجية المصيرية [1] ومثال ذلك قيام محطة "**CBS** " التلفزيونية في ابريل 2003 بصبر للآراء حول كون الحرب على العراق جزء من الحرب على الإرهاب، فقال 51 % أنها جزء رئيسي بينما اعتبرها 11% جزء بسيط ،في حين 31% اعتبرها ليست جزءا، وأعيدت نفس العملية من قبل نفس المحطة في سبتمبر 2004 فقال 41 % نعم و 13 % جزء بسيط و 41 % لم يعتبرها جزءا من الحرب على الإرهاب. [2]

[1] ميلود عطري ، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق الذكر، ص52.

[2] المرجع نفسه ،ص54.

5-تاثير العامل الخارجي في السياسة الخارجية الأمريكية:

يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى تجاهها فالدولة تستقبل حوافز وسلوكيات عديدة من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي وتكون هذه الحوافز ذات طابع صراعي أو تعاوني ومن ثم يصبح السلوك الخارجي للدولة "س" تجاه الدولة "ص" نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "س" من الدولة "ص" في المرحلة السابقة .

ويحدد تشارلز هيرمان "**Charles Hermann** " اربعة اشكال من التغير في السياسة الخارجية عند استجابتها للمؤثرات الخارجية :

-تغير تكيفي مع بقاء أهداف وأدوات السياسة الخارجية كما هي.

-تغير برنامجي وينصرف إلى تغير في أدوات السياسة الخارجية ومن ثم تحقيق الأهداف يتم عن طريق التفاوض مثلا وليس عن طريق القوة العسكرية.

-تغير كلي للأهداف دون الأدوات.

-تغير في توجهات السياسة الخارجية بالكامل أي يشمل تغير الأهداف والأدوات. [1]

إن العامل الخارجي له دور كبير قد توازي مكانة العوامل الداخلية (المؤسسات الرسمية، و القوى الغير رسمية)،في التأثير علي عملية صنع وقرارت السياسة الخارجية الأمريكية،فمع نهاية الحرب العالمية الثانية أصبحت البيئة الخارجية بمختلف مكوناتها وتفاعلاتها تلعب دور لدعم صانع القرار الأمريكي والمرجعية الاساسية لتغير وصياغة العديد من القرارات ،و قد ظهر ذلك جليا في صراع بين الاتحاد السوفيتي و الولايات المتحدة الأمريكية، أما بعد الحرب الباردة فقد تغيرت بنية النظام الدولي حيث استفردت الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم و عملت علي فرض توجهاتها علي الدول، فقد استفادت من حق الفيتو في مجلس الأمن في تعطيل المشاريع التي لا تخدم مصالحها، كما استفادت من المؤسسات المالية والتجارية في التأثير علي اقتصاديات الدول النامية ،بالإضافة الي

[1] بدر عبد العاطي، "**أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول: دراسة حالة إليابان-إسرائيل**"، السياسة الدولية،عدد153 ،جويلية 2003، ص ص8 -11.

استفادتها من الحلف الاطلسي في صياغة سياستها الأمنية في العالم ،ومن جهة ثانية فقد تأثرت بأحداث 11ستمبر 2001،اين تعرضت لهجوم عنيف من طرف ما يعرف بتنظيم القاعدة، حيث عمدت لتغيير اولوياتها وفق المعطيات الجديدة التي افرزتها تلك الاحداث باتخاذ مبدا الحرب علي الارهاب المبد الاساسي في سياستها الخارجية. [1]

المطلب الثالث: متغير البيئة النفسية لصناع القرار الأمريكي

إن العوامل النفسية تلعب دورا كبيرا لدى الزعامات السياسية، ولذا تتركز الدراسات والبحوث حول كيفية نشوئهم وبيئة تربيتهم وانتماءاتهم وخلفياتهم الإيديولوجية والمعرفية وغيرها من العوامل التي تساعد المحللين على فهم نفسياتهم، وهذا ما سيقلل من هامش الخطأ في سبيل تفسير سلوكياتهم خاصة ما تعلق منها بقرارت السياسة الخارجية، ويعتبر سيغموند فرويد هو أول من بدأ التحليل النفسي للرؤساء الأمريكيين بإعداده دراسة حول شخصية الرئيس وودرو ولسن، كما تعتبر مسألة الأخلاق المرتبطة أساسا بالحياة الخاصة للمرشحين عامل جذب للرأي العام قبل تولي هؤلاء لمسؤوليات الرئاسة ولذا عادة ما يكون التركيز على العلاقة بين هفواتهم وأدائهم الرئاسي. [2]

الاهتمام بالجوانب النفسية لصناع القرار قد اسدل الستار عن مستوي جديد وبالغ الاهمية في دراسة العلاقات الدولية ،وهو مستوي الفرد والجوانب النفسية المتعلقة به، الامر الذي يعطي الابعاد المتعلقة بالجوانب النفسية والشخصية للفرد اهمية كبيرة في هذا الاطار ،وعلي وجه الخصوص الجوانب المتعلقة بالحاجات الكأمنة في النفس الانسانية والتي تشكل اساس شخصيته وبالتالي سلوكه في تفاعلاته مع الاخرين . [3]

---

[1] زياد حافظ ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية** ،المرجع السابق الذكر ،ص87.

[2] ميلود العطري، **السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ،المرجع السابق الذكر ،58.

[3] زنود مني ،**تأثير عامل شخصية الرئيس علي السياسة الخارجية الامريكية –دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلنتون وجورج والكر بوش–**،ط1،القاهرة ،مكتبة الوفاء القانونية،2014،ص258.

يطرح باربر تصنيف الرؤساء الأمريكيين، وفق خطين قاعديين: 1- خط الفاعل و2- خط المنفعل (أي القدر من الطاقة الشخصية الذي يبذله المرء في عمله في مقابل العاطفة الايجابية- السلبية أو موقفه من نتائج عمله ومدى تقبله لهذه النتائج). وعلى هذا الأساس يحدد باربر أنماطاً أربعة لشخصية الرئيس الأمريكي.

اولا: بارك اوباما (المنفعل الايجابي)

بمراجعة تصنيف باربر نجد أن الرئيس باراك أوباما ينتمي إلى ما يسميه باربر بالنمط المنفعل الايجابي. وعلامه ذلك بحسب باربر هي التالية: يمتاز هذا النمط بأنه مساير ومتعاون أكثر منه صاحب شخصية وحيوية قوية. مع مسحة تفاؤل مهيمنة على سلوكه [1] وهذا النمط يفاوض بشكل جيد. وهذه العلامات بدأت مبكرة في إدارة أوباما حيث اضطر ومنذ البداية للتراجع عن بعض التعيينات بما فيها تعيين مسؤول المخابرات الأمريكية، مهارة التفاوض التي يتسم بها المنفعل الايجابي مثل أوباما أجلت مواجهاته لغاية اليوم. فلو عدنا إلى قمة العشرين لوجدنا المانيا معارضة شرسة لخطة أوباما للتحفيز الاقتصادي وتلتها أوروبا في هذه المعارضة. وهو ما تجاوزه أوباما كي لا يبدأ ولايته بالإحباط أو بالمواجهة ثم جاءت قمة الأطلسي التي تجاهلت تعديل استراتيجية الحلف، مع عدم صلاحية الاستراتيجية الحالية للتطبيق العملي. [2]

ثانيا: جورج وبوش (المنفعل السلبي)

تعددت الكتابات والدراسات حول "جورج .و.بوش "،حياته السياسية واسلوبه القيادي في ادارة السياسة الخارجية الأمريكية ،فبإعلان نفسه «رئيسا في زمن الحرب"(war time president)، حاول كثيرون فهم وتفسير الدوافع النفسية وراء قرارات "بوش "في السياسة

[1] محمد أحمد النابلسي ،**التحليل النفسي للرئيس أوباما**، تاريخ الدخول للموقع :16:57 22/4/2016
http://www.mostakbaliat.com/archives/28288

[2] المرجع نفسه .

الخارجية والتي يمكن وصفها بالعدائية حيث اعلن عن استراتيجية للحرب الوقائية ضد المخاطر التي تهدد او علي الاقل يمكن ان تهدد أمن الولايات المتحدة الأمريكية .

وقد تضاربت الآراء حول طبيعة شخصية "بوش" الناتجة عن طفولة ناشئة في جو عائلي مضطرب، نظرا للغياب شبه الدائم للاب، وام ميالة للحزم في معظم الامور ،اضافة لخبرة طويلة من الادمان علي الكحول والتي استمرت معه حتي بلوغه سن الاربعين اين كانت لحظة "ولادته من جديد "حسب تعبيره، ليصبح "بوش" المتمسك بتعاليم دينه والذي يبدا نهاره بقراءة الانجيل واصبح المسيح فيلسوفه السياسي المفضل والاكيد هنا هو ان الجزم في الامور التي تتعلق بنفسية الفرد هو امر صعب، حيث يتاح الامر هنا لوضع احتمالات ذات نسب متفاوتة من الصح او الخطأ.

حدد "روبرت جرفيس" اربع نقاط اساسية لمذهب "بوش «في سياسته الخارجية (the bush doctrine) يتعلق ب:

-ايمان قوي حول اهمية النظام السياسي للدولة في رسم سياستها الخارجية ومهمة هذا النظام في احداث التغيير علي الساحة الدولية.

-ادارك المخاطر الكبرى والتي يجب قهرها عن طريق سياسات جديدة وقوية تعتمد اساسا علي الحرب الوقائية.

-الميل الي التصرف الاحادي الجانب عند الضرورة.

-الايمان بان السلم والأمن العالمي يتطلبان بقاء الولايات المتحدة علي طليعة القمة في الساحة الدولية. [1]

[1] زنود مني ، **تأثير عامل شخصية الرئيس علي السياسة الخارجية الامريكية -دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلنتون وجورج والكر بوش**- ،المرجع السابق الذكر ،ص ص 247-248

خلاصة الفصل :

1 –ظلت السياسة الأمريكية تتسم عموما برد الفعل كما حدث في الحرب العالمية الثانية بيرل هاربر إلا أنها أضحت بعد نهاية الحرب أكثر انخراطا وتدخلا في الشؤون الدولية وذلك لتعدد وتطور أولوياتها ومطامحها .

2– رؤية المحافظين الجدد للسياسة الخارجية الأمريكية تعد تحولا كبيرا من الانطواء الي المشاركة الواسعة في الشأن الدولي.

3– إن الهاجس الأمني يبقى محرك السياسة الخارجية الأمريكية فكما رأينا أن أغلب المقاربات الجديدة في العلاقات الدولية وكسابقتها في تفسير السياسة الأمريكية ركزت على الأمن فقد دعمت الواقعية الجديدة الهيمنة الأمريكية في حماية مصالحها.

4– النيوليبرالية تري أن التقليل من خطر التهديدات الأمنية يأتي عبر تفعيل التعاون الدولي من خلال دعم دور المؤسسات الدولية.

5– البنائية فاعتبرت أن عدم استقرار السياسة الخارجية الأمريكية مرده أن المعايير والمذاهب التي تعمل أمريكا من أجلها غير معرفة سياسيا.

6 –عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية تعتمد على مجموعة من المحددات، فطبيعة النظام الرئاسي المتميز بالانفتاح الكبير والمشاركة الواسعة يتيح للعديد من الفواعل والمتغيرات لعب دور هام في التأثير على خيارات السياسة الخارجية، من متغير القدرة العسكرية والاقتصادية والعلمية المتوفرة للولايات المتحدة مقارنة بالقوى المنافسة الأخرى، إلى تدخل مجموعات الضغط المدافعة عن مصالح واتجاهات معينة، بالإضافة إلى البيئة الدولية والقيود والفرص التي تضعها وتمنحها لصانع القرار.

7– نوع القيادة الأمريكية وفكرها وثقافتها وأيديولوجيتها والمصالح التي تدافع عنها تؤثر الي حد بعيد في مخرجات السياسة الخارجية الأمريكية.

تمهيد:

تعتبر الولايات المتحدة دولة عظمي واهم قوة دولية فاعلة علي الساحة الدولية ،حيث لا تنحصر المصالح القومية للولايات المتحدة الامريكية في مجالها الاقليمي وتتسع لباقي ارجاء العالم ،وبعد احداث 11 سبتمبر 2001التي كانت كبداية عصر جديد في العلاقات الدولية ،حيث تحولت منطقة الساحل الافريقي الي مركز جذب لاهتمام الفاعلين الدوليين ومن بينهم الولايات المتحدة هذا ما يدفعنا للتساؤل عن اسباب هذا الاهتمام المتصاعد بمنطقة الساحل بصورة خاصة .هل يعود هذا تأزم الوضع الامني في الساحل الافريقي وتأثيرها علي المصالح الامريكية في افريقيا؟ ام ان هذا الاهتمام الامريكي بالمنطقة يعود لا أبعاد اخري كالبعد الاقتصادي ؟

وللإجابة عن هذه الاسئلة ينبغي التعرف اولا علي خصوصية منطقة الساحل الافريقي من واقع جيوسياسي ،بالإضافة للواقع الامني والواقع الاقتصادي لدول منطقة الساحل الافريقي .

المبحث الاول :طبيعة منطقة الساحل الافريقي

تتميز منطقة الساحل الافريقي بخصوصية عن باقي مناطق القارة الافريقية خاصة من الناحية الجيوسياسية والاقتصادية والامنية ،سنحاول دراستها من خلال المطالب التالية:

المطلب الاول :الطبيعة الجيوسياسية

1.جغرافية منطقة الساحل الافريقي

دول الساحل هي ذلك الحيز الجغرافي الذي يقع في وسط إفريقيا و الذي يمتد من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر أي ان دول الساحل تميز المنطقة الوسطية الواقعة بين الصحراء و إفريقيا الاستوائية يغلب عليها الطابع الصحراوي [1] . أي انها تغطي القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا، ويطلق بدقة على بلدان ثلاثة محورية هي مالي والنيجر وتشاد *والتي تشهد أزمات أمنية متوالية أو تتأثر بأزمات دول الجوار فيتأزم حالها، لذلك سميت بقوس الأزمات ويشكل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء [2] شاملة بالتالي: السودان، التشاد، النيجر، مالي، موريتانيا، والسنغال ، وكثيرا ما يتم لحسابات جيوإقتصادية توسيعها لتشمل بوركينافاسو نيجيريا بل و حتى جزر الراس الأخضر ، و يعتبر الساحل الافريقي خط حدودي يفصل بين البحر المتوسط و إفريقيا تحت الصحراء وكذلك طريق مرور للمهاجرين من إفريقيا إلى أوروبا عموما ومنه سيتم الاعتماد علي التعريف الذي اجمعت عليه الكتابات المتعلقة بالمنطقة باعتبارها تضم ثماني دول هي :السنغال ،موريتانيا ،مالي النيجر بوركبنافاسو، تشاد ،السودان شمال نيجريا .

---

[1] أمحند برقوق،"**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**"،جريدة الشعب، العدد 14466 ،6 جانفي 2008 ،ص. 12

*يرجع البعض المؤرجون اصل تسمية تشاد نسبة لبعض الاسماك المشهورة الموجودة في بحيرة تشاد للمزيد انظر موسى يوسف عيسى ادريس،"جمهورية تشاد"، القراءات الافريقية، العدد 1، (اكتوبر 2004)، ص 1.

* تعداد السكان 17 :مليون نسمة متوسط العمر المتوقع 55.4 :سنة معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 166.4 :لكل ألف معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 28.7 :بالمئة

2Abdcelem Ikhlef, **Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques ?**، (Algérie : Geostartégie Horizon 2010)، p.4.

الشكل(03): موقع دول الساحل الإفريقي في القارة الإفريقية

المصدر: terroriste en Afrique de l'Ouest contrecarrer la stratégie d'AQMI du

−Medi Taji,Bullentin de la sécurité Africaine,:Nouvelle menace Sahe

(15:20-20/3/2016)

فمساحة الاقليم تعادل 31،04% من مساحة القارة الافريقية[1]وهو اكبر الاقليم في القارة. من خلال مساحته يبين لنا ان إقليم الساحل الإفريقي أكبر الأقاليم الإفريقية و أكثرها اتساعا حيث يعتبر بمثابة جسر كما يقال عنها:(**bridge not a barrier**) ربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها. بالإضافة موقعه الاستراتيجي التي تشكل الطرق التجارية التاريخية التي تمر عبر بوركينافاسو وتشاد والجزائر وليبيا ومالي وموريتانيا والنيجر.

كما ان موقعها جعلها تتمتع بأهم الانهار في منطقة الساحل الافريقي فان في هذه الدول لديها مجموعة من انهار اهمها نهر النيجر المصنف المصنف رابع انهار العالم من حيث الطول فهو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل و الكونغو إذ يبلغ طوله نحو 4160 كلم.

[1] حنان لبدي، التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014،ص 86 .

1.2: التركيبة الاجتماعية لدول منطقة الساحل الافريقي :

تحتوي منطقة الساحل الافريقي على خليط من الاثنيات و الاعراق والقبائل وهذا ما نسج تعدد في الديانات المتعبة و كدلك في اللغات و اللهجات و هدا التعدد نقيسه في دول الساحل الافريقي مثلا في مالي نجد ما يقرب 23 عرق (ميغا المانك، السنجو، السركولي، السنغهاي، الدوغم).[1]

الشكل رقم (04):التعدد العرقي في مالي

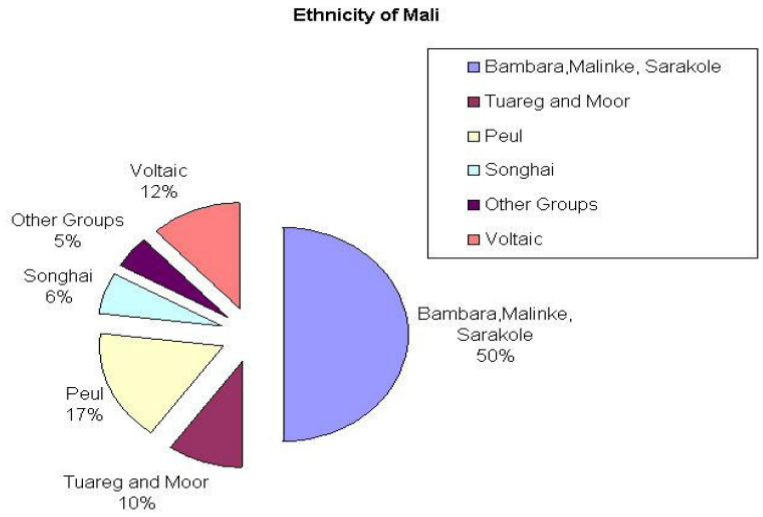

source: Mali's Demographics, cademyafricageography.wikispaces.com/Mali's

أمام نيجريا فتشكل جماعة اليوروبا 20 بالمئة و الايبو 18 بالمئة الهوسا و الفلاني 30 بالمئة. وتشاد موريتانيا إلى ثلاثة انتماءات عربي امازيغي البربر زينخي حيث ينتشر الامازيغ و العرب في الجهة الشمالية لمنطقة الساحل الافريقي اما الفئات الاخرى فتتمركز في الجهة الجنوبية [2] اما النيجر تتكون من عشرات الجماعات العرقية ،ولكن أظهر إحصاء عام 2013 أن أربعة مجموعات رئيسية تشكل 90 في المائة من السكان: والهوسا(55.4)Songhais (21بالمائة) ،والطوارق (9.3)

[1] ANDREW LEBOVICH ،" **Northern Mali: the Politics of Ethnicity and Locality" ,think africa press**، 23/4/2016 at 14: 52 Decemberhttp://thinkafricapress.com/mali/politics-et in.

[2] عمران أبو صلاح أبو قيلة، **دور الجماهيرية في إفريقيا**،طرابلس ،جامعة عمر المختار، 2002 ، ص15

(2)، اما في السنغال يصل عددها إلى حوالي 20 مجموعة أبرزها الولوف (43 في المائة) والبولار (24 في المائة) والسيرير (15 في المائة).

أما المجموعات الأخرى فتضم سكاناً يعيشون في مناطق جنوب السنغال وخاصة في منطقة كازامانس الطبيعية . ومجموعة ديولا الأثنية هي أكبر المجموعات التي تعيش في تلك المنطقة؛ أما الماندينغ والبامبارا فيمثلان مجموعتين صغيرتين تعيشان في المناطق المحيطة بالكازامنس القريبة من مالي وغينيا[1].

1.3طبيعة الدولة في الساحل الافريقي

من الناحية السياسية الدول الجديدة التي ورثت حدودها بعد التقسيم الاستعماري لها، فشلت في تحقيق سلطتها على أراضيها وخلق توليفة حديثة من الدول مبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات وتوفير ضمانات المساواة للجميع. [2] هذا الفشل هو نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل من أهمها نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية وكذلك التقسيم الاستعماري للحدود الذي لم يراع الحدود الأنتربولوجية للمجتمعات المحلية[3]، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي*.

كما أدى غياب وضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول مع انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية ذات الفعالية والمصداقية مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا[4].

---

[1] Niger:**Another Weak Link inthe Sahel، " ؟Africa Report ،N208** (19 September 2013)،p1.

[2] الأمم المتحدة، **وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف** ، فبراير 2011 ، ص 4

[3] Mehdi Taje, **« les vulérabilités du sahel »**, lettre du CEREM no.12,mai 2009, in: htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf .

***للمزيد اكثر حول التاريخ السياسي لدول الساحل الافريقي المعنية بالدراسة،انظر إلي الملحق رقم (03) ص ص131-132.**

[4] Mehdi Taje، idem، p2.

المطلب الثاني :الطبيعة الامنية

ارتبطت التهديدات الأمنية بالتحول في مفهوم الأمن الذي تجاوز المفهوم الكلاسيكي إلى مفاهيم اخرى ذات بعد اقتصادي واجتماعي وقيمي ونفسي. هذا التوسع هو ميزة التهديدات في منظمة الساحل التي لم يعد ميكانزمها الأساسي الهاجس الأمني وإنما توسعت إلى أشكال أخرى أيضا اي تواجه دول الساحل الافريقي تحديات داخلية و خارجية على الصدى العالمي[1] حيث قال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون: "التحديات التي تواجهها منطقة الساحل لا تعرف حدودا، وكذا ينبغي أن تكون الحلول التي نطرحها. فدائرة الأزمات يمكن كسرها. وبالعمل معا، وبالاستثمار في تحسين نظم الحكم الرشيد والأمن والقدرة على التكيف والتعافي وإتاحة الفرص للنساء والشباب، يمكننا أن نساعد منطقة الساحل على التحول من الأوضاع الهشة إلى مناطق تعرف تنمية مستدامة. وتظل مكافحة نيران الحرب في منطقة الساحل قضية مهمة، إلا أننا نحتاج أيضا إلى تنحية المشاكل التي تشعل الصراع وتؤدي إلى عدم الاستقرار" فمن خلال هذا التصريح يحاول بان كي مون وصف التحديات التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي انها عابرة للحدود. [2]

1.التحديات التماثلية :

–تعقد تركيبة المجتمع: طبيعة المجتمعات في المنطقة الساحل الافريقي مفككة إثنيا* و قبليا و عرقيا جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، هذا ما أنتج أزمات داخلية و خارجية معقدة يصعب التحكم فيها فهي في الغالب صراعات ذات طابع اثني عرقي[3] فمثلا الطوارق المفككة فتوجد النسبة

---

[1] Mehdi Taje،**« les vulérabilités du sahel »**، Op.Cit ،p2.

[2] Wolfram lachar " ،**actually existing security the political economy of the saharan threat** ،security dialogue vol. 39 ، no.4، (August 2008)p 30.

[3] مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي.. الواقع والتحديات، مجلة د راسات شرق اوسطية"، السنة 17 ، العدد 64 13 ، تاريخ الدخول:2016/4/20الساعة 15:15متوافر علي الرابط:
http://www.mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=415

*الأثنية هي ظاهرة تاريخية تعبر عن هوية اجتماعية تستند إلى ممارسات ثقافية معينة ومعتقدات متفردة والاعتقاد بأصل وتاريخ مشترك وشعور بالانتماء إلى جماعة تؤكد هوية افرادها في تفاعلهم مع بعضهم ومع الآخرين.

الكبيرة من التوراق في النيجر ب800الف نسمة تليها مالي ب500الف وليبيا ب70الف وبوركينافاسو ب35الف وفي المرتبة الاخيرة الجزائر، ويطلق علي المنطقة التي يتوجد فيها الطوارق اسم الازواد. [1]

الشكل رقم (05):خريطة توضح توجد الطوارق في منطقة الساحل الافريقي

المصدر: بوحنية قوى،الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الافريقي،تاريخ الدخول :2016/3/20 11:25 متوفر علي الرابط: http://Studies.aljazeera.net

من خلال هذه الخريطة يتبين لنا الطبيعة المعقدة للمجتمع في منطقة الساحل الافريقي فمثلا هذه الخريطة توضح لنا مناطق التي تتوجد فيها الطوارق وهي خمس دول كما هو موضح في هذه الخريطة ويمكن ارجاع هذا التقسيم علي حسب اعتقادي للاستعمار الذي أعتمد في تحديد ورسم الحدود وبناءا عن المصالح الاستراتيجية للمستعمر دون مراعاة لخصوصيات دول الساحل لذا تعتبر دول الساحل دول مصطنعة **(Artificial states)**.

كما أن هذه الانقسامات عززها الصراع علي مصادر الثروة كما يرجح انه عامل أساسي في الصراع في تشاد بحيث اصبحت السيطرة علي موارد النفط هدفا اساسيا للقبائل التشادية والجماعات المتصارعة علي الحكم ،وتوتر العلاقات بين القبائل العربية وغير

[1] حنان لبدي ،**التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر،ص92.

العربية في تشادٍ[1]. التي أدت إلي زيادة العنف ضد المدنيين في دول منطقة الساحل الافريقي.

الشكل رقم (06): العنف ضد المدنيين في الساحل الافريقي

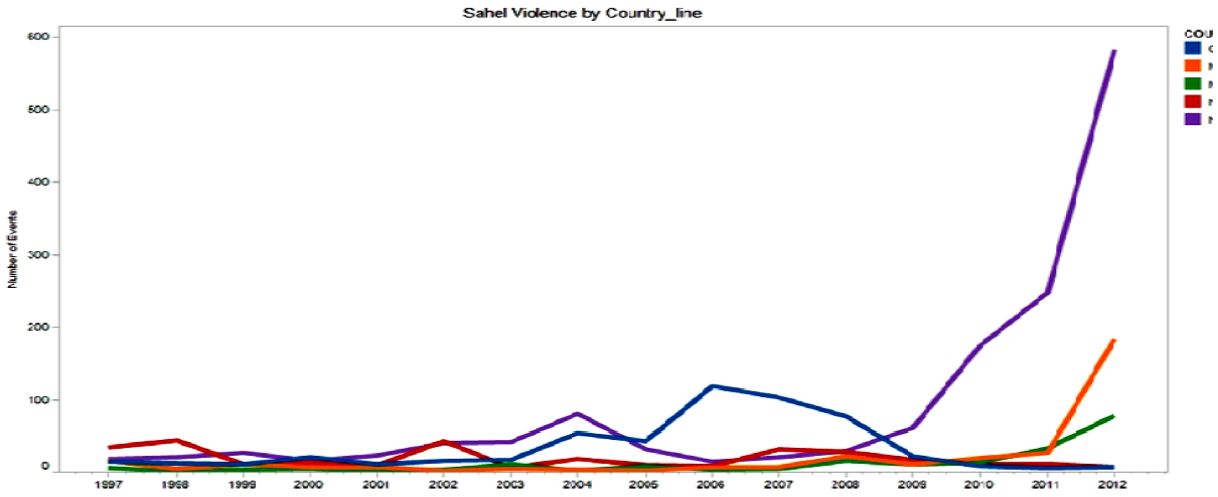

source:Clionadh Raleigh, Caitriona Dowd،**Governance and Conflict in the Sahel's 'Ungoverned Space'***nternational Journal of Security and Development* (5 July 2013).

نلاحظ من خلال هذا المخطط البياني تصاعد حدة العنف ضد المدنيين خاصة سنة 2012، نتيجة لا استهدف مناطق تجمع المدنيين .

-نزوح سكاني من مناطق حزام الساحل :

مشكلة اللاجئين تؤدى في الأغلب إلى حدوث أضرار كبيرة في دول الملجأ ودول المنشأ. فبالنسبة لدول المنشأ، تؤدى مشكلة اللاجئين إلى هروب القوى العاملة المدربة وتوقف عجلة الإنتاج وهجرة العقول خارج البلاد. وفى دولة الملجأ، فإن الدول الأفريقية عموما تتسم بضعف قد ارتها الاقتصادية والتي هي متضررة بالأساس من أزمات الغذاء وسوء التغذية الحادة[2]،وتؤدى مشكلة اللاجئين إلى تهديد التجانس الاجتماعي الداخلي في الدول المضيفة، وتقويض العديد من القيم المجتمعية المحلية من خلال تغيير التركيب الاثني والثقافي والديني واللغوي في الدول المضيفة أي تسببت حركات النزوح السكاني

[1] حنان لبدي ، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر،ص93

[2] المرجع نفسه،ص 94

الناتجة عن انعدام الأمن في بعض اجزاء المنطقة(وعلى وجه الخصوص في مالي ونيجيريا) في وضع مزيد من الضغوط على المجتمعات المضيفة و نجدها بشكل كبير في مالي و نيجر حيث يقر وجود اكثر من 350000نازح داخليا في مالي كما توجد اكثر من 200,000 نازح طوارق من ليبيا نحو مالي. [1]

-عدم وجود جيش منظم لدول الساحل الافريقي:

إن بلدان الساحل الإفريقي لا تمتلك قوات عسكرية متمرسة لحماية منطقة الساحل الافريقي و خوض حرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال. خصوصا أن أغلب دول الساحل الافريقي هي عبارة عن دول صحراوية شاسعة المساحة أصبحت أنظمتها الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود اي انها مناطق غير أمنة وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والاسلحة [2]

شكل رقم(07) :جدول يبين القدرات العسكرية لبعض دول الساحل الافريقي والجزائر 2009-2010

الدولة	حجم القوات العسكرية	الإنفاق العسكري بالمليون دولار
الجزائر	147000	5600
بوركينافاسو	11200	110
تشاد	23350	436
مالي	7750	174
موريتانيا	15870	115
النيجر	5300	53.1

المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والانتقال الي دور الفاعل في افريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات،29جانفي 2014،ص5.

[1] حنان لبدي ، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ،ص 101

[2] المرجع نفسه،ص 101

نلاحظ من خلال هذا الجدول تدني حجم القوات العسكري والانفاق العسكري مقارنة مع حجم التهديدات الامنية مما يجعل دول المنطقة عاجزة عن حل الكثير من المشاكل الامنية، مما يتطلب تدخل القوي الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا لحل بعض المشاكل الامنية .

-طبيعة النخبة الحاكمة:

تتسم نظم دول منطقة الساحل الافريقي والصحراء بكونها في معظمها أنظمة عسكرية أو يصعب فيها التمييز بين ما هو العسكري وما هو مدني نتيجة لكثرة الانقلابات [1] ويرجع لطبيعة النخبة العسكرية الحاكمة التي تسعى إلى التوسع والحروب لتبرير هيمنتها على السلطة السياسية. وكذلك أثر النخبة العسكرية في توجيه السياسة الخارجية نحو التركيز على الأداة العسكرية كأسلوب لتنفيذها.

-انتشار الفقر:

في دول الساحل الافريقي هناك ارتفاع الفقر في ظل تزايد عدد السكان فحسب إحصائيات الأمم المتحدة فإن النيجر تعد ثاني أفقر دولة في العالم، من أسباب الفقر هو ضعف الأداء الاقتصادي أي الاعتماد على آليات قديمة في الإنتاج الز ارعي حيث انه في النيجر تعتمد على آليات تقليدية لم تتطور منذ 4 قرون أي زراعة بدائية محرومة من البني التحتية و التجهيزات الضرورية،و نتيجة لاستمرار حالات الفقر أدى دلك إلى المجاعة التي هي السمة الغالبة لكل دول الشريط أي انعدام الأمن الغذائي و المائي ، فمنذ فترة طويلة أكد الفلاسفة و المحامون الاجتماعيون هو أن الفقر يلعب دوار مهما في تدهور الفرد إلى ممارسة الاجرام انتشار الامراض الخطيرة ، وسرعة انتقال الامراض الخطيرة والمعدية مثل الايدز و السيدا. [2]

[1] حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ،ص 103 .

[2] المرجع نفسه، ص ص 97-98 .

أن كل دول الساحل الافريقي هي دول ضعيفة النمو عالية الاستدانة والتبعية إضافة إلى سوء أو ضعف نسبة التبادل الداخلي مما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية واسوء من ذلك هو سوء الاستخدام لهذه المساعدات الخارجية و التي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية المتمثلة في اقامة اصلاحات سياسية اي تبني النهج الديمقراطي الدي يقابله بالضرورة اصلاح اقتصادي مما ادى بالعديد من دول الساحل الخوض في هذه الاصلاحات الاقتصادية اي اندماج ضمن النظام الرأسمالي واصلاح المؤسسات الاقتصادية و كانت النتيجة هي التبعية و تراجع مستويات التنمية البشرية و الجداول التالي يوضح ذلك

الشكل رقم (08) : مؤشر يوضح ترتيب دول الساحل الافريقي من حيث التنمية البشرية 2015 من بين 194دولة

نيجريا	152
موريتانيا	156
السودان	167
السنغال	170
مالي	179
بوركينافاسو	183
تشاد	185
النيجر	188

المصدر: :تقرير التنمية البشرية صادر عن الامم المتحدة2015

الجداول يعكس حقيقة التأخر الكبير في ميدان التنمية البشرية بالنسبة لدول الساحل الافريقي، مما يجعلها دول متخلفة ،فالأنسان هو محور التنمية ولا تنمية بدون الاهتمام براس المال البشري.

2-التحديات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي

الارهاب:

على الرغم من ان عدم الاستقرار الامني في منطقة الساحل الافريقي ليس بالأمر الجديد وان الارهاب ليس هو المشكلة الاولي في المنطقة حيث تعاني من الفساد ،النزاعات الاهلية، التهريب، الاتجار بالمخدرات والاسلحة. الا ان الحوادث الارهابية قد رسمت المزيد من الاهتمام بهذه المنطقة[1].

كما ظهر في الساحل تأثير المتطرفين الدينيين كالجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي أصبحت تعرف بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وبالفعل فقد برزت مجموعة من المؤشرات بتنامي التطرف الديني عن طريق هذه التنظيمات في الساحل الإفريقي وكثير من الحوادث الإرهابية والتفجيرات في المنطقة قام تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بإعلان مسؤوليته عنها منها الهجمات الانتحارية في الدار البيضاء 2003 والسطو على الثكنة العسكرية بموريتانيا عام 2005 ، كذلك أقر نفس التنظيم مسؤوليته عن هجومين في موريتانيا عام 2008أحدهما كان ضد دورية عسكرية بالقرب من زويرات نتج عنها 12 قتيلا من الجنود و الهجوم الثاني كان ضد السفارة الإسرائيلية في نواكشوط. وفي سنة 2009 أعلن نفس التنظيم مسؤوليته عن مقتل أمريكي يعمل في موريتانيا وعن الهجوم الانتحاري الذي استهدف السفارة الفرنسية في نواكشوط. [2]

و يرجع الكثير من المحللين الغربيين تنامي التيارات الارهابية *بسبب تزايد المدارس الإسلامية خصوصا بعد تمكن الإسلاميين من احتلال الشمال المالي لسنة ونصف من خلال نشاط شبكات التجنيد على امتداد مدن دول الساحل الافريقي حيث يتواجد وسطاء

---

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر، ص ص 82-83

[2] المرجع نفسه،ص 83 .

* التيارات الارهابية :-القاعدة في المغرب الاسلامي -حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا -كتيبة الملتمون .- كتيبة الموقعون بالدماء، الجماعات الازوادية المسلحة - جماعة أنصار الدين-الحركة الوطنية اتحرير الازواد.

التجنيد الذين ينشطون ويعملون في قرابة أربعة آلاف مدرسة ومعهد قراني ومؤسسات دينية ذات طابع خيري ودعوي، وتشكل مجالا خصبا لوسطاء التجنيد لصالح التنظيمات الجهادية وتتركز هذه المدارس والمعاهد أساسًا في مدن نواكشوط ونواذيبو وروصو ومنطقة الحوضين في موريتانيا، ومدن كيدال ومنكا وتمبكتو وتاوديني وغاو وليري وموبتي في مالي وفي نيامي وزندر وأغاديز وأرليت في النيجر، وفي نجامينا وأبشا وفايا في التشاد، وفي واغادوجو وبوبو ديولاسو ودوري و هفويا وتوغان ونونا في بوركينافاسو[1].وفي هذا الصدد قدر التقرير عدد المدارس القرآنية التي يتم افتتاحها في المنطقة بمدرسة كل أسبوع في حين أن مئات هذه المدارس أصبحت موجودة بالفعل في موريتانيا والنيجر، ومما يفاقم الوضع التزايد المستمر لسكان المنطقة، حيث يتوقع أن يبلغ تعداد سكان مالي والنيجر بحلول 2020 ما يقرب من 50 مليون نسمة.[2]

-الجريمة المنظمة:

حسب تعريف الانتربول للجريمة المنظمة فهي :"جمعية أو مجموعة من الأشخاص يشتركون في نشاط غير مشروع ومستمر من أجل الهدف الأول المتمثل في تحقيق الأرباح بغض النظر عن الحدود الدولية"[3]،وحسب معظم الخبراء والباحثين فإن الجريمة المنظمة تتخذ العديد من الأشكال: الإتجار في المخدرات، الأسلحة، المواد النووية، المعادن الثمينة الآثار أنواع الحيوانات، سرقة السيارات، الاتجار بالبشر والأعضاء، الهجرة السرية.

تعد الجريمة المنظمة من أخطر التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي حيث عرفت هذه الظاهرة تناميا كبيرا في السنوات الأخيرة بما أصبح لا يهدد فقط دول الساحل بل وحتى الدول

---

[1] الحسين الشيخ العلوي، **تجمع الساحل الخماسي.... تنسيق في ظل التعقيدات**، مركز الجزيرة للدارسات، 21سبتمبر 2014،ص 6 .

[2] حنان لبيدي ،**التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر، ص 104 .

[3] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر،ص84

المجاورة كالجزائر والمغرب وحتى أن التهديد ينتقل إلى أوروبا خاصة وأن منطقة الساحل الإفريقي أصبحت منطقة عبور لمختلف أشكال الجريمة المنظمة.

وفي الحقيقة فإن منطقة الساحل الإفريقي لا تكاد تخلو من معظم أشكال الجريمة المنظمة التي تم ذكرها، خاصة منها الاتجار بالمخدرات بحيث تحول الساحل إلى نقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل " الهيروين، الكوكايين والكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي وعبر المغرب العربي. [1] ومن خلال اجتماع لمجلس الأمن في إطار النقاش حول الاتجار بالمخدرات في إفريقيا عقد في ديسمبر 2009 صرح **انطونيو ماريا كوستا (Antonio Maria costa)** مدير مكتب الأمم المتحدة الخاص بالمخدرات والجريمة (**ONUDC**) بأن هناك أدلة حول تدفق نوعين من المخدرات الهيروين في شرق إفريقيا والكوكايين في الغرب انضمت إليها الصحراء من خلال طرق جديدة عبر النيجر، مالي وتشاد. ونقلت الوكالة عن الان روديبه مدير الأبحاث في المركز الفرنسي للأبحاث والمعلومات قوله إن 10 بالمائة من الكوكايين الذي يدخل أوروبا يمر عبر إفريقيا ويضيف روديبه ان في عام 2012 قدرت كمية الكوكايين التي نُقلت عبر غرب أفريقيا ب 18 طنا تبلغ قيمتها 25,1 بليون دولار، ويزعم أن جزءًا منها قد مرّ عبر منطقة الساحل. [2]

وخطر الاتجار بالمخدرات لا ينحصر فقط في كونه شكل من أشكال الجريمة المنظمة يهدد أمن الدولة والأمن الاجتماعي بصفة خاصة، وإنما يتعدى خطره إلى كونه أصبح ممولا رئيسيا للجماعات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي[3].

---

[1] امحند برقوق "**الساحل الافريقي بين التهديدات والحسابات الخارجية**" ، العالم الاستراتيجي ،الجزائر ،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد7،نوفبر ،2008.ص2.

[2] مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل**، (نيويورك: الأمم المتحدة جوان 2013)، ص3.

[3] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر، ص 84 .

- الهجرة الغير شرعية :

اطلقت علي الهجرة الغير شرعية عدت تسميات الهجرة الغير شرعية او الغير قانونية او السرية فحسب المؤتمر الدولي للسكان و التنمية سنة 1994 سمي بالمهاجرين بدون وثائق اما المؤتمر الدولي للهجرة في بانكوك سمي بالهجرة الغير قانونية والهجرة عامة لا تعرف اتجاها جغرافيا معينا و إن كانت في السنوات الأخيرة تتجه من الجنوب نحو الشمال ومن الشرق نحو الغرب الانتقال من مناطق الفقر وعدم الاستقرار إلى الأماكن الغنية والأكثر أمانا[1] اصبح الساحل الافريقي كمساحة عبور للوصول إلى اوروبا عبر دول المغرب العربي فمثلا النيجر بلد التي يجتازها تدفقات الهجرة بشكل كبير نحو شمال أفريقيا والبلدان الساحلية، تم نحو اوروبا حيث مائة ألف شخص يمر سنويا إلى المغرب للهجرة نحو اوروبا هناك ما يقدر بنحو حوالي مليون ونصف في ليبيا،و 300.000 في موريتانيا، والجزائر. [2] وعرفت مرحلة ما بعد الحراك العربي سنة2011 بالهجرة غير الشرعية المتجهة صوب القارة العجوز عبر ليبيا؛ إثر سقوط نظام القذافي، وسيطرة التنظيمات المسلحة على مقاليد الأمور في معظم المدن الليبية؛ حيث شهدت منطقة القرن الإفريقي ومنطقة الساحل الإفريقي معدلات قياسية لتدفق المهاجرين غير الشرعيين.

وتتراوح عائدات التجارة بالبشر (الهجرة غير الشرعية) بين مليار إلى ملياري دولار أميركي، تحصل منها التنظيمات الجهادية المتطرفة في منطقة الساحل وليبيا على حصة تتراوح بين 500إلى 700 مليون دولار أميركي. [3]

[1] حنان لبدي ، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ،ص 105 .

[2] المرجع نفسه،ص106

[3] الحسين الشيخ العلوي، **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**، مركز الجزيرة للدراسات ،2015/8/31،ص6.

الشكل رقم (09): خريطة توضح الطرق الرئيسية التي يعتمدها المهاجرون الغير شرعيون القادمون من الصحراء الإفريقية ومنطقة الساحل

المصدر : فايزة بن الشيخ، دور الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الأرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، (مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية)،جامعة قاصدي مرباح– ورقلة،2014–2015،ص20.

الخريطة تعكس إعتماد المهاجرون السريون علي الصحراء الجزائرية والليبية علي وجه الخصوص.

إنتشار الأسلحة:

تعرف منطقة الساحل الافريقي تسرب الاسلحة بمختلف انواعها الخفيفة و الثقيلة بشكل رهيب حيث نسبة 80 ألف كلاشينكوف موجودة في المنطقة ما يغذي الشبكات الإجرامية والعاملة في التهريب والجماعات المغربية الموريتانية جملة من الأنشطة غير الشرعية، وأخطارها تهريب والاتجار بالسلاح وخاصة السلاح الفردي والذخيرة الخفيفة المهربة، فإلى غاية 2003 كان تهريب هذه الأسلحة شبه منعدم لكن بعد سياسة الحراك السياسي في المنطقة عرف تصاعد، تعتبر ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة

والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الانشطة الاكثر روجا وربحا من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم.

-تجنيد الاطفال:

واصلت حركة الشباب التجنيد القسري للأولاد، بعضهم كان عمره ثماني سنوات، في صفوف قواتها قبل وأثناء العمليات العسكرية. وقد أرسل كثيرون منهم إلى جبهة القتال. كما جندت فتيات ليطبخن وينظفن لقوات أو أجبرتهن على الزواج من عناصر في الحركة. ففي صومال أكدت الحكومة الاتحادية ،« الشباب » الانتقالية مجددا في استخدام الجنود الأطفال. غير أن ما لا يقل عن 46 مجندا قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية أعماره دون 18 سنة اختيروا لتلقي التدريب العسكري في الخارج[1].

-الازمات الداخلية:

نتيجة للتعدد الاثني في منطقة الساحل الافريقي فان هذه المنطقة تعرف العديد من الصراعات ،هذا بالإضافة إلى تدخل أطراف خارجية في الأزمات الداخلية مما يجعل الوضع متأزما أكثر وتعتبر كل من دارفور، تشاد وأزمة الطوارق من أهم الأزمات الداخلية في الساحل الافريقي ومثل ذلك الأزمة الترقية في الساحل الإفريقي تعد الأخطر والأكثر حساسية إذا ما قورنت بنظيرتيها في دارفور وتشاد ولعل السبب الرئيس لذلك يرجع لكون الأقلية الترقية غير متمركزة في دولة واحدة وإنما هي منتشرة عبر خمس دول هي النيجر، مالي بوركينافاسو، ليبيا والجزائر لتصبح الحركة عبر الوطنية للتوارق تساهم بشكل كبير في تعقيد الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها. [2]

إن كانت الأقلية الترقية تتوزع بين الدول الخمسة المذكورة فهي تتركز أكثر في مالي والنيجر حيث تعتبر هاتين الدولتين "قلب عالم التوارق". أغلب المصادر تشير إلى أن عدد

[1] منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الانسان في العالم**، (لندن: منظمة العفو الدولية، 2012) ،ص. 21

[2] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر، ص 91.

التوارق يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة، يقيم نصف هذا العدد في النيجر أما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي، 50000 نسمة بليبيا، 35000 نسمة ببوركينافاسو و 25000 نسمة بالجزائر[1]

المطلب الثالث: الطبيعة الاقتصادية

يتميز الواقع الاقتصادي في الساحل الإفريقي بهشاشة وتدهور اقتصاديات الدول بحيث أن معظم دول الساحل الإفريقي تصنف ضمن فئة البلدان الأقل نموا.

وحسب إحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية سنة 2009 ، فإن الناتج المحلي الإجمالي لتشاد قدر فقط ب 8.914 مليون دولار، السودان 68.530 مليون دولار، مالي 8.273 مليون دولار، النيجر 4.905 مليون دولار، موريتانيا 3.201 مليون دولار، السينغال مليون دولار، بوركينافاسو 8.431 مليون دولار، أما نيجيريا ولأنها أول منتج للنفط في إفريقيا فإنتاجها المحلي مرتفع نوعا ما بحيث يقدر ب 222.867 مليون دولار[2]

بالإضافة الي ذلك الديون الخارجية الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول فحسب إحصائيات 2009 للحولية الاقتصادية الإفريقية التي قدمتها المؤسسات الثلاث: مجموعة البنك الإفريقي للتنمية ،الاتحاد الإفريقي واللجنة الاقتصادية لإفريقيا فقد قدر حجم الديون الخارجية لبوركينافاسو ب 1751 مليون دولار، تشاد 2134 مليون دولار، مالي 1863 مليون دولار النيجر 795 مليون دولار، نيجيريا 3761 مليون دولار، السينغال 5551 مليون دولار، موريتانيا 2134 مليون دولار والسودان 34360 مليون دولار[3]

تتوفر دول الساحل على موارد اقتصادية ذات صفة استراتيجية مثل النفط والغاز الطبيعي، خصوصا في المنطقة الأهم فى إنتاج النفط فى إفريقيا، وتضم القارة الإفريقية

---

[1] حسين بوقارة،"**مشكلة الاقلية الترقية وانعكاساتها علي الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي** "،العالم الاستراتيجي، الجزائر :مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد 7،نوفبر 2008،ص6.

[2] اسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001**، المرجع السابق الذكر،ص96

[3] المرجع نفسه ، ص96 .

حسب إحصائيات سنة 2008 حوالي % 10 من المخزون العالمي للنفط؛ أي ما يقدر ب 125.6 مليار برميل ويتواجد معظمه بنسبة % 60 في منطقة الساحل الإفريقي وتحديدا في ثلاث دول رئيسية منتجة اهمها نيجيريا هذه الأخيرة أكثر الدول الإفريقية احتواء للمخزون النفطي حيث يمثل % 35 من إجمالي احتياطي القارة الإفريقية من النفط ضف إلى ذلك اكتشاف مؤشرات نفطية هامة، أصبحت واقعا ملموسا في تشاد التي تقدر احتياطا قدرة إنتاج يمكن أن تصل إلى 250000 ألف برميل في اليوم. [1]

الشكل رقم (10):خريطة توضح المناطق التي تحتوي على البترول والغاز في الساحل الإفريقي.

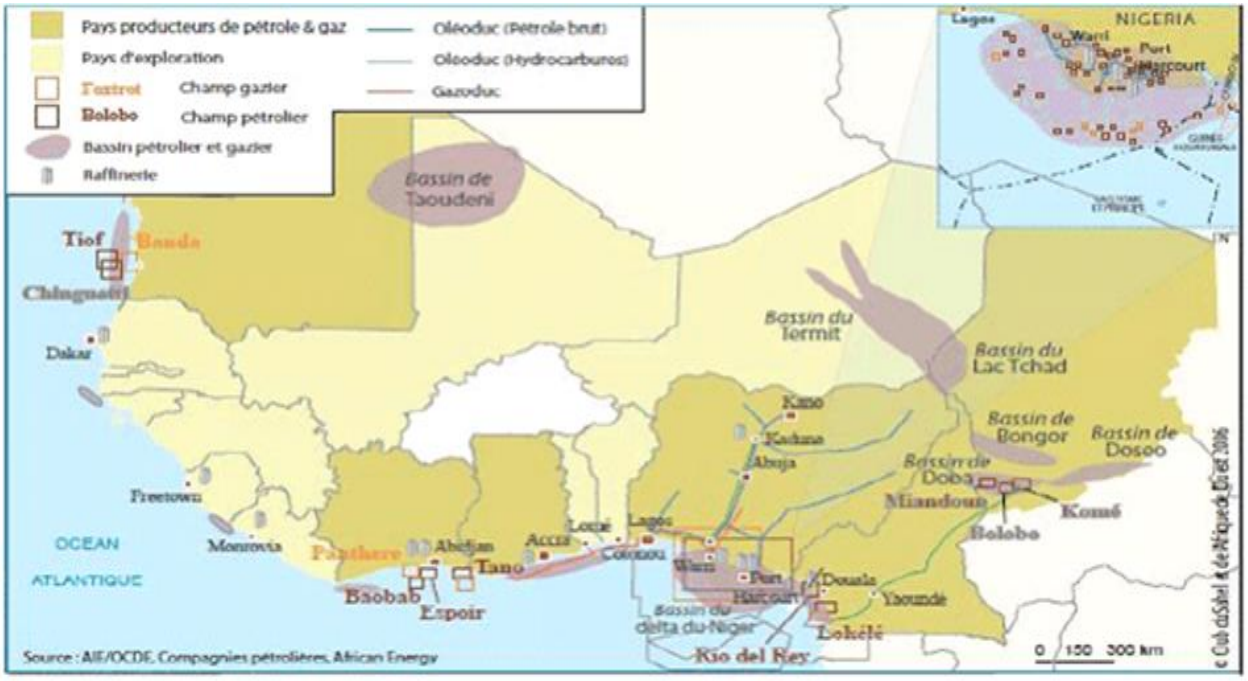

المصدر: Laurent Bossard ,Un Atlas du sahara sahel :Géographie, Econiome, Insécurité .in: Secrétariat du club du sahel de l'Afrique de l'Ouest/OCDE .p3.

من خلال الخريطة يمكن ملاحظة مناطق إنتاج البترول إضافة إلى الغاز، حيث تعتبر كل من تشاد وموريتانيا إضافة إلى نيجيريا مناطق إنتاج، في حين ان النيجر ومالي إلى غامبيا مصادر لهذه الموارد.

[1] حنان لبدي ، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ،ص ص 89-90 .

كما تتمتع الساحل الافريقي بثروات طبيعية و معدنية هائلة مثل: الماس و النحاس والكوبالت التي تستخدم في الصناعات الثقيلة و الضخمة و هناك مخزون هائل من الذهب والحديد والزنك والرخام والتي لم تستفد منه بعض الدول حتى الآن مثل تشاد واحتياط خامات الحديد في موريتانيا يقدر ب: 100 مليون طن إضافة إلى وجود النحاس ويقدر الاحتياطي ب 27.3 مليون طن من النحاس عالي الجودة فالنيجر تتوفر على عدة موارد منجميه كالحديد، الرصاص، الزنك، القصدير، الألمنيوم، الذهب واليورانيوم الخام، حيث يحتل هذا الأخير المرتبة الأولى في قائمة الصادرات إذ يتواجد بكميات معتبرة في ثلاث مناطق من النيجر ويقدر الاحتياطي منه ب 280 ألف. أما مالي فتعتبر صناعة التعدين فيها من الصناعات الأساسية، و يتم الاعتماد على استخراج الذهب والفوسفات والنحاس والألماس إضافة إلى استمرار موريتانيا انتاج الحديد و النحاس الذي يقدر إنتاجها ب 100 مليون طن سنويا كما تستمر في انتاج النحاس حيث قدر احتياطه ب 27.3 مليون طن من النحاس العالي الجودة حيث تمثل موريتانيا بهذا الاحتياط مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا. [1] و اهم معدن موجود في المنطقة اليورانيوم و يقدر احتياطي اليورانيوم في النيجر ب 280 ألف طن تستغله شركة سوسيل الفرنسية كانت و لا تزال النيجر مصدر تنافس وبخاصة بين الشركات الأجنبية [2]، و تحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم.

[1] حنان لبدي، **التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي**، المرجع السابق الذكر ،ص89

[2] المرجع نفسه ،ص 89.

الشكل رقم (11):خريطة توضح أهم مناجم الثروات في الساحل الافريقي

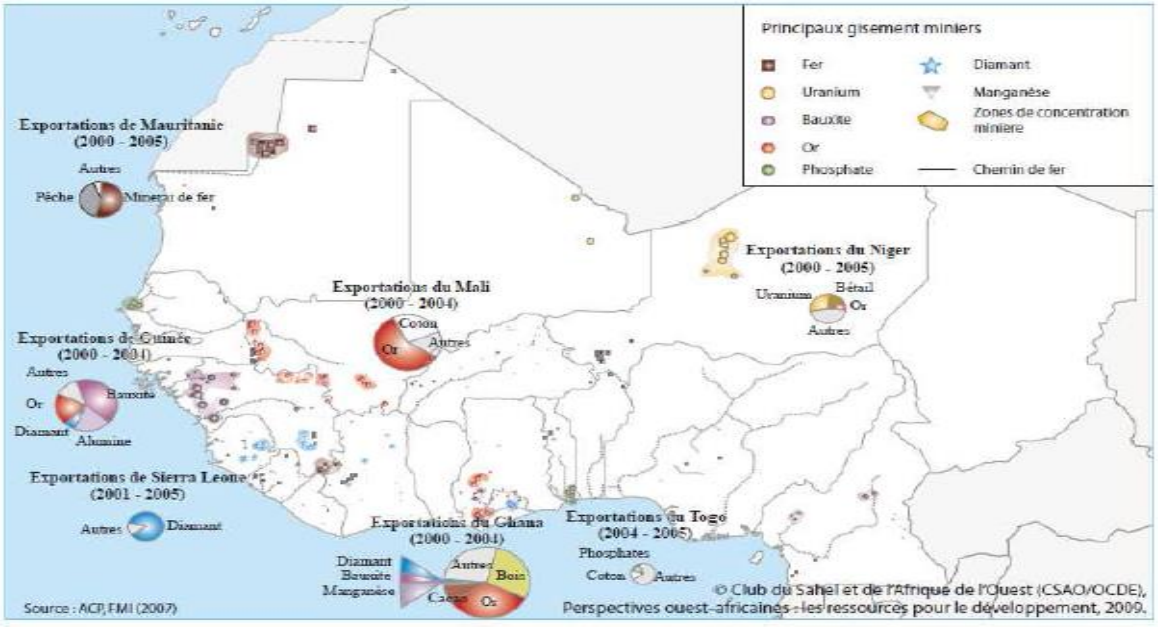

المصدر: Laurent Bossard.,op,cit.p3 .

من خلال الخريطة يتبين تنوع ثروات الطبيعية لدول الساحل الافريقي ،ومن هذه الثروات اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية إضافة إلى النفط دفع بمنطقة الساحل لأن تكون محل منافسة بين كبريات الشركات العالمية للظفر بالاستثمارات في هذه المنطقة من العالم .

ويعد ضعف الأداء الاقتصادي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في دول الساحل الإفريقي بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها المنطقة خاصة منها الجفاف الذي اضعف وأدى إلى انعدام الإنتاج الزراعي في بعض مناطق الساحل الإفريقي الذي كانت تعتمد عليه بقوة اقتصاديات دول المنطقة، من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دوله الأقل نموا في العالم بل إن دولة كالنيجر تعتبر تحت خط الفقر.

المبحث الثاني: أسباب الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل الإفريقي

بعد دراسة واقع منطقة الساحل الافريقي ،واقعا جيوسياسيا ،امنيا واقتصاديا اصبح من الممكن تحديد ابعاد التوجه الامريكي نحو منطقة الساحل الافريقي .

فهل تتوفر منطقة الساحل الافريقي علي احدي او كل الابعاد الامنية والاقتصادية والجيواستراتيجية التي اصبحت توجه وتحدد السياسة الخارجية الامريكية بعد سنة 2002؟

المطلب الأول :المنطلق الطاقوي

يعد إستهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة إقتصادية وعسكرية كبيرة، فتعتبر هذه الأخيرة أن أي توقف للإمدادات النفطية سيشكل تهديدا لأمنها القومي. [1]وقد عبر الرئيس الأمريكي جورج بوش عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي و الطاقة بقوله:

"الأمن الطاقوي هو الأمن القومي و نحن يجب أن نعمل وفقا لذلك" [2]

و ضمن وثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لعام 2006 ، تحت عنوان: "إطلاق حقبة جديدة من النمو الاقتصادي العالمي من خلال الأسواق الحرة و التجارة الحرة" تم التأكيد على ضرورة فتح ودمج والتنويع في أسواق الطاقة لضمان الاستقلال الطاقوي حيث جاء فيه:

"إن الولايات المتحدة هي ثالث اكبر منتج للنفط في العالم، ولكننا نعتمد على مصادر دولية لتوريد أكثر من 50 % من احتياجاتنا، وفقط عدد قليل من الدول يقدم الإسهامات الكبيرة للنفط في العالم والمفتاح لضمان امن الطاقة لدينا هو التنويع في مناطق موارد الطاقة"[3].

[1] Chrif Dris**,« Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire** », Abdenour Benantar, , Alger: C.R.A.D, 2008 p58.
[2] Chrif Dris،idem،p58.
[3] **The National Security Strategy of the united states** of America ,March 2006 ,op.cit., p 28 http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf

وإن كانت الولايات المتحدة تسعى إلى التنويع في مناطق وارداتها النفطية فهي في الوقت ذاته تسعى إلى تقليص اعتمادها على نفط الشرق الأوسط ويرجع ذلك إلى النزاعات الحالية والمحتملة في هذا الأخير وما يمكن أن تحدثه من تأثيرات جيوبوليتيكية على أكبر الموردين للنفط للولايات المتحدة في المنطقة. ونفس الأمر بالنسبة لفنزويلا التي تعاني من استمرار عدم الاستقرار السياسي[1]

هذا ما دفع الولايات المتحدة إلى البحث عن بدائل حددها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الصادر في ماي 2001 بمنطقتين رئيسيتين يرى ضرورة الاهتمام بهما وهما بحر قزوين والقارة الإفريقية، غير أن الاستكشاف والاستخراج من بحر قزوين لا زالت تتخلله العديد من الصعوبات والعراقيل والصعوبة الأكبر تكمن في نقل النفط القزويني، حيث تبذل الولايات المتحدة مجهودات كبيرة من اجل مد خطوط أنابيب نفط جديدة برية مما يسمح بالاستمرار في توسيع الإنتاج والتصدير و يساعد أيضا في تخفيف المخاطر البحرية الناتجة عن الازدحام في مضيق بوسبوروس(**bosporus**) [2] كذلك تعد الحرب التي لازالت دائرة في أفغانستان والاضطرابات المتكررة في القوقاز من أهم العراقيل التي تصعب على الولايات المتحدة الاستفادة من نفط بحر قزوين بصفة كبيرة.

لذلك تبقى إفريقيا البديل الأنسب بالدرجة الأولى. وحسب ما جاء في تقرير من اعداد: مجموعة مبادرة السياسة النفطية الإفريقية **(african oil policy initiative group)** فإن أهمية إفريقيا بالنسبة للاحتياجات النفطية الأمريكية هي في ارتفاع متزايد و بصفة خاصة غرب إفريقيا هناك توقعات بان يصل أكثر من 2.5 مليون برميل من النفط الإفريقي إلى الأسواق الأمريكية سنة 2015 [3]، أي ما يعادل 25 % من الواردات الأمريكية من

[1] Africa oil policy initiative group, **« African oil : A priority for U.S national security and African development** », institute for advanced strategic&political studies symposium, january 25, 2002, p 8,in : http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

[2] National energy policy development group, **« National Energy Policy, may 2001 »,** chapter8,p 12 in : http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy-Policy.pdf.

[3] Africa oil policy initiative group, **« African oil : A priority for U.S national security and African development »**, op.cit., p 6

النفط. وقد اعتبر التقرير أن هذا التنويع في موارد النفط هو مسألة تتعلق بالأمن القومي الأمريكي وأنه شرط أساسي لحرية العمل في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلاوة على ذلك فان غرب إفريقيا يوفر السرعة، أمنا أكثر، وتعقيدات أقل.[1]

ودول الساحل الإفريقي باعتبارها تصنف ضمن دول غرب إفريقيا فهي حضيت بهذا الاهتمام الأمريكي في مجال الطاقة، خاصة بعدما أصبح الدور الصيني في المنطقة بارزا، وهو ما شكل مصدر قلق للعقل الاستراتيجي الأمريكي الذي ليس من صالحه السماح للصين بالهيمنة والسيطرة على نفط القارة الإفريقية، مما سيؤثر على ميزان القوى الحالي الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة، فالصين تخطط لاستثمار أكثر من 7 مليارات دولار من اجل اكتشافات نفطية في نيجيريا، وتعد لتطوير الاستثمارات على طول الحدود التشادية النيجيرية[2] فالصين تحصل على 60 % من البترول السوداني وهي نسبة كبيرة خاصة اذا عرفنا ان الصين وفد جديد الي السوق الطاقة الافريقية.

وبالنسبة للاهتمام الأمريكي بنفط الساحل الإفريقي فهو يظهر جليا من خلال حجم الاستثمارات الأمريكية في المنطقة، فنجد ثلاث شركات أمريكية هي: "اكسون موبيل" "بتروناس" و"شيفرون"، لها نحو 95 % من استثمارات النفط التشادي و تخطط هذه الشركات إلى مد خط بترول من الخليج العربي يمر من ميناء "ينبع" السعودي إلى ميناء عروس السوداني، مخترقا دارفور إلى تشاد، ليلحق بالأنبوب الحالي الذي يبدأ من حقول "دوبا" التشادية ليصب في المحيط الأطلسي[3]

وفي نيجيريا فان 58 % من النفط النيجيري يذهب إلى الولايات المتحدة، أي حوالي 8 % من الواردات النفطية الأمريكية.

---

[1] Africa oil policy initiative group, « African oil : A priority for U.S national security and African development », op.cit,p 8.

[2] Chrif Dris, ,« Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire » op.cit., p 60.

[3] عبد الله صالح ،"**الازمة التشادية ...الي اين ؟**"،**السياسة الدولية** ،القاهرة ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 172،المجلد 43،افريل 2008، ص129.

أما فيما يخص السودان فكانت لشركة "شيفرون" الأمريكية استثمارات بما قيمته1بليون دولار أمريكي في الاكتشافات النفطية التي أكدت وجود احتياطي نفطي يقدر بأكثر من بليون برميل، غير أن الشركة باعت أسهمها للحكومة السودانية ، وخرجت من السودان عام 1992 لتترك المجال مفتوحا للدول الآسيوية، أهمها ماليزيا والهند وبصفة اكبر الصين التي أصبحت تحصل على 7% من وارداتها النفطية من السودان[1].

يبدو بأن الاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي دفعته مصالح أمريكية متمثلة في الاستحواذ على النفط في المنطقة، إلا انه في حقيقة الأم، وإن كانت فعلا هناك اكتشافات نفطية في تشاد وموريتانيا وأن هناك إنتاج فعلي للنفط في هذه الدول، إلا أن ما تنتجه دول الساحل الإفريقي وما تتوفر عليه من احتياطات كبيرة لا يقارن مع ما تتوفر عليه دول افريقية أخرى خاصة تلك التابعة لخليج غينيا.

ان نفط الساحل الإفريقي ليس بالأهمية التي تسد احتياجات الولايات المتحدة النفطية على الأقل في الوقت الحالي، حيث لا تزال الاستكشافات مستمرة، لماذا إذن هذا الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي؟

ومنه يمكننا الاعتماد على بعد آخر هو البعد الجيوستراتيجي كمنطلق للاهتمام الأمريكي بالساحل الإفريقي، حيث تظهر أهمية الساحل الإفريقي من خلال ما يتمتع به من موقع استراتيجي محاذي لاثنتين من أهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الأونة الاخيرة وهما المغرب العربي وخليج غينيا .

المطلب الثاني :المنطلق الجيو إستراتيجي

تبرز الأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي، من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير هو قريب من منطقتين إفريقيتين لهما أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة و هما كما سبق الذكر المغرب العربي وخليج غينيا.

[1] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص105.

1-1 أهمية المغرب العربي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

تعتبر منطقة المغرب العربي التي كانت إلى حد قريب مركز نفوذ أوروبي وفرنسي على الأخص، أصبحت الولايات المتحدة تبرز اهتماما غير مسبوق بها، خاصة بعد أحداث 11ستمبر 2001 وقد تمحور هذا الاهتمام حول الجانبين الاقتصادي والأمني.

قبل أحداث 11 سبتمبر 2001 ، كان الاهتمام الأمريكي اقتصاديا في المقام الأول، ويعد التحالف الاقتصادي بين الولايات المتحدة وشمال إفريقيا أوضح مؤشر على ذلك وهو يعرف أيضا باسم "**مبادرة ايزنستات**" **(Eizenstat)** التي أنشئت عام 1999 وسميت لاحقا بالبرنامج الاقتصادي الأمريكي لشمال إفريقيا، كان هدفه تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و بلدان المغرب العربي الثلاث(تونس،الجزائر، لمغرب) في مجال التجارة والاستثمار[1]و أصبح هذا البرنامج فيما بعد جزءا من مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير، حيث هدفت الولايات المتحدة من خلال اهتمامها بالمغرب العربي إلى ربط هذا الأخير بالشرق الأوسط، فطرحت عام 2004 مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يمتد من موريتانيا إلى باكستان وهو ما يبرز الأهمية الجيوستراتيجية للمغرب العربي.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 أصبحت الولايات المتحدة تهدف إلى تطوير التعاون الوثيق مع دول المغرب العربي في عدة مجالات خاصة المجالين الاقتصادي والأمني.

أولا:البعد الإقتصادي

باعتبار دول المغرب العربي وخاصة الجزائر وليبيا تتوفر على ثروة من النفط والغاز الطبيعي، فإن هذا اكسبها أهمية اقتصادية كبيرة عند الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، خاصة في ظل الاستقرار الذي أصبحت تعرفه الجزائر بعد العشرية السوداء التي عانت فيها من ويلات الإرهاب وتحسن العلاقات الليبية الأمريكية بعد اتفاق

[1] Yahia H.Zoubir, **« la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation»**, journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , vol.1, no.1, juillet 2006.p116.

عام 2003 برنامجها لأسلحة الدمار الشامل [1]، وهو الأمر الذي أصبح يسمح بانخراط اكبر للولايات المتحدة في هذه الدولة وتكثيف استثماراتها فيها.

ويتضح حجم العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة و مختلف دول المغرب العربي من خلال النقاط الآتية:

-**الجزائر**: تسعي الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز علاقاتها الثنائية مع الجزائر في مجال الاقتصاد حيث عملت علي تنويع وتكثيف ابرام الاتفاقيات معها ،كتوقيع معاهدة إطارالتجارة والاستثمار **Agreement Trade Investment Framework**في جويلية 2001[2] والتي تهدف الي تطوير قطاعات استثمارية اخري خارج المحروقات وانشاء غرفة التجارة الامريكية بالجزائر في 2002،لمراقبة سير المبادلات التجارية الثنائية بين البلدين والعمل علي تعميقها ، إلي جانب تأسيس مجلس الاعمال الجزائري الامريكي في 16ستمبر 2002، الذي ينشط في عدة قطاعات (الصناعة، الزراعة ،البترول والتكنولوجيا المعلوماتية... بالإضافة الي ما سبق فقد تم فتح النقاش حول اتفاقية الفضاء الحر للتجارة في سبتمبر 2003 والمتعلقة بحركة الملاحة الجوية. [3]

ليبيا: بعد تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ عام2003 بدأت الاستثمارات الامريكية تتوجه نحوها من جديد ،ففي ديسمبر 2005وقعت شركة "اكسون موبيل" اتفاقات للتنقيب وإنتاج النفط مع شركة النفط الوطنية الليبية فليبيا تتوفر على اكبر احتياطي للنفط في إفريقيا فان هذا يجعل أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة في مرتبة متميزة .

في ما يخص **المغرب**، فعلاقته مع الولايات المتحدة تعتبر الأقدم والأوثق، سواء من حيث المساعدات أو من حيث المبادلات التجارية فقدرت قيمة المساعدات الأمريكية

[1] Yahia H.Zoubir**« la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation»**.op.cit.p121.

[2] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص108.

[3] **US trade & Investment mission to algeria**. The embassy of algeria in Washington, in: http/:www.algeria-us;org/docs/livre.2011pdf

للمغرب سنة 2002 ب72بمائةمن حجم المساعدات إلى دول المغرب الثلاث(تونس الجزائر، المغرب).

أما بالنسبة إلى **تونس** فإن كانت تحظى بمكانة خاصة في قائمة الدول المفضلة للولايات المتحدة، فتعتبرها نموذجا ناجحا فيما يخص الإصلاحات، تحرير الأسواق، العلمنة والترقيات المتعلقة بوضع المرأة[1] العلاقات الاقتصادية لتونس مع الولايات المتحدة تعتبر ضئيلة مقارنة مع فرنسا، ففي سنة 2002قدر حجم الاستثمار الامريكي في تونس 84مليون دولار فقط واغلب الشركات الامريكية في تونس هي مختصة في مجال الاستيراد والتصدير .

ثانيا :المجال الأمني

شكلت أحداث 11ستمبر 2001نقطة إنطلاق للعلاقات الأمريكية ودول المغرب العربي في مجال الأمني، و أصبح الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في المغرب العربي هو تطوير التعاون الوثيق بين الطرفين في المجال الأمني والعسكري، وهذا بسبب تفاقم التهديدات الأمنية في المنطقة، خاصة الإرهاب الذي أضحى يشكل احد أهم العوامل المهددة لأمن الدول ومصالحها، حيث ساهمت أحداث 11 سبتمبر 2001 بشكل كبير في توطيد العلاقات الأمريكية المغاربية في المجال الأمني، خاصة وأن المغرب العربي هو مجال حيوي بالنسبة للمصالح الأمريكية وبالتالي فإن الحفاظ على الاستقرار فيه تعتبره الولايات المتحدة ضروريا حتى لا تتهدد مصالحها في المنطقة.

فالمغرب العربي قد جذب الاهتمام الأمريكي لما يتوفر عليه من موارد الطاقة أو لعدم استقراره الأمني خاصة في ظل الحرب الأمريكية العالمية على الإرهاب، فإن تطور سياسات الولايات المتحدة تجاه المغرب العربي لا يمكن فصلها عن طبيعة العلاقات التنافسية بين الولايات المتحدة والقوى الدولية الساعية لتكريس نفوذها في المنطقة، حيث يظهر جليا التنافس بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على الأسواق المغاربية.

[1] Yahia H.Zoubir, **« la politique étrangère américaine au maghreb :constances et adaptation»**. Op.Cit.p. p 118-120.

2.1:أهمية خليج غينيا بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية

إن أهمية خليج غينيا* بالنسبة للولايات المتحدة، ترجع إلى ما تتوفر عليه هذه المنطقة من فخليج غينيا يحتوي على ما يقرب 7% من الاحتياطي العالمي للنفط وهي نسبة لا تقل أهمية عن نسب كل من إيران، فنزويلا، والمكسيك مجتمعة[1] ولأن الشرق الأوسط يعد المورد الأول للنفط للولايات المتحدة يعاني من عدم استقرار سياسي و أمني، ولأنها اكبر مستهلك للنفط في العالم اضطرت الولايات المتحدة إلى البحث عن شركاء جدد في قطاع الطاقة ولان خليج غينيا يتوفر على إمكانيات طاقوية كبيرة، أصبحت له أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة فنجد الشركات الأمريكية وضعت خطة لاستثمار 50 مليار دولار أمريكي في قطاع الطاقة في خليج غينيا.

الشكل رقم (12):(برميل في اليوم)2030/ 2005 الخمس دول الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا

الدول	2005	2030
نيجيريا	2.719.000	4.422.000
انغولا	1.098.000	3.288.000
غينيا الاستوائية	313.000	724.000
جمهورية الكونغو	285.000	327.000
الغابون	303.000	269.000
كل افريقيا	9.936.000	16.242.000

المصدر : http://www.bmlv3gv.at

[1] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر** 2001 ،المرجع السابق الذكر،ص110.

*لا يوجد تعريف جغرافي متفق عليه دوليا لهذه المنطقة، وهنا نعرف منطقة خليج غانا على انها الجزء الجنوب الغربي للمحيط الأطلسي في جانبه الافريقي الذي ينفرج أكثر من اللازم كي يعتبر خليجا، ويضم ثماني عشرة دولة من غرب ووسط افريقيا وهي: أنغولا، بينين، التوغو، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، ساوتومي وبرينسيب، السنغال، سيراليون الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا بيساو، كوت ديفوار، ليبيريا ونيجيريا.وعلى نحو أدق تقع منطقة خليج غينيا ما بين تقاطع خط العرض 0°(خط الاستواء) و خط الطول 0°(خط غرينتش).المعلومات مأخوذة من:فريدوم أوناها، القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا. المعلومات مأخوذة من: فريدوم أوناها، القرصنة والامن البحري في خليج غانا(ترجمة: الحاج ولد براهيم)، متوفر على الرابط :
http://studies.aljazeera.net/reports/2012/05/201251475341666799.htm

نلاحظ من خلال هذا الجدول ان نيجيريا ستحفظ علي صدرة دول خليج غينيا في انتاج النفط بحلول العام 2030،ومن جهة اخري يتوقع انخفض إنتاج النفط في دولة الغابون بحلول العام 2030 .

المطلب الثالث: المنطلق الأمني

من خلال دراستنا للواقع الأمني للساحل الإفريقي أتضح بأن هذه المنطقة تعاني من العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي لجأت في الآونة الأخيرة إلى منطقة الساحل الإفريقي، فنجد الحركة الجزائرية المعروفة بالجماعة السلفية للدعوة و القتال **(GSPC)** والتي تغير اسمه فيما بعد القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي والتي حاولت تجنيد وتدريب أتباع لها من بين دول الساحل المجاورة، والاستفادة من طرق التهريب عبر الصحراء والمساحات الواسعة للمنطقة غير الخاضعة للحكومة[1]، وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة ب: "**بان الساحل (PSI)** "لتقوية دول الساحل الفاشلة والأفقر على مستوى العالم، المبادرة التي ارتأت الولايات المتحدة بأنها ضرورية ، خاصة بعد قيام الجماعة السلفية للدعوة والقتال "**GSPC** " سابقا بقيادة عماري صايفي المعروف ب:" **البارا**" **(EL-PARA)***باختطاف 31 سائحا أوروبي في الصحراء كانوا قد هربوا من الجزائر إلى مالي وقد أطلق البارا صراحهم مقابل 5000000 يورو دفعتها له الحكومة الألمانية في مطلع عام 2004. [2]

[1] Anthony Lake&ChristineWhitman **« More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa »,** new york : report of an indenpedent task force,council on foreign policy, 200 6 , p 79.

EL-PARA* علي خلفية أنه كان مظلي في الجيش الجزائري .

[2] اسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر، ،ص 101.

وعلى هذا الأساس حملت الجزائر الدول الأوروبية مسؤولية القوة والنفوذ التي أصبحت التنظيمات الإرهابية في الساحل تتمتع بها، بعد المبالغ الطائلة التي حولت له على شكل فديات دفعتها الدول الأوروبية لتحرير رهائنها، ونددت الجزائر في الكثير من الاجتماعات الدولية على خطورة مثل هذا الفعل، وفي الاجتماع الثاني لمنظمة الأمم المتحدة حول الاستراتيجية العالمية لمكافحة الارهاب الذي انعقد من السابع إلى التاسع من سبتمبر عام 2010 م بنيويورك والمخصص لمسألة الفدية في تمويل الارهاب، قدمت الجزائر معلومات عن حركية الاختطافات التي تقوم بها هذه الجماعات والتي أكسبتها 150 مليون أورو دفعتها الدول الغربية واطراف أخرى لإطلاق سراح رعاياها[1].

الشكل رقم (13) :الخريطة توضح انتشار الجماعات الارهابية في افريقيا

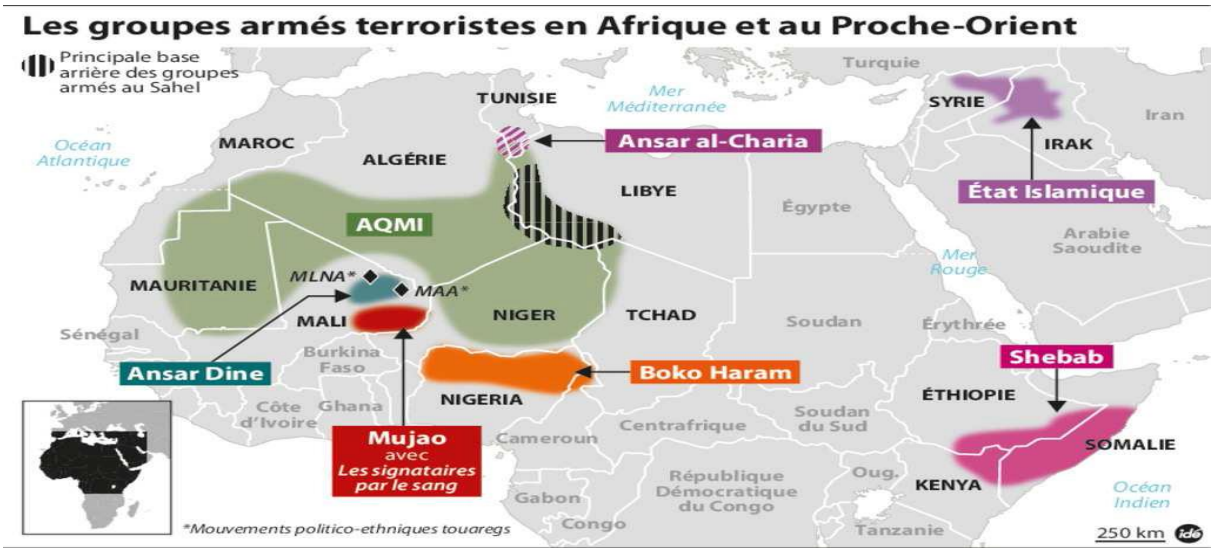

المصدر: http://www.globalsecurity.org/militarylops/oef-ts-maps.htm

من خلال الخريطة يمكن ملاحظة إنتشار الإرهاب عبر الساحل الإفريقي تعددت التيارات الإرهابية في المنطقة بالإضافة إلى بعض الحركات المتطرفة التي لها نفس التوجهات، ومن أهمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و جماعة بوكو حرام وحركة

[1] فايزة بن الشيخ ،**دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر، ص 46.

الشباب المجاهدين و أنصار الشريعة التي مقرها الأساسي تونس بالإضافة الي ليبيا و شمال مالي، إضافة إلى تنظيم أنصار الدين تحت زعامة إياد آغ و هو من أقدم و أبرز زعماء المتمردين الطوارق، و جماعة الموقعون بالدم التي يتزعمها أحد قادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي و التي تنشط في شرق مالي.

فهل بالفعل وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وخاصة منها الإرهاب إلى الدرجة أو المرحلة التي تسمح لها بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية، أم أن هذا التهويل الكبير من قبل الولايات المتحدة هو من أجل غايات أخرى، قد يكون النفط أولها ؟

خاصة أن هناك من التقارير الدولية التي ذهبت إلى خلاف ما ذهبت إليه واشنطن ففي تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة يوم 31 ماي 2005 بعنوان " **الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم**"، جاء بأن منطقة الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورها الولايات المتحدة، إلا أن التصور الخاطئ والتعامل الخاطئ يؤديان إلى نتائج غير مرجوة. واعتبر التقرير أن الإسلام في المنطقة هو جيد ومعتدل، وانه ليس هناك تهديدات حقيقية في الوقت الحالي، ومع ذلك لابد من الحذر في المبالغة في تقدير أهميتها، خاصة في ظل توافد ممن هم إسلاميين أصوليين إلى المنطقة.

حسب ما جاء في التقرير فإن الحفاظ على الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية وإنما لابد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بأفق واسع من خلال المساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية. ولذلك فقد ثمن التقرير" مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء عن سابقتها "بان الساحل"، لأن هذه الأخيرة ركزت فقط على المساعدات في المجال العسكري، في حين أن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء **(TSCT)**قد وسعت مجال المساعدات إلى المساعدات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .[1]

[1] International crisis group**, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ?** », Africa report ,no.92,31 march2005,p 35 ،in: http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf

إن هذه المخاوف الامنية هي التي تقود منطقة إدماج الساحل الأفريقي في الحرب العالمية علي الارهاب، فقد إصطدمت الادارة الأمريكية بينما هي تسعي جاهدة إلي تأمين النفط في منطقة غرب أفريقيا ، بواقع أن الدول الفاشلة التي تسود في هذه الأخيرة ، تشكل تهديدا أمنيا لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد إعترف "جورج دبليو بوش " في عرضه لإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي ،أن الدول الضعيفة يمكن أن تشكل خطرا علي المصالح القومية الامريكية ،وإن الفقر وضعف المؤسسات والفساد يمكن أن يجعل هذه الدول عرضه للشبكات الارهابية وانتشار المخدرات داخل حدودها، و بالتالي ساهم الربط بين الارهاب في الساحل الافريقي والأمن الطاقوي الأمريكي ،بشكل كبيير في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية في غرب افريقيا[1].

المبحث الثالث :تطور السياسية الخارجية الأمريكية تجاه دول منطقة الساحل الإفريقي

تاريخيا بدأت العلاقات الأمريكية الافريقية عموما في سنة 1999في عهد الرئيس الأمريكي كلينتون من خلال المؤتمر الوزاري الافريقي –الأمريكي .

وعند وصوله إلى السلطة وضع جورج ولكر بوش إفريقيا على الرف ضمن علاقات الولايات المتحدة بالمجتمع الدولي، حيث لم يتوارى أثناء حملته الانتخابية عن التصريح بأن القارة الإفريقية ليس لها أولوية بالنسبة للولايات المتحدة خلافا عن أوروبا، آسيا، الشرق الأوسط والأمريكيتين ذوات الأهمية الاستراتيجية.

غير أن هذه الرؤية لإفريقيا قد صححت من خلال الجولة الإفريقية لوزير الخارجية كولن بأول في أواخر ماي 2001 ، حيث عكست هذه الزيارة نمطا جديدا للحكومة الأمريكية[2] ،فالمضمون الجديد للسياسة الخارجية الامريكية التي تغيرت بعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001دخلت إفريقيا عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا في قائمة

[1] قاسي فوزية ، **الاستراتيجية الأمريكية لمكافحة الارهاب :منطق الأمننة في الساحل الافريقي** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية) ،جامعة وهران ،2012-2013، ص 120

[2] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر،ص113.

الأولويات الأمريكية بصورة واضحة، حيث جاءت وثقيه إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة لسبتمبر 2002ومارس 2006،سنجد أن من أي وقت مضي أصبح للقارة الافريقية أهمية استراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة وأهم ما جاء في الوثيقتين فيما يخص افريقيا عموما ما يلي :

1-بالنسبة لوثيقة استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2002

تحت العنوان: " تعزيز التحالفات من أجل إلحاق الهزيمة بالإرهاب العالمي والعمل على منع الهجمات ضدنا وضد أصدقائنا" [1]، أدرجت إفريقيا ضمن المناطق الإقليمية التي تعرف وجودا للجماعات الإرهابية. وان الأولوية الاستراتيجية للولايات المتحدة في إفريقيا تتمثل في مكافحة الإرهاب العالمي.

كذلك نجد الاهتمام بالقارة الإفريقية حاضرا ضمن عنوان " العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية" [2] حيث تمت الإشارة إلى إمكانية انتشار الحروب الأهلية في إفريقيا عبر الحدود مما يخلق مناطق حروب إقليمية وبالتالي فلا بد من مواجهة هذه التهديدات العبر وطنية الناشئة غير أن اتساع المساحة والتنوع في إفريقيا يحتاج إلى استراتيجية أمنية تركز على العمل الثنائي وعلى بناء تحالفات بين الراغبين من الدول. وفي هذا الجانب تركز الولايات المتحدة على الدول الإفريقية المحورية التي تشكل مرتكزا للتعامل الإقليمي مثل جنوب إفريقيا ،كينيا، أثيوبيا ونيجيريا.

وضمن نفس العنوان أي، " العمل مع الآخرين لنزع فتيل الصراعات الإقليمية " تعد الولايات المتحدة بالعمل جنب إلى جنب مع حلفائها الأوروبيين من أجل قارة إفريقية تعيش في حرية وسلام وأمن وكذلك العمل من أجل مساعدة الدول الإفريقية الهشة على بناء

[1] ***The National Security*** **strategy of the United states** of America, september2002،p5 http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf

[2] Ibid.p9.

القدرات المحلية وتأمين الثغرات في الحدود والمساعدة في بناء القانون والبنية التحتية للاستخبارات من أجل حرمان الإرهابيين من الملاذ الأمن[1]

2- وثيقة "استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لعام 2006":

اهم ما جاء في الوثيقة فيما يخص القارة الافريقية من خلال النقاط التالية:

-إن إفريقيا تعرف تنامي أهميتها الجيوإستراتجية ولها أولوية عالية بالنسبة للإدارة الأمريكية. وأنها مكان للفرص وهي ترتبط بالولايات المتحدة تاريخيا وثقافيا وتجاريا.

ويبقى الهدف الأمريكي في إفريقيا هو أن تعرف هذه الأخيرة الحرية، السلام، الاستقرار وزيادة الرخاء.

-إن أمن الولايات المتحدة متوقف على الشراكة مع الأفارقة من أجل تعزيز الدول الهشة و الفاشلة وجذب المناطق غير الخاضعة للديمقراطية الفعالة.

-إن التغلب على التحديات التي تواجهها إفريقيا يتطلب الشراكة، وأن استراتيجية الولايات المتحدة هي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية وتوسيع نطاق فعالية الحكم الديمقراطي حتى تتمكن الدول الإفريقية من التصدي للتحديات التي تواجهها.

-من خلال تحسين إدارة الحكم وتقليل الفساد وإصلاحات السوق، الدول الإفريقية تستطيع انتشال نفسها نحو مستقبل أفضل وأن الولايات المتحدة ملزمة بالعمل مع الدول الإفريقية لتعزيز قدراتها المحلية والإقليمية للاتحاد الإفريقي لدعم التحولات في مرحلة ما بعد النزاع وتوطيد التحولات الديمقراطية وتحسين حفظ السلام والاستجابة للكوارث. [2]

بالإضافة إلي دراسة صدرت عام 2006 برعاية المجلس حول العلاقات الخارجية CFRتحت عنوان " أكثر من نزعة إنسانية: مقاربة استراتيجية الولايات المتحدة تجاه إفريقيا"

[1]The National Security strategy of the United states of America , op.cit .p10-11.

[2] **The National Security strategy of the United states** of America, march 2006 p 37-38 http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf.

خلصت لجنة العمل المستقلة القائمة بالدراسة إلى أن إفريقيا اكتسبت أهمية استراتيجية متزايدة بالنسبة للولايات المتحدة بالإضافة إلى كونها مصدر قلق إنساني مهم[1].

وأظهرت إدارة أوباما إهتماما كبيرا بالقارة الإفريقية وهو ما يتضح من خلال الزيارة التي قام بها الرئيس باراك أوباما إلى غانا يوم 2009/07/11 حيث إختيرت غانا لمخاطبة القارة الإفريقية بأسرها. ثم جاءت بعدها بأقل من شهر جولة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون التي بدأت يوم 2009/08/5 واستمرت 11 يوما وهي جولة قامت فيها كلينتون بزيارة 7 دول إفريقية هي كينيا، جنوب إفريقيا، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، نيجيريا، ليبيريا والرأس الأخضر وذكرت وزارة الخارجية الأمريكية أن الهدف من وراء هذه الجولة هو تعزيز التعاون بين الولايات المتحدة والإدارات الديمقراطية في إفريقيا ودفع التنمية المستدامة للاقتصاد الإفريقي.

وعموما يمكن ايجاز محاور تطور السياسية الخارجية الأمريكية اتجاه دول الساحل الافريقي:

المطلب الأول: المتغير الأمني

إن الحرب الأمريكية على الإرهاب في القارة الإفريقية عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا تعكس نمو الجماعات الإرهابية في كامل القارة اين تتمركز المصالح الأمريكية ولاسيما في منطقة غرب إفريقيا، ومن ثم فان الأمن في كامل إفريقيا يشكل إحدى أولويات الحرب الأمريكية على الإرهاب.

ومع تحرك عبد الرزاق البارا(وهو زعيم إمارة الصحراء الناشطة في الجنوب الجزائري وشمال مالي التابعة لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب)، والمدعو مختار بالمختار، وخليته الإرهابية نحو الأراضي التشادية والمالية عملت الولايات المتحدة على تبيين حجم مثل خطر والمالية عملت الولايات المتحدة على تبيين حجم مثل خطر هذه الجماعات في المنطقة وأن هناك انتشار للإرهاب في الصحراء والساحل الإفريقي، وذلك بالتركيز على موريتانيا

[1] حمدي عبد الرحمن ،**إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أي مستقبل؟**،الطبعة الاولي، القاهرة ،مكتبة مدبولي ،2007،ص99 .

في الغرب والصحراء المالية جنوب الجزائر ، كذا النيجر وجبال التيباستي التشادية إضافة إلى الصومال والسودان، وجاءت التحركات الأمريكية العسكرية في المنطقة مع الإشارة إلى تحرك القاعدة نحوها، وان الإرهاب قد بدأ بالانتشار نحو الصحراء والساحل انطلاقا من منطقة القرن الإفريقي، وبدأت إدارة جورج دبليو بوش تتكلم عن الحرب الشاملة على الإرهاب في الصحراء الإفريقية الكبرى كجبهة جديدة في هذه الحرب، حيث اعتبرت الإدارة الأمريكية أن إفريقيا بكل ما تعنيه من عوامل عدم الاستقرار والفشل يمكن أن تمثل ملاجئ آمنة للعناصر والتنظيمات الإرهابية، خاصة منطقة الساحل الإفريقي التي تشهد كل أنواع الفشل من تجارة وسلاح وجريمة منظمة. [1]

وتشرح نظرية الموزة أو البنانا "BananaTheroy" كيف تتخيل أو تنظر الإدارة الأمريكية إلى انتقال الإرهاب من أفغانستان نحو القرن الإفريقي، لينتشر عبر الصحراء والساحل على شكل منحنى موزة، وتبين هذه النظرية كيفية ارتباط الجماعات الإرهابية في المغرب الغربي بالجماعات الإرهابية القادمة من القرن الإفريقي وتحديدا تنظيم القاعدة[2].

وهو ما يؤكده البروفيسور" يوناه ألكسندر" مدير مركز دارسات الأبحاث في معهد بوتوماك حيث يقول أن عدد الهجمات الإرهابية في المنطقة ارتفع من 44 في عام 2004 م إلى 144 في عام 2012 ، وأضاف قائلا: من الواضح إن قوسا من عدم الاستقرار قد انبثق في منطقة الساحل الإفريقي أفسح المجال لتنظيم القاعدة لينقل مركز ثقله من أفغانستان وباكستان إلى ملاذ جديد بعيد عن متناول الضغط العسكري، مستغلا الفقر والانقسامات السياسية والنزاعات القبلية في المنطقة[3]

---

[1] فايزة بن الشيخ ، **دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر، ص28.

[2] المرجع نفسه ،ص29.

[3] ماضي محمد ، **مواجهة التنظيمات الإرهابية في الساحل تستدعي استراتيجية أعمق**، تاريخ الدخول: 2016/4/20 10:00 متوافر علي الرابط:

http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0%D8%A2%D9%85%D9%86%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89_%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8%D9%81%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%D8%A3%D8%B9%D9%85%D9%82-/38186692

وقد تضاعفت الهواجس الأمنية لكثير من دول المنطقة بعد بروز تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وإعلان هذا الأخير ليبيا ولاية جديدة له حيث أصبح إحتمال نقل هذا التنظيم لعملياته لمنطقة الساحل الإفريقي أمرا واردا جدا خصوصا أن أغلب دول المنطقة هي دول رخوة تعيش أوضاعا أمنية هشة وحدودا مفتوحة قابلة لاختراق [1] .

كما نما التخوف الأمريكي من الجماعات الإرهابية في إفريقيا على مصالحها، مع قيام جماعة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب بأول عملية استهداف مباشر للمصالح الأمريكية في أواخر العام 2006 م مع الهجوم الإرهابي ضد مجمع "هاليبرتون" الأمريكي، وعملية الهجوم على القنصلية الأمريكية في ليبيا في سبتمبر 2012 م من طرف تنظيم أنصار الشريعة ،الذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنز". [2]

المطلب الثاني: المتغير الإقتصادي

1-الموراد الطبيعية:

قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) الاحتياطي النفطي لإفريقيا ب 25 % من الاحتياطي العالمي الخام، تستورد منه الولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 17 % من منطقة الصحراء وهنا يقول والتر كانستيز walterkansticiner مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الإفريقية في إدارة الرئيس السابق جورج ولكر بوش :" يشكل النفط الإفريقي أهمية استراتيجية لمصالحنا القومية، ويكتسب أهمية أكبر مع مرور الوقت".[3]

و تحتوي منطقة خليج غانا على 7% من احتياط العالم من الهيدروكربون والتي لا تقل أهمية عن احتياطات إيران وفنزويلا والمكسيك مجتمعة، أما عن الاحتياطي الغاز في إفريقيا فقد قدرها المؤتمر ب 6 ترليون متر مكعب موزعة بين ليبيا، الجزائر ، تونس، مصر، غينيا

---

[1] قوي بوحنية ، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من إستنساخ داعش في الساحل الأزماتي**،(مركز الجزيرة للدراسات،2014/12/11) ص ص 2-3.

[2] فايزة بن الشيخ، **دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**، المرجع السابق الذكر،ص30.

[3] عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**،ط1، القاهرة، دار النهضة العربية ، ،2011م،ص200.

الاستوائية، نيجيريا، الغابون، الكونغو و أنغولا، والخمس دول الأخيرة هي دول من خليج غانا، وثلاثة منها تعتبر الرائدة في إنتاج النفط على المستوى الإفريقي، فتأتي نيجيريا في المرتبة الأولى ثم أنغولا وغينيا الاستوائية في المرتبة الثالثة ، ومع هذه الإمكانيات الطاقوية الكبيرة أصبح لخليج غانا أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ما جعل من منطقة الساحل الإفريقي تكتسب هي الأخرى أهميتها عند الولايات المتحدة الأميركية ويتعلق ذلك خاصة بما يمكن أن تشكله التهديدات الأمنية في الساحل الافريقي من خطر على المصالح الأمريكية في هذه المنطقة، فالهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو تحقيق امن طاقوي من خلال الانفتاح على مناطق جغرافية جديدة لتقليل التبعية الطاقوية للشرق الأوسط والخليج العربي، في ضوء التزايد المتوقع للواردات الأمريكية من النفط إلى 60% في عام 2020 م [1]، مما يتطلب إمكانية تنويع مصادر الحصول على النفط من مناطق جغرافية مختلفة على حد تعبير نائب الرئيس السابق «ديك تشيني".

ووفقا لوزارة الدفاع الأمريكية فانه بحلول عام 2030 م سوف يتطلب العالم من النفط 118 برميل يوميا، في حين يكون إنتاجه 10 مليون برميل يوميا فقط، عندها ستصبح إمدادات الطاقة لا يمكنها مواكبة الطلب، عندها سيصبح تأمينه عسكريا امرا ضروريا. [2]

وتسيطر على عمليات استكشاف النفط وإنتاجه في إفريقيا أكبر الشركات الأمريكية مثل شيفرون، AMERADA HESS اميراداهيس، EXON MOBIL ايكسون موبايل التي يصل إجمالي إنتاجها إلى حوالي 5 مليار دولار، CHEVRON TEXACO، تكاسكو وازداد استثمار هذه الشركات في المناطق الاستراتيجية النفطية وشكلت ما يسمى " المبادرة السياسية للنفط الإفريقي" التي تضم ممثلين من الإدارة الأمريكية وشركات النفط في القطاع الخاص الأمريكي وعدد من زعماء الدول الإفريقية النفطية، وقد أصدرت هذه المجموعة

[1] فايزة بن الشيخ ، **دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ، ص32.

[2] المرجع نفسه،ص32.

كتابا بعنوان" النفط الإفريقي أولوية الأمن القومي الأمريكي والتنمية الإفريقية" [1]، ولقد أصبحت هذه المجموعة بمثابة جامعات ضاغطة أمريكية تتحرك في إفريقيا لتامين مصالح أمريكا النفطية.

2-تطويق النفوذ الاقتصادي الصيني المتنامي في القارة الافريقية

ترقى العلاقات بين الصين ودول القارة الإفريقية إلى أكثر من نصف قرن [2]،حيث أن قارة إفريقيا سبقت معظم مناطق العالم في الالتقاء مع الصين في إطار مؤتمر باندونج عام 1955 . وهو أول لقاء آسيوي إفريقي تأسست من خلاله منظمة تضامن الشعوب الآفروآ سيوية التي لعبت فيه الصين دورا قياديا. [3]

ترسخت أكثر مع انطلاق منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي تأسس في أكتوبر سنة 2000 وشكل آلية فعالة للحوار والتعاون الصيني الإفريقي، فنجد الصين قد قامت تحت إطار المنتدى بإلغاء جزء من الديون المستحقة على الدول الإفريقية بما يعادل 1,5 مليار دولار، ومنحت الصين أيضا 29 دولة إفريقية من الدول الأقل نموا والمرتبطة بعلاقات دبلوماسية مع الصين 190 نوعا من المنتجات المعفاة من الرسوم الجمركية[4] هذا بالإضافة إلى المساعدات غير المشروطة التي تقدمها الصين للعديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تفضل التوجه شرقا للتخلص من قيود المشروطية السياسية والاقتصادية التي تفرضها الدول الأوروبية والولايات المتحدة.

---

[1] عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** ،المرجع السابق الذكر ،ص203.

[2] جورج ثروت فهمي، "**العلاقات الصينية الافريقية شراكة اقتصادية دون مشروطيه سياسة** "،السياسة الدولية ،القاهرة ،2006،ص89.

[3] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص121

[4] جورج ثروت فهمي، المرجع نفسه،ص89.

وبالإضافة إلى منتدى التعاون الصيني الإفريقي فإن هناك العديد من المؤشرات عن زيادة الاهتمام الصيني بالقارة الإفريقية وتنامي دورها فيها، مما أصبح يثير قلق الولايات المتحدة وجعلها تهتم أكثر بالشؤون الإفريقية. و يمكن إيجاز هذه المؤشرات في النقاط الآتية:

-زيادة عدد الصينيين في مختلف الدول الإفريقية وهذا لكون العمالة الصينية لا تحتاج إلى امتيازات كبيرة و في نفس الوقت هي أكثر استغلالا مقارنة بالعمالة الغربية. [1]

-خروج الصين عن لعبة البنك الدولي بتقديمها تسهيلات في القروض للدول الإفريقية حيث التزمت الصين في عام 2006 بتقديم أكثر من 8 مليارات دولار إلى نيجيريا وأنغولا وموزمبيق مقابل 2,3 مليار دولار مقدمة من البنك الدولي لكل دول إفريقيا.

-زيادة الاستثمارات والمبادلات التجارية بين الصين ومختلف دول القارة الإفريقية سواء كان في مجال النفط الذي يحظى بالاهتمام الأكبر من الجانب الصيني مما دفع واشنطن إلى اتهام بكين بأنها تسعى إلى تأمين النفط في مصادره، أو غيره من المجالات حتى الثقافية منها حيث يوجد حاليا الآلاف من الطلاب الأفارقة يدرسون في الصين[2]

إن هذا الدور المتنامي للصين في القارة الإفريقية أصبح يشكل تحديا للولايات المتحدة وحلفائها، خاصة فيما يتعلق بتوسيع نفوذها في القارة الإفريقية من أجل تأمين إمداداتها من الموارد الطبيعية. وهو الأمر الذي أثاره مجلس العلاقات الخارجية في السادس من ديسمبر 2005 حين أصدر تقريرا حذر فيه الولايات المتحدة من مواجهة ضارية من جانب الصين تتعلق بإمدادات النفط من إفريقيا، داعيا واشنطن إلى انتهاج أسلوب استراتيجي تجاه القارة باستثمار المزيد من الموارد هناك وقال المجلس إن أهمية إفريقيا الاستراتيجية تتزايد خاصة بسبب إمدادات الطاقة وأنه يتعين على الولايات المتحدة تجاوز أسلوب التعامل مع القارة من منظور إنساني واعتبارها شريكا.[3]

---

[1] Anthony Lake&Christine Whitman, **« More than humanitarianism :A strategic U.S approac h toward Africa** »,op.cit p42.

[2] idem.p42

[3] اسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر،ص124 .

3-السيطرة علي السوق الافريقية :

إن السوق الإفريقية تعد هدفا رئيسيا للولايات المتحدة خاصة في ظل تنافس القوى الاقتصادية العالمية على الأسواق الإفريقية لاستيعاب سلعها في هذه المنطقة التي لا تزال بكرا مفتوحة الأبواب أمام السلع الأجنبية.

فالسوق الإفريقية تمثل سوقا واعدا، بعدد سكان يبلغون نحو 850 مليون نسمة وتهدف الولايات المتحدة للحصول على نصيب الأسد (كدولة منفردة) من السوق الإفريقية وتحسين ميزان الصادرات والواردات ليكون لصالحها أو ليكون متوازيا على الأقل[1].

فحسب احصائيات عام 2013، استوردت الولايات المتحدة سلعا قيمتها 3,39 ملياردولار من إفريقيا لتمثل 5,1% من إجمالي بينت الصادرات الأمريكية من وإلى القارة الإفريقية . إلا أن الولايات المتحدة في سعيها لجذب الدول الإفريقية للاهتمام بتوفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة للاستثمارات الأمريكية، يبقى التساؤل الذي يطرح نفسه: هل ستسمح السياسات الأمريكية بإقامة شراكة حقيقية مع الدول الإفريقية، تستفيد من خلالها شعوب هذه الدول من الاستثمارات الأمريكية، دون أن يتم الإضرار بمصالحها في سبيل تحقيق الأهداف الأمريكية؟، وهل الفساد المنتشر في الكثير من دول القارة، والذي تناولته القمة، بحسبانه "آفة" لابد من القضاء عليها، لم تستفد منه الشركات الأمريكية في السابق لتيسير أعمالها داخل دول القارة؟[2]

[1] محمود ابو العنين واخرون، **التقرير الاستراتيجي الافريقي(2006-2007)**،الطبعةالاولي، معهد البحوث والدراسات الافريقية،القاهرة ،2006،ص71.

[2] أميرة محمد عبدالحليم، **ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الإفريقية؟**، تاريخ الدخول للموقع :2016/4/18 15:50 .http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3867.aspx

وعلى الرغم من هذه الزيادة في الصادرات الأمريكية إلى دول القارة الإفريقية، إلا أن الصين لا تزال هي المصدر الأول وتغرق السوق الإفريقية بسلعها وهذا ما يمكن إرجاعه إلى رخص السلع الصينية مقارنة مع غيرها من السلع الأمريكية و الأوروبية وهو ما يتماشى مع القدرة الشرائية للمواطن الإفريقي.

خلاصة الفصل :

1-الاهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الافريقي تنطلق من السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة اتجاه القارة الافريقية ككل .

2-يعتبر الساحل الافريقي مجالا جغرافيا افريقيا من جهة ومن جهة اخري هو يعتبر أكثر الاقاليم الافريقية التي تتوفر علي العوامل المحددة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه القارة الافريقية .

3-غياب التجانس الاجتماعي بسبب التفكك الاثني وقبلي وعرقي مع غياب ثقافة سياسية وطنية كانت بداية لكثير من الأزمات الداخلية التي عاشتها دول منطقة الساحل الافريقي .

4-يوجد عدم استقرار أمني خاصة في ظل تحول الساحل الافريقي إلي قاعدة رئيسية للإرهاب والجريمة المنظمة.

5-يعود إهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة الساحل الافريقي بدرجة الأولي إلي العامل الإقتصادي خاصة أن المنطقة تتوفر علي موارد طبيعية كالنفط والغاز واليورانيوم .

6-الانتقال في السياسة الخارجية الامريكية اتجاه منطقة الساحل الافريقي من التهميش إلي أن أصحبت تدخل في حسابات السياسة الخارجية الأمريكية في القارة الافريقية من منطلق إنتشار الإرهاب وما تحتويه المنطقة من موارد نفطية خاصة .

تمهيد :

لتجسيد مشاريع السياسة الخارجية الأمريكية اعتمدت مجموعة من الأليات أخذت طابعا أمنيا بالدرجة الأولي وهنا الأمن بالمفهوم الشامل العسكري والاقتصادي والاجتماعي ،وذلك لأن الأهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الافريقي هو بدافع أمني نظرا للتهديدات الأمنية والتي أخطرها تغلغل تنظيم القاعدة في المنطقة وهو ما تعتبره الولايات المتحدة أكبر تهديد لمصالحها داخل المنطقة والخوف من امتداد هذه التهديدات لكل القارة الافريقية .

لكن أهداف الولايات المتحدة التي ترغب في تحقيقها من خلال الوسائل التي اعتمدتها وهذه الأهداف لا تبدو سهلة التحقيق علي أرض الواقع وذلك لمجموعة من التحديات خاصة رغبة الولايات المتحدة في ايجاد مقر للقيادة العسكرية الجديدة الأمريكية الخاصة بأفريقيا في أحدي دول الساحل الافريقي وهو ما يلقي معارضة من دول الساحل الافريقي كغيرها من باقي القارة الافريقية ،اضافة الي ذلك دور التي تلعبه دول الجوار وكذلك دور القوي الدولية الكبرى المنافسة للولايات المتحدة في منطقة الساحل الافريقي خاصة والقارة الافريقية عموما.

هذه التحديات اضافة إلي طبيعة التغير في السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس بارك أوباما الذي اعتمد علي البعد الاقتصادي ،وكذلك التنبؤ بإمكانية التأزم أو الانفراج في الوضع الامني للساحل الافريقي .

المبحث الأول: مشاريع السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي

اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الافريقي هو نتيجة للتهديدات الأمنية التي يعرفها هذا الاخير خاصةالارهاب، واعتمدت الولايات المتحدة في تجسيد اهتمامها بالمنطقة علي أليات أمنية خاصة بالمنطقة كمبادرة "بان الساحل (PSI)ومبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء (TSCTI).ومنها ما تشمل القارة الافريقية ككل وهي "القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا "(AFRICOM).

بالإضافة إلي بعض المشاريع الاقتصادية التي تعكس أهمية منطقة الساحل الافريقي من الناحية الاقتصادية .

المطلب الأول :المشاريع الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الافريقي

1.1مبادرة "بان الساحل "PAN-SAHEL"

إن بناء القدرات المحلية للدولة لمكافحة الإرهاب داخل الدولة القومية، برز كمكون رئيسي ضمن مكونات الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة الإرهاب منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 فاعتبرت الولايات المتحدة هذا المكون ذا أهمية خاصة في الكثير من مناطق العالم أين تكون الدول ضعيفة أو فاشلة. و تعد مبادرة " بان الساحل " كمثال جيد عن هذا النهج الأمريكي.

تعتبر الإرهاصات الأولى لمبادرة "بان الساحل" قد بدأت في الظهور منذ العام 2002 وهي مبادرة أمريكية تهدف إلى مساعدة دول منطقة الساحل الإفريقي على تحسين أمن حدودها وتعزيز قدراتها في مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرة شركاء الولايات المتحدة في المنطقة لمنع استخدام أراضيها من طرف الجماعات الإرهابية[1].

مبادرة "بان الساحل" هي عبارة عن شراكة بين الولايات المتحدة ومالي، النيجر، تشاد وموريتانيا. وحسب العقيد في الجيش الأمريكي **Victor Nelson** المسؤول عن برنامج "بان

[1] اسماء رسولي، **مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ، المرجع السابق الذكر ،ص 131.

الساحل" لمصلحة مكتب وزارة الدفاع الأمريكية المختص في المسائل ذات الصلة بالأمن القومي، فإن:

"**مبادرة "بان الساحل" هي أداة مهمة في الحرب ضد الإرهاب ،وفعلت الكثير لتعزيز العلاقات في منطقة كنا تجاهلناها إلى حد كبير في الماضي و خاصة بين الجزائر و مالي ، النيجر و تشاد**". [1]

أصبحت المبادرة سارية المفعول وبدأت في العمل رسميا منذ شهر جانفي 2004 بعد أن سبقت ذلك مجموعة من الزيارات للمكتب الأمريكي لمكافحة الإرهاب لكل من تشاد، مالي موريتانيا والنيجر. وبدأت المبادرة في العمل بوصول فريق أمريكي لمكافحة الإرهاب إلى نواكشوط العاصمة الموريتانية ويضم الفريق 500 جندي أمريكي نشر منهم 400 في المنطقة الحدودية بين النيجر وتشاد [2] . قدرت ميزانية المبادرة لمدة عامين ب: 7.75 مليون دولار قدمتها وزارة الخارجية الأمريكية، خصص منها 6.25 مليون للعام الاول [3] .

تقوم الفرق العسكرية الأمريكية بتدريب الجنود لكل دولة من الدول الأربعة المشاركة من اجل تعزيز قدراتها على مراقبة أراضيها وخاصة حدودها. هذه العمليات تتم تحت مسؤولية "**EUCOM**"وهي القيادة العسكرية الأمريكية بأوروبا، يقع في نطاقها 91 دولة من بينها 41 دولة افريقية.

وإن كان قد تم تخصيص ميزانية قدرها 6.25 مليون دولار موزعة بين 3.5 مليون لمالي، 1.7 مليون للنيجر، 500 ألف دولار لموريتانيا و 500 ألف دولار لتشاد، إلا أن المتحدث باسم القيادة الأمريكية في أوروبا رأى بأن ذلك غير كاف حيث قال:

1Jeremy Keenan, **« The collaose of the second front »,**FPIF, september 26,2006 ,p 1, in : http://www.FpiF.org/articles/the-_collapse-of-the-second-front.

2ليان كينيدي بودالي ،"شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء"،مركز مكافحة الارهاب ،الاكاديمية العسكرية للولايات المتحدة،وست بوينت ،ص2في: http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf.

3 International crisis group, **« Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? »**, op.cit., p 30

" **إن ما نريد القيام به بناءا على التدريب هو أن نعطي لهم المزيد من أجهزة الراديو و المزيد من المركبات**"

وقد أصبح من الضروري إتباع مبادرة لا تعتمد فقط على الجانب العسكري ، وإنما ينظر أيضا في المساعدات الإنمائية وتوسيع نطاق حملات الدبلوماسية العامة وغيرها لمكافحة الارهاب ،وهو ما تجسد فيما اصبح يعرف "**مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء TSCTI**".

2.1 مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء "TSCTI"

تعد مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي أنشئت سنة 2005 ، امتدادا لمبادرة "بان الساحل"، مع توسيع نطاق المشاركة لتشمل بالإضافة إلى الدول الأربعة السابقة كل من الجزائر والسنغال واعتماد تونس والمغرب ونيجيريا كمراقبين، مع مزيد من التنسيق بين القوى الوطنية[1].

يمكن تعريف هذه المبادرة كما جاء في الفصل الخامس من تقارير الدول حول الإرهاب لوزارة الخارجية الأمريكية لسنة 2006 بأنها :

" **إستراتيجية متعددة الأوجه و متعددة السنوات تهدف إلى هزيمة التنظيمات الإرهابية من خلال تعزيز القدرات الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتعزيز وترسيخ التعاون بين قوات الأمن في المنطقة وتعزيز الحكم الديمقراطي وتشويه سمعة الإرهاب وتعزيز العلاقات العسكرية الثنائية بين الدول والولايات المتحدة**"[2]

تقدر ميزانية المبادرة ب: 500 مليون دولار بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من عام 2007 والي غاية عام 2013 ،حيث ان 40بمائة من الميزانية تذهب الي الوكالة الامريكية للتنمية الدولية (**USAID**) من اجل التعليم و الصحة وأجهزة الراديو

[1] International crisis group, « **Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ?** », op.cit ،p30.
[2] **US.Department of state country reports on terrorism**,chapter 5- country reports :Africa overview,28 April,2006, in :http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

والمجالس المحلية و المراكز وغيرها من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى تطوير وزارة المالية و وزارة العدل والوكالات القانونية [1].

وإن كانت "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" تهتم بالجانب التنموي وبالمساعدات فهي أيضا احتفظت بالجانب العسكري الذي كان سائدا ضمن مبادرة "بان الساحل" وهو ما يعرف ب : "عملية الحرية المستديمة عبر الصحراء**(OEF-TS)** [2] التي تسعى إلى تمكين الدول الشريكة من السيطرة على الإرهاب بكفاءة داخل حدودها. تتضمن هذه العملية السمات العسكرية لمبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء من حيث التدريب الأساسي للقوات البرية إضافة إلى كونها تضم قدرات أكثر تقدما لمكافحة الإرهاب، مثل تحسين نظم الاتصال ووضع آليات للتبادل الإقليمي للمعلومات الاستخباراتية. وترعى قيادة قوات الولايات المتحدة في أوروبا**(EUCOM)** مؤتمرات إقليمية لوزراء الدفاع ورؤساء الاستخبارات العسكرية لبناء الثقة بينهم و لتبيان فوائد التعاون.

كانت عملية فلينت لوك **(Flintlock)** في جوان 2005 أولى تطبيقات المبادرة وقد جمعت كل من الجزائر، تونس، السنغال، موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي وكذلك مشاركات من الحلف الأطلسي. وكانت من اجل بناء وتقوية القدرات لمكافحة الإتجار غير المشروع في الأسلحة والبضائع و البشر. [3]

كانت الولايات المتحدة تتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية هي القيادة الاوروبية **(EUCOM)** والقيادة الوسطي أو المركزية **(CENTCOM)**وقيادة المحيط الهادئ **(PACOM)**،اصرت الولايات المتحدة ونتيجة للتهديدات الامنية في القارة الافريقية تأسيس قيادةعسكريةأمريكية خاصة بدول القارة الافريقية تعرف ب :**الافريكوم (AFRICOM)**وكانت الرغبة بشدة ان يكون مقرها أحدي دول الساحل الافريقي .

[1]International crisis group**, « Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction ? »,** op.cit., p 31.
[2]-Mary Jo Choate , **« Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »,**USAWC strategy research project,p4in: http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf.

[3]اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص134.

3.1القيادة العسكرية الخاصة بافريقيا "AFRICOM"

جاء في كلمة الجنرال "جونز" قائد قوات الأطلسي في أوروبا في شهر مارس 2003 م:

" **انه لم يعد بمقدور الولايات المتحدة أن تبقى بعيدة عما يحدث في إفريقيا وليس بوسع القوات الأمريكية أن تظل تراقب الوضع انطلاقا من البحر، لقد آن لها أن تحط في اليابسة في تلك المناطق الشاسعة من الصحراء التي أصبحت مرتعا للجريمة والاتجار بالمخدرات والأسلحة، ولم يعد بمقدور دولها أن تفرض عليها سيطرتها ومراقبتها** " [1]

كما جاء في كلمة كلوديا انياسو، مديرة مكتب الدبلوماسية العامة والشؤون العامة لإفريقيا في وزارة الخارجية الأمريكية، ما يأتي:

"**بعد خمسين عاما بدأت وزارة الدفاع بالتسليم بأهمية إفريقيا الاستراتيجية من خلال إنشاء قيادة عسكرية مكرسة خصيصا لاحتياجات إفريقيا الأمنية و لن يكون لزاما علينا أن نتعامل مع إفريقيا من خلال ثلاث قيادات عسكرية أخرى هي القيادة الأوروبية (EUCOM)والقيادة الوسطي (CENTCOM)وقيادة المحيط الهادئ (PACOM)**

فقد كان المبرر لقيام هذه القيادة تربطه الولايات المتحدة بمسائل بيروقراطية، باعتبار أن توزيع المهام المتعلقة بالقارة الإفريقية بين ثلاث قيادات عسكرية* ،وهو ما يشكل صعوبة في التغطية الشاملة لكل الأزمات والتهديدات الأمنية في القارة، خاصة مع تركز أغلب بؤر الأزمات في العالم حاليا في كل من الشرق الأوسط وإفريقيا.

---

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص 135.

* **قيادة اوروبا:** EUCOM يمتد نطاقها الجغرافي من السواحل الشرقية للولايات المتحدة عبر الاطلسي مرورا بالجزيرة البريطانية حتي شرق اوروبا (الحدود الروسية)وحوض البحر الابيض المتوسط،وهي مدعومة بالاسطول السادس ويقع في نطاقها 90دولة منها 41 دولة افريقية اضافة الي اسرائيل.

قيادة المحيط الهادئ: PACOMتعد اكبر واهم قيادة موحدة امريكية علي الاطلاق ،اذا يمتد قطاع مسؤوليتها الجغرافي من السواحل الغربية للولايات المتحدة وامريكا الجنوبية حتي السواحل الشرقية لقارة افريقيا وتضم 46دولة منها الصين واليابان والكوريتان وروسيا واستراليا ومعظم دول شمال شرق وجنوب اسيا وهي مدعومة بالاسطول السابع.

القيادة الوسطي CENTCOM :تقع حدود مسؤوليتها الجغرافية بين كل من القيادتين بحيث تحقق الاتصال الجغرافي بينهما فتمتد من شرق افريقيا حتي الحدود الغربية للصين وهي مسؤولة عن المصالح الامنية الامريكية في 27دولة تمتد من القرن الافريقي حتي اواسط اسيا.

يوم 6 فيفري 2007 قام الرئيس جورج ولكر بوش بالإعلان رسميا عن قراره بإنشاء قيادة عسكرية موحدة خاصة بإفريقيا [1] . وهي ما يطلق عليها القيادة الإفريقية أو اختصارا "افر يكوم"(AFRICOM) وهي تشمل كل دول القارة ما عدى مصر.

وبعد محاولات عديدة باء جميعها بالفشل لتركيز مقر القيادة الإفريقية في بلد مغاربي أو في أحد دول الساحل الإفريقي، استقر مقر القيادة أخيرا في مدينة شتوتغارت الألمانية، لينطلق العمل منها رسميا في 2008/10/1 ،بقيادة **الجنرال ويليام وورد (William E. Ki Ward)** [2]الذي يقدم التقارير إلى وزير الدفاع الأمريكي، وهذا الأخير يقدمها بدوره إلى رئيس الولايات المتحدة.

وتضم الأفريكوم موظفين عسكريين ومدنيين بمن فيهم مسؤولين من وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) وهو ما ينفي الصفة العسكرية الخالصة على هذه القيادة. وقد قدرت ميزانية الأفريكوم سنة 2007 ب 50 مليون دولار و 75.5 مليون دولار سنة 2008 و 310 مليون دولار في 2009 ، وقد طلبت إدارة أوباما من وزارة المالية 278 مليون إضافية دولار من اجل القيادة الإفريقية[3]

وحددت الأفريكوم أهدافها في النقاط التالية: [4]

- هزيمة تنظيم القاعدة والتنظيمات والشبكات الإرهابية المرتبطة بها.
- ضمان وجود قدرات لعمليات السلام للاستجابة للأزمات الناشئة، وان عمليات دعم السلام القارية هي الأكثر فعالية من أجل هذه المهمة.
- التعاون مع دول افريقية محددة لخلق بيئة لا تستضيف ولا تحبذ امتلاك ما هوغير مصرح به أو انتشار أسلحة دمار شامل .
- تحسين القطاع الأمني واستقرار الحكم من خلال زيادة الدعم العسكري الشامل.

[1]Robert G.Berschinki,« **Afrcom's dilemma :The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and thefuture of U.S security policy in Africa** », strategic studies institute november 21, 2007, in : http://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

[2] **United States Africa Command,U.S.AFRICOM** public affairs office, in : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

[3]ibidem

[4]ibidem

– حماية الأفراد من الأمراض المعدية القاتلة.

وهناك بعض برامج و أنشطة القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا وهي كاللاتي:

–بناء إمكانيات القوات التقليدية للشركاء: وقد تضمنت مجموعة من الأنشطة والبرامج هي:

–النار الطبيعية(أوغندا في أكتوبر2008): جمعت الأفريكوم مع الجيش الأمريكي لمنطقة افريقيا **(USARAF)** اكثر من 1200جندي (550جندي امريكي والباقي من بورندي ،كينيا ،تنزانيا،اوغندا) لتمرينهم على النار الطبيعية ومساعدتهم في بناء إمكانية للاستجابة للطوارئ الإنسانية المعقدة.

–محطة الشراكة الإفريقية(APS): وهي مبادرة الارتباط الأمني البحري الرئيسية للافريكيوم، تقوم بالتعاون مع الدول والمنظمات غير الحكومية ببناء القدرات الأمنية البحرية لدى الشركاء الأفارقة.

–التمويل العسكري الأجنبي والمبيعات العسكرية الأجنبية: هذان البرنامجان يستخدمان من اجل التصدي لتحدي افتقار الأفارقة إلى المعدات القابلة للخدمة من معدات عسكرية فردية إلى عربات وغير ذلك من المعدات. [1]

–العمل مع الشركاء لمناهضة التهديدات المتجاوزة للحدود القومية و تهديدات المتطرفين وذلك من خلال :

– جهود مكافحة الإرهاب في شمال إفريقيا ودول الساحل من خلال عملية الحرية المستدامة عبر الصحراء (OEF-TS) والتي تدعم بدورها برنامج مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء (TSCTI) وكل هذا تقوم به قيادة العمليات الخاصة لمنطقة إفريقيا (SOCAFRICA).

–جهود مكافحة الإرهاب في شرق إفريقيا والتي تقوم بها (CJTF.HOA) التابعة للافريكوم.

[1] افادة الفريق الاول ويليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا ،**لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ** ،9– 10مارس2010،ص18،19. http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf

– برنامج مكافحة المخدرات: الذي يقوم بتدريب وتجهيز ودعم مؤسسات فرض القانون والمؤسسات شبه العسكرية والوحدات العسكرية التي مهمتها مكافحة المخدرات .

– **عملية الصوت الموضوعي(OOV)**: التي تستعمل أنواعا عديدة من الوسائل الإعلامية مثل مبادرة الانترنيت الإفريقية للطعن في وجهات نظر الجماعات الإرهابية وتقديم منتدى للتعبير عن وجهات النظر البديلة وهي عملية منسقة مع السفارات الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية .[1]

لتصدي للحالات التي تؤدي إلى زعزعة الاستقرار: من خلال مجموعة من التمارين :[2]

– **تمرين MEDFLAG**: الذي تم في شهر اوت 2009مع قوات دفاع سوازيلاند بصفة تمرين على القدرات الطبية، طب الأسنان والطب البيطري.

– برنامج الاستجابة للأوبئة الشاملة .

– برنامج فيروس قصور المناعة البشري متلازمة قصور المناعة المكتسب (**AIDS)** ويشمل البرنامج أنشطة تقديم عناية ومعالجة لأفراد الخدمة وعائلاتهم المصابين أو المتأثرين بالمرض .

– **تمرين الوفاق المشترك(البنين)**: الغرض منها هي التدريب على عمليات حفظ و دعم السلام و قد جمع التمرين بنجاح سريتي مشاة من البنين مع سريتي مشاة من سلاح المارينز وتقوم بهذا التمرين **MARFORAF** الأمريكية.

ان هذه البرامج المذكورة والأنشطة والتمارين تقوم بها القيادات المكونة والقيادات المتفرعة من القيادة الأمريكية لمنطقة إفريقيا وهي :

–الجيش الأمريكي لمنطقة إفريقيا**(USARAF)**.

–القوات البحرية الأمريكية لمنطقة إفريقيا**(NAVAF)**

---

[1] افادة الفريق الاول ويليام وورد قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا ،**لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ** ،المرجع السابق الذكر، ص28،29،30،31،32.

[2] المرجع نفسه ، ص 34،35.

-القوات الجوية الأمريكية لمنطقة إفريقيا(AFAFRICA/17AF)

-قوات سلاح المارينز الأمريكية لمنطقة إفريقيا(MARFORAF)

-قوات العمليات الخاصة الأمريكية لمنطقة إفريقيا(SOCAFRICA)

-قوة المهام المشتركة المجتمعة -القرن الإفريقي(CJTF-HOA)

نلاحظ من خلال استعراض البرامج والتمارين التي تقوم بها القيادة العسكرية الخاصة بأفريقيا " الأفريكوم" ،أن هذه الاخيرة لا ينحصر مجال عملها في الشق العسكري فقط بل تتعداه إلي المجالات الأخرى كالمجالات المدنية والتي تم تناولها من خلال البرامج المذكورة.

والخريطة التالية توضح الإنتشار العسكري الامريكي في القارة الإفريقية .

الشكل رقم(14) :خريطة توضحيه للانتشار العسكري الأمريكي في القارة الافريقية

المصدر: ***http://studies.aljazeera.net***

الخريطة تعكس تعدد القواعد الامريكية في القارة الافريقية في اكثر من دولة اهمها اثيوبيا اوغندا، موريتانيا ،وهو نتيجة لا انتشار الجماعات الارهابية في اكثر من دولة افريقية .

المطلب الثاني :المشاريع الاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الافريقي

أدرك القائمون على السياسة الأمريكية بأن طبيعة الحرب على الارهاب خاصة في المناطق التي تشهد دولها ضعفا يجب أن لا يأخذ الطابع العسكري الصرف(القوة الصلبة) بل يجب أن يتساوي معها جهد حقيقي لهزيمة الارهاب، حيث يرى "بيتر فام" مدير برنامج إفريقيا بالمجلس الأطلنطي للدراسات أن اعتماد الحل الأمني فقط يتسم بقصر النظر، ويذكر بان مواجهة هذه الموجة العاتية من تفشي التنظيمات الإرهابية في إقليم الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا الذي يضم 13 دولة من بين 25 دولة تتسم بأعلى درجة من درجات الفشل يستدعي استراتيجية أعمق تشمل تحسين نظم الحكم وتوفير الخدمات والسلع الأساسية للمواطنين وتطوير الاقتصاديات وفرص العمل لتقليص اغراءات الانضمام للتنظيمات الإرهابية في المنطقة[1]

بدأت الرؤية الأمريكية الجديدة التي ترفع شعار التجارة بدلا من المساعدات تركز على مبدأ المساعدة من أجل دعم جهود الإصلاح الإقتصادي والسياسي في دول الساحل الافريقي وترتكز الأليات الاقتصادية للولايات المتحدة في الساحل الافريقي من خلال ما يلي:

1-القمة الأمريكية الافريقية :

جاء عقد قمة أمريكية- أفريقية في 2014/8/4وهي أول قمة أمريكية افريقية وهي دليل علي تطور العلاقات الأمريكية بدول القارة الافريقية عامة ودول الساحل الافريقي خصوصا.

تطرح القارة الإفريقية فرصا واعدة للاستثمار، خاصة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية، حيث تعتمد الولايات المتحدة على القارة في تأمين 17 % من احتياجاتها البترولية. ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 25 % خلال العام 2015، وفي هذا السياق، سعت واشنطن خلال القمة إلى تأكيد أهمية تطوير الشراكة التجارية مع إفريقيا. وخلال القمة التي استمرت ثلاثة أيام، تناول المشاركون عددا من القضايا حول الاستثمار والتنمية، والأمن، والزراعة، والكهرباء في إفريقيا، وكذلك قضايا الحكم الرشيد، والحريات.

[1] فايزة بن الشيخ ،**دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ،ص 34.

وفي ختام القمة، عقد الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، مؤتمرا صحفيا، أكد خلاله نجاح القمة في تحقيق تقدم في توسيع نطاق التجارة والاستثمارات في إفريقيا، حيث إنه تم الإعلان عن استثمارات أمريكية بلغت قيمتها 33 مليار دولار تهدف الى تعزيز التنمية في إفريقيا.

على الجانب الآخر، يبدو أن الدول الإفريقية حاولت هي الأخرى استثمار التقارب الأمريكي في تحقيق بعض الأهداف. فعلى سبيل المثال، حرص ممثلو الدول الإفريقية المشاركون في القمة على تأكيد أهمية تجديد الاتفاقية المعروفة باسم النمو الإفريقي والفرص " أجوا "، والذي انتهي العمل بها في عام 2015، حيث أسهمت هذه الاتفاقية منذ إنشائها عام 2000 في ارتفاع واردات الولايات المتحدة من إفريقيا، إذ زاد حجم التبادل التجاري بين الدول الموقعة على الاتفاقية وهي 50دولة افريقية وواشنطن من 6,7 مليار دولار إلى 24 مليار دولار.

في عام 2013، استوردت الولايات المتحدة سلعا قيمتها 3,39 مليار من إفريقيا لتمثل 7,1% من إجمالي الواردات الأمريكية، كما بلغت قيمة الصادرات إلى إفريقيا 24 مليار دولار لتمثل 5,1% من إجمالي الصادرات الأمريكية،إلا أن الولايات المتحدة في سعيها لجذب الدول الإفريقية للاهتمام بتوفير بيئة سياسية وأمنية مناسبة للاستثمارات الأمريكية. [1]

2-المساعدات الاقتصادية:

تعهد الرئيس الامريكي بارك اوباما في قمة مجموعة الثماني 8-Gفي 2009 بتقديم 3.5مليار دولار لدعم الحكومات الافريقية ،بالإضافة الي دعم اخر ب18مليار دولار للنمو الاقتصادي الافريقي في مجالات عدة كالزراعة ،وتم التركيز علي هذه المساعدات في الزراعة والتغير المناخي والتركيز علي الامن الغذائي ،وذلك من خلال البرنامج التالي :

-برنامج دعم صغار المزارعين : التخطيط لاستثمار 140مليون دولار وهي حزمة مساعدات من اجل انتاج بذور قادرة علي قادرة على مواجهة المناخ بما في ذلك الذرة

[1] اميرة محمد عبدالحليم، **ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الإفريقية؟**،المرجع السابق الذكر .

والبقول والأرز والقمح وسيتفيد من هذا البرنامج المزارعين الصغار في 11 بلدا أفريقيا. هذا الاستثمار سوف تساعد صغار المزارعين في زيادة إنتاجية مستدامة، ومن المتوقع أن تستفيد أكثر من 11 مليون أسرة عبر أفريقيا على مدى السنوات الثلاث القادمة. [1]

و عام 2014 م طلب الرئيس باراك أوباما موافقة الكونغرس على تخصيص 5 مليار دولار لتدريب قوات أجنبية في مواجهة الارهاب وتقديم الدعم لها، تضمنت القائمة العديد من الدول الإفريقية من بينها الصومال ومالي، وجاء في بيان للبيت الأبيض حول الشركات الأمريكية لمجابهة الارهاب في إفريقيا [2]

"إن الولايات المتحدة الأمريكية وشركائنا الأفارقة ملتزمون بالتصدي للإرهاب في إفريقيا من خلال شراكات لمكافحة الارهاب تنهل من جميع أدواتنا– العسكرية الدبلوماسية والمالية والتنموية، كما ان شراكتنا تقيم طاقات شراكة افريقية في قطاعي الأمن والقضاء لمكافحة الارهاب بصورة تتماشى مع سيادة القانون وبناء طاقات الحكومات الإفريقية والمجتمعات الأهلية في مقاومة التطرف العنفي".

3 –قانون النمو والفرص الإفريقي: وهي اتفاقية اقتصادية ما بين الولايات المتحدة ودول الافريقية عموما ودول الساحل خصوصا انتهت صلاحيته سنة 2015 ،فهل اعطت هذه الاتفاقية ثمره؟

إن الولايات المتحدة تريد تطوير مصالحها في إفريقيا بتشجيع شركاتها العسكرية للاستثمار في القارة، وهذا بنجاحها في إمضاء عقود مع عدد من الدول الإفريقية بقيمة 14 مليار دولار في مجالات الطاقات الحية والطيران والبنوك والعمران؛ كما ضخَّت أيضًا ما قيمته 70 مليار

---

[1]The White House. Office of the Press Secretary FACT SHEET**: Partnering with Africa on Food Security and Climate Change Adaptation** .28/7/2015
https://www.whitehouse.gov/the-press-office/2015/07/28/fact-sheet-partnering-africa-food- security-and-climate-change-adaptation

[2] وزارة الخارجية الامريكية ،**بيان حقائق للبيت الأبيض الشراكات الأمريكية من أجل مجابهة الارهاب في أفريقيا**، تاريخ الدخول:2016/4/20 16:23 متوفر علي الربط:
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/20140811305420.html#axzz4786uPkMB

دولار في مشاريع جديدة في التجارة والاستثمارات. يجب أن ننتظر طويلًا حتى يؤتي هذا القانون ثمره؛ فالعديد من القادة الأفارقة يعتقدون أن هذا القانون هو الأفضل في تشجيع التجارة والتبادلات التجارية مع الأميركيين كما يرون أن هذه المعاهدة أعطت صبغة جديدة للسياسة التجارية الأميركية منذ دخولها حيز التنفيذ؛ حيث قفزت بالصادرات الإفريقية خارج المحروقات من 8.1 مليار دولار إلى 53 مليار دولار في 10 سنوات. وقد مثلَّ البترول والمنسوجات والمنتجات المحلية حوالي 6000 منتجَ يتم تسويقه في السوق الأميركية بشكل سلع مستوردة. في إطار بنود هذه الاتفاقية، عدد قليل فقط من الدول الإفريقية التي تستحوذ على التبادلات، ففي 2011 مثلًا بلغت قيمة الصادرات الإفريقية إلى الولايات المتحدة ما قيمته 79 مليار دولار، لكن 80 % من بين هذه القيمة استحوذ عليها فقط 3 دول وهي:(نيجريا ب 47%،انغولا ب19%،جنوب افريقيا ب13%)

وتظُهر المؤشرات الاقتصادية أن الصادرات الأميركية مركَّزة بنفس الآلية المتعارَف عليها، حيث تستفيد دول ثلاث (نيجيريا وأنغولا وجنوب إفريقيا) من 68 % مما قيمته 20.3 مليار دولار من الصادرات باتجاه القارة في نفس السنة.

في اتجاهٍ مقابلِ، صرَّح ممثل التجارة الأميركية (Michael Froman) بأن النمو الهامشي للمنتجات خارج المحروقات والتي تمت في إطار القانون أي (AGOA) قد ارتفع من 1.4 مليار دولار سنة 2001 إلى 5 مليارات دولار سنة 2013.

في سنة 2012 مثلَّ قطاع المنسوجات (الملابس) نسبة 17 % من الصادرات خارج المحروقات في إطار قانون(AGOA).

إذا كان هناك قطاع يحتاج إلى مزيد من الأسواق فهو قطاع الغذاء والفلاحة، لكن ولوج السوق الأميركية في إطار بنود هذا القانون يعتبر مسألة صعبة للغاية ، ومن خلال الأرقام يمكن القول بأن الاقتصاد لا يزال لم يرقَ إلى تبادل فعَّال بين أميركا وإفريقيا. [1]

[1] بوحنية قوي، **اوباما وافريقيا :دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات امنية متزايدة** ،مركز الجزيرة للدراسات ، 2015/12/22، ص ص 5-6.

ان مشاريع السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي التي تنوعت ما بين المشاريع الأمنية والمشاريع الاقتصادية ،تواجهها العديد من التحديات التي يتم ذكرها من خلال المبحث الموالي .

المبحث الثاني : تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي

ان سعي الولايات المتحدة لتجسيد مشاريعها علي أرض الوقع بدول الساحل الافريقي تواجهها مجموعة من الصعوبات التي تتعلق بدور مختلف القوي الدولية في المنطقة منها القوي الكبرى مثل الدور الصيني والفرنسي في منطقة الساحل الافريقي ،بالإضافة إلي دور دول الجوار بالأخص كل من الجزائر والمغرب ،وهذه التحديات قد تؤثر بشكل كبير علي أهداف السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الساحل الافريقي .

المطلب الأول: احتواء المنافسة الصينية الفرنسية

توسع النفوذ الصيني داخل مختلف دول القارة الإفريقية، ففي منطقة الساحل الإفريقي حظيت الصين باستثمارات هائلة مع دول الساحل في كل من السودان، تشاد وموريتانيا، ففي السودان أصبحت أكثر الصادرات النفطية تذهب إلى الصين، وقد تمكنت الشركة الوطنية الصينية للبترول من أخذ 40 % من حصة شركة النيل الأعظم السودانية، كذلك تعتبر الصين أكبر مستثمر أجنبي في السودان حيث بلغ حجم استثماراتها أربعة ملايير دولار ليس فقط في المجال النفطي بل امتد إلى قطاعات أخرى كبناء المحطات الكهربائية وخطوط النقل و شبكات المياه، أما في تشاد ففي ديسمبر 2003 م حصلت الشركة الوطنية الصينية على أسهم الاكتشاف والتنقيب، وفي موريتانيا نمت الاستثمارات الصينية ووصل حجم التجارة الثنائية بين البلدين إلى 207 مليون دولار عام 2007 م وقدمت الصين قروضا ومساعدات إلى موريتانيا [1].

وتشير تقارير بحثية إلى أن عدد الشركات الصينية العاملة في إفريقيا يصل إلى 800 شركة يعمل أغلبها في قطاع الطاقة والبني التحتية، وتقدم الصين قروضا ميسرة وسخية لدول افريقية عدة أبرزها غينيا وتتميز بفائدتها المنخفضة أو الشبه معدومة والغير مشروطة مقارنة بالشروط الغربية الأكثر تشددا، هذا وقد رصدت وكالة الأناضول عبر بيانات صادرة عن كلية الحرب الأمريكية أن نحو 5 شركات

[1] أسماءعبدالفاتح، **افريقيا ساحة جديدة منافسة بين الصين و أمريكا**، تاريخ الدخول للموقع 2016،16:25/4/20 ، متوفرعلي الرابط:
http://elbadil.com/2014/11/21/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86/

صينية كبرى تعمل بقطاع الطاقة في مجال الاستكشاف والإنتاج (النفط والغاز) والتكرير في 18 دولة افريقية وتضم تلك الشركات مؤسسة النفط البحري والتي تنشط في الجزائر وأنجولا والكونغو والجابون وكينيا، و (CNOOC) الوطنية الصينية والتي تنشط في تشاد والج ا زئر وجمهورية (CNPC) أيضا مؤسسة البترول الوطنية الصينية إفريقيا الوسطى وليبيا وموريتانيا، وشركة "سينويك" أكبر شركة تكرير النفط في الصين والتي يتزايد نشاطها في أنجولا وغانا والسودان وجنوب السودان، إضافة إلى شركات أخرى مثل" تشاينا سوناتجول انترناشيونال " وشركة " بتروناس"، هذا وتمثل تجارة الصين مع إفريقيا 5بمائة من إجمالي حجم التبادل التجاري بين الصين ودول العالم، وأشار تقرير صادر عن معهد "بروكنجر" الأمريكي إلى أنه في عام 2011 م بلغ حجم الاستثمارات الصينية في إفريقيا 4.3% من إجمالي استثماراتها على مستوى العالم، كما أن ثلث الاستيراد الصيني من النفط يأتي من إفريقيا.[1]

الشكل رقم (15): خريطة الوجود الصيني في القارة الافريقية

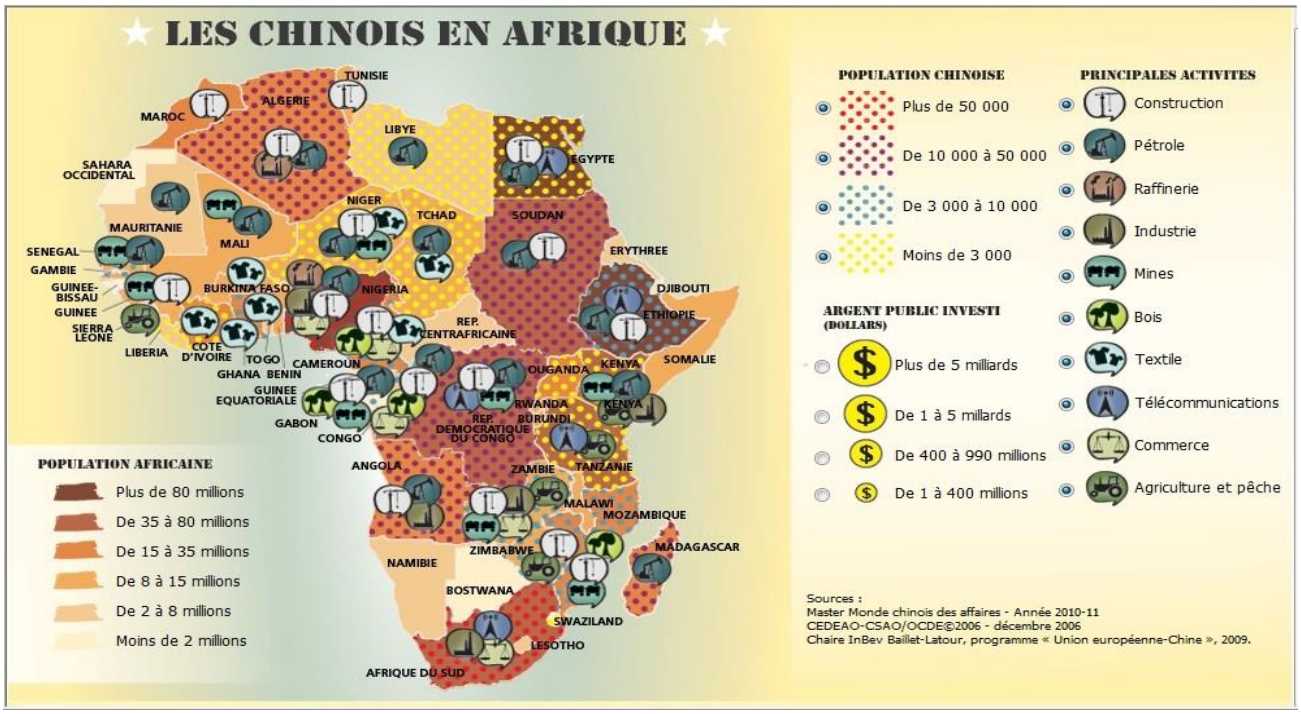

المصدر : /http://natourcenter.info/portal/2013/04/23 20:16 2016/4/20

الخريطة توضح مدي انتشار الوجود الصيني في القارة الإفريقية خاصة نظرا لاحتواء المنطقة بأكبر الاحتياطات النفطية في العالم بالإضافة إلي الكثير من الموارد الطبيعية .

[1] فايزة بن الشيخ ، **دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر ،ص49.

الملاحظ أن علاقات الصين مع دول الساحل الإفريقي بصفة خاصة وإفريقيا عموما هي أنها ضمن بعد واحد وهو البعد الاقتصادي، فكثيرا ما أكدت الصين على سيادة البلدان الإفريقية واحترمت هذه السيادة ولم تهتم بأساليب الحكم القائمة ولا بمدى تطبيق حقوق الإنسان و أظهرت تعاطفها ودعمها للقضايا الإفريقية وترحيب هذه الأخيرة بالاستثمارات الصينية وتقديم كل التسهيلات لها، وهو الامر الذي يقلق واشنطن والذي يشكل تحديا حقيقيا لمصالحها في القارة ،وتتهم الولايات المتحدة الصين بالاستيلاء علي القارة الافريقية وفي زيارتها للسنغال وجهت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة " هيلاري كلينتون" رسالة غير مباشرة إلى الصين قائلة: ان افريقيا في حاجة الي شراكة تزايد من قيم القارة بدلا من ان تسلبها منها[1]

فالصين تمثل الشريك التجاري والمستثمر الأول في إفريقيا، إذ تشير الإحصاءات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الصين وقارة إفريقيا حقق قفزات كبرى ليصل إلى مستوى 200 مليار دولار في عام2013ليتجاوز بذلك حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والقارة بنحو الضعف. كما يشهد عدد من الدول الإفريقية نموا متسارعا لاقتصاداتها حيث تشير الإحصاءات إلى أن ست دول إفريقية على الأقل تحقق أسرع نمو في العالم في ظل زيادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتحول الاهتمام العالمي نحو الاستثمار في القارة نتيجة للأزمة المالية والركود في الاقتصادات الغربية. [2]

ومن جهتها تمثل **فرنسا** بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لا يقل حدة عن التهديد الصيني، فالتحدي الأساسي الذي يأتي للولايات المتحدة من فرنسا هو الوضع الدفاعي الذي تبدو عليه الاستراتيجية الفرنسية وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها التقليدية في القارة الإفريقية بما فيها دول الساحل الإفريقي، الذي يعرف تواجدا فرنسيا واسعا وتعتبر فرنسا الشريك الاقتصادي الأول لدوله، وترتكز المصالح الاقتصادية الفرنسية

[1] اسماء عبد الفاتح ، **افريقيا ساحة جديدة منافسة بين الصين و أمريكا** ،المرجع السابق الذكر.

[2] المرجع نفسه.

في تأمين مصادر رخيصة للمواد الخام وضمان سوق رائجة لتصريف المنتجات الصناعية وفي مقدمة المواد الخام التي تسعى فرنسا إلى تأمينها يأتي النفط، وتعتمد فرنسا على علاقاتها الثقافية بالدول الإفريقية منها اللغة المشتركة، حيث تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت أن تحافظ على علاقات وطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة ويقدر عدد الذين يتحدثون الفرنسية في إفريقيا 11 % من سكان القارة [1]، إضافة إلى المراكز الثقافية الفرنسية المنتشرة في إفريقيا حيث تلعب هذه المراكز دورا رئيسيا في توثيق الروابط الثقافية والحضارية بين فرنسا والشعوب الإفريقية إضافة إلى القمم الفرانكوافريقية، حيث تبحث هذه القمم في الشؤون الفرنسية الإفريقية المشتركة في المجالات الاقتصادية والسياسات الدبلوماسية، وقد استطاعت فرنسا أن تجذب إلى هذا التنظيم دولا غير فرانكوفونية مثل: أنجولا و الموزمبيق ونيجيريا، وقد انعقدت حتى الآن تسع عشرة قمة فرنسية افريقية ، وفي ظل تزايد النفوذ الصيني الأمريكي أعادت فرنسا تغيير علاقاتها مع الدول" الفرانكوفونية" من التبعية إلى الشراكة ، كما عملت فرنسا على توطيد علاقاتها في المنطقة من خلال تواجد قوات الاتحاد الأوروبي (EUFOR) في كل من شرق تشاد وأفريقيا الوسطى، و قدمت فرنسا دعما عسكريا بشريا ولوجستيا لحكومة باماكو لمواجه الجماعات الجهادية المسلحة في إطارعملية "سرفال" التي بدأتها فرنسا قبل سنتين من الآن وقد سبق وان أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية في جوان 2014 م أن هذه العملية استطاعت أن تشل قدرة هذه الجماعات بشكل نهائي، هذا وقد تحرك النفوذ الفرنسي كذلك نحو الجنوب الليبي باعتباره الحديقة الخلفية لتلك الجماعات، كما يروج لذلك الساسة وصناع القرار في باريس مع الشروع لتحضير عمليا لغزو الجنوب الليبي عبر إقامة قاعدة " ماداما " العسكرية في شمال النيجر قرب الحدود مع ليبيا، حيث قامت فرنسا في جانفي 2014 م بنشر 3 ألاف من قواتها في المنطقة.

[1] جلال رأفت، **السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية بالأهرام، العدد145 ،2001،ص 1.

عكس الصراع في مالي السياسة التنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في منطقة الساحل الإفريقي، فما إن غادر قائد القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا(أفريكوم) الجنرال كارتر هام في زيارته لعام 2013 م المنطقة حتى اقتفى أثر قائد أركان القوات الفرنسية الادميرال ادوارد كيو، في خطوة تعكس احتدام المنافسة بين القوتين على مستقبل منطقة الساحل والصحراء.[1]

الشكل رقم (16):خريطة انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي

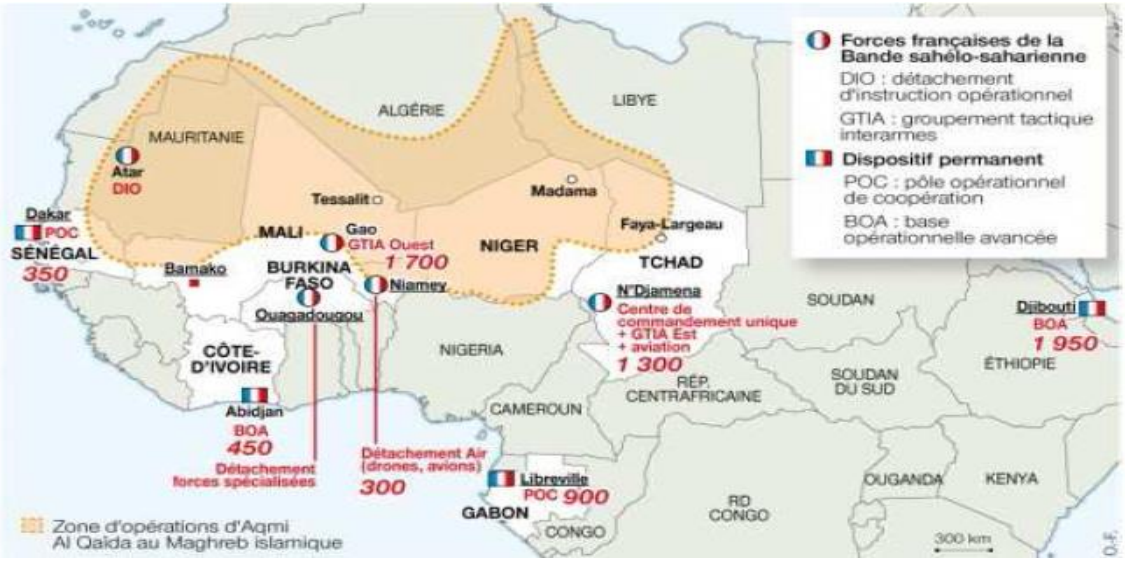

المصدر:http://grat_over-blag.com

الخريطة تعكس مدى انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل، حيث تحتفظ فرنسا بقوتها الجوية في تشاد في حين تتمركز قواتها البرية في بوركينافاسو، أما قاعدة الإمدادات والتموين الأساسية فتقع في ساحل العاج.

تأمل فرنسا أن تضطلع بزعماتها وهي بذلك تجرب استعادة نفوذ كان مهيمنا في السابق، وتظهر كشريك قوي للولايات المتحدة الأمريكية، شريك لا يمكن لواشنطن تجاوزه وبذلك تضمن باريس حماية مصالحها المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم، حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا، وتحتل النيجر المرتبة

[1] فايزة بن الشيخ، **دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي** ،المرجع السابق الذكر، ص 53.

الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7 % من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12 % من احتياجات الاتحاد الأوروبي، إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية فان منطقة الساحل منطقة عبور استراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر و نيجيريا والجزائر، ويمتد إلى مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب[1].

المطلب الثاني :دور دول الجوار في منطقة الساحل الافريقي

1.1الدور الجزائري:

يرتبط الدور الجزائري في الساحل الإفريقي أساسا بطبيعة التهديدات الأمنية في المنطقة ومدى تأثيرها على الحدود الجنوبية للجزائر.

ان فكرة ان تهديد المصالح الامريكية في افريقيا ليست بخطورة التي تتصورها الولايات المتحدة وان هذه الاخيرة تضخم من حجم التهديدات لتجد مبررا للتدخل في المنطقة .فان هذه التهديدات القائمة التي تسعي جاهدة دول الجوار كالجزائر والمغرب علي مكافحتها تشكل تحديا للأهداف الامريكية ،وذلك للأسباب التالية :

–ان الجهود الجزائرية والإقليمية للحد من ولمكافحة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، في حالة نجاحها في التخلص أو حتى التقليل من حدة وانتشار هذه التهديدات بما سيخلق نوعا من الاستقرار الأمني في المنطقة، سوف تفقد الولايات المتحدة مبررها الذي تسعى من خلاله لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في الساحل الإفريقي .

–دول الساحل الإفريقي إن وجدت في تعاونها مع الجزائر سيأتي بنتائج ايجابية ويحسن من الوضع الأمني في دولهم ويحقق لهم الاستقرار، فإنها لن تكون بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وان هذه الدول متخوفة من الاهتمام

[1]شمسة بوشنافة، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود.** المؤتمر المغاربي الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة، ورقلة: قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح،28/27ففيفري 2013م،ص18.

الأمريكي المتزايد بمنطقتهم والذي من الممكن أن يتحول إلى تدخل عسكري كما حدث مع أفغانستان والعراق وقد زادت هذه المخاوف بصفة اخص بعد إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا "**AFRICOM**"،التي رفضت هذه الدول أن يكون مقرها على أراضيها.

الجزائر رفضت دائما أن يكون هناك أي تدخل أجنبي في شؤونها الداخلية، فهي كذلك كانت من ابرز الدول الرافضة لإقامة القيادة الأمريكية في الجزائر، وأصبحت تفعل من نشاطاتها في الساحل الإفريقي وتعزز تعاونها مع دوله تفاديا لأي تدخل أجنبي في هذه الدول قد ينعكس عليها، في ظل عدوى التهديدات الأمنية في الساحل على الحدود الجنوبية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بالتهديدات المندرجة ضمن القانون العام وأهمها: الهجرة السرية، التهريب وانتقال الأوبئة[1]

وليس التدخل الأمريكي فقط هو ما ترفضه الجزائر، فهي كذلك رفضت في شهر فيفري2009 طلبا فرنسيا وبريطانيا يقضي باستغلال مجالها الجوي لرصد وضرب الجماعة الإرهابية التي اختطفت الرهائن الأوروبيين الستة في شمال مالي والنيجر.

وتقوم الجزائر بعدة مشاريع في منطقة الساحل الافريقي قد تتنوع ما بين القانونية والعسكرية والاقتصادية :

1-**المشاريع القانونية (اقتراح تجريم دفع الفدية):** تولد هذا الاقتراح الجزائري حول تحريم الفدية عن مؤتمرات عقدها مجموعة من الخبراء في محاربة مصادر تمويل الإرهاب في إطار " المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب الذي يوجد مقره بالجزائر. ثم طورت اللائحة داخل الاتحاد الإفريقي في جويلية 2009 في مؤتمر "سرت"،ليخرج القرار بتحريم دفع الفدية مقابل تحرير الرهائن على مستوى مجلس الأمن في 17 ديسمبر 2009.

2-المشاريع العسكرية (مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك): يعد اتفاق تمنراست الأخير حول إنشاء قيادة عسكرية متمركزة في تمنراست بمثابة التتويج للجهود

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص ص 151،152.

الجزائرية التعاونية مع دول الساحل الإفريقي التي تتقاسم معها نفس الحدود، من اجل تحقيق الاستقرار في المنطقة. وقد تقرر إنشاء هذه القيادة بإعلان لبيان صادر عن وزارة الدفاع الوطني الجزائرية بعد اجتماع لقادة الجيش من موريتانيا، الجزائر، مالي والنيجر عقد برعاية محافظة السلم والأمن بالاتحاد الإفريقي في تمنراست يومي 12 و 13 أوت 2009 من اجل تنسيق العمليات ضد المجموعات الإرهابية العاملة في المناطق الحدودية[1].

وقد رفضت الجزائر حضور وفد من المخابرات الأمريكية لهذا الاجتماع التنسيقي الهام، حيث حرصت الحكومة الجزائرية على التأكيد بأن اللقاء سيعقد بعيدا عن الوصاية الخارجية، وبررت وزارة الدفاع الجزائرية قرار استبعاد الجانب الأمريكي بالقول:

"أن هذا الاجتماع يعكس حرص دول الساحل و الجزائر على التكفل بمشكلاتها الأمنية بنفسها دون حاجة إلى تدخل عسكري أجنبي في المنطقة"[2]

دخلت "خطة تمنراست" حيز التنفيذ يوم الأربعاء 21 افريل 2010 وهي الخطة التي تضمنت قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقره مدينة تمنراست الجزائرية. يقوم بسلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة والتعاون في مجال العتاد العسكري والتكوين، كما تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية . [3]

ويعد سعي الجزائر إلى البدء في تنفيذ خطة تمنراست مندرجا أساسا في سياق منع اي تدخل اجنبي في منطقة الساحل الافريقي خاصة التدخلات الفرنسية والامريكية.

3-المشاريع الاقتصادية : وعدت الجزائر باستثمارات بمليارات الدولارات في كل من مالي والنيجر لعل اهمها العزم علي انشاء طريق بري يربط كلا من مدن الجنوب الجزائري بمالي والنيجر ونيجريا ،قيل وقتها انه سيوفر 100الف فرصة عمل .كما صرحت الجزائر في اكثر

---

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص 152.

[2] المرجع نفسه، ص 152.

[3] المرجع نفسه ،ص153.

من مناسبة بعزمها علي افتتاح مناطق حرة في المدن الحدودية للتجارة البينية ،اللافت في هذا السياق هو الاهتمام الجزائري المتزايد بيورانيوم النيجر والذي تحاط المفاوضات بشانه بسرية تامة. [1]

2.1الدور المغربي:

شهد العامان المنصرمان نشاط دبلوماسيا للجارتين المغرب والجزائر في افريقيا افضي الي احياء تجمع الساحل والصحراء وتنامي الدور المغربي وتجدده علي حساب تقلص وتراجع دور الجزائر، وهناك اكثر من مؤشر علي ان هذا الصراع هو للاستفادة من تركة القذافي في افريقيا والعمل علي خلق زعامة تكون بديلة لغياب الدور الليبي [2].

إن الجهود المغربية الأخيرة لتقديم نفسه كلاعب مهم في منطقة الساحل الافريقي والذي يظهر من خلال مساعيه المتعددة للمشاركة في رسم السياسات المستقبلية في هذه المنطقة عبر بوابة الاستثمار مرة وبوابة الدين مرة، وبوابة الحرب على الارهاب مرة ثالثة تظل كلها مجرد لعب في الوقت الضائع لان انعدام التواصل الجغرافي والبشري بين المغرب وهذه المنطقة سيجعل من الادوار المغربية المتمناة مجرد خطوات ليس لها تأثير. [3]

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي

إن التحديات التي تم تناولها سواء تلك المتعلقة بدور القوى الكبرى في الساحل الإفريقي ودور دول الجوار لمنطقة الساحل الافريقي ،بالإضافة الي السياسة الخارجية الامريكية في ظل رئاسة بارك اوباما ،ومدي تطور الاحداث في منطقة الساحل الافريقي وتأثيرها علي المصالح الامريكية في القارة الافريقية،كلها عوامل تساهم بدرجة كبيرة في تحديد مستقبل السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الساحل الافريقي ،والذي يحتمل

[1] الحسين الشيخ العلوي، **تجمع الساحل الخماسي.... تنسيق في ظل التعقيدات** ،المرجع السابق الذكر.ص4

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] غالي الزبير ،**الدور المغربي في منطقة الساحل بين الواقع والتمني**، تاريخ الدخول :2016/4/20 11:02 متوفر علي الرابط: http://www.adamir.net/?p=2325

سيناريوين رئيسين : السيناريو الأول: استمرار الوضع القائم للسياسة الخارجية الامريكية في الساحل الافريقي

السيناريو الثاني: تزايد نشاط السياسة الخارجية الامريكية في الساحل الافريقي وبالنسبة لسيناريو الثالث وهو تهميش المنطقة في اوليات السياسة الخارجية الامريكية وهو غير وارد ،وذلك راجع لأهمية القارة الافريقية عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا في اجندة السياسة الخارجية الامريكية خاصة بعد احداث 11سبتمبر 2001.

يعد المفكر الفرنسي **Tocquevil** أول من استعمل مصطلح يدل على "المستقبل" كمجال للدراسات والأبحاث الأكاديمية. وكان ذلك سنة 1835 في كتابه " الديمقراطية في أمريكا" الذي كان عبارة عن محاولة بحث في التطور المستقبلي للقوى الدولية الكبرى[1]،وفي عام 1949 ابتكر المؤرخ الألماني **Ossip.K.Flechtein** مصطلح علم المستقبل **Futurologie** ليشر به إلى علم جديد عرفه بأنه نظام عالمي جديد منبثق عن وحدة تكاملية بين الزمن والحقائق المكتشفة وهذا النظام يتعامل مع نفس الأشياء بطريقة جديدة وقد دشن كتابه " التاريخ وعلم المستقبل " عملية تطبيق واسعة لهذا العلم، تستهدف التنبؤ بعيد المدى.

ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية على أنها: " **تأمل للحاضر ووضع بدائل من خلاله للمستقبل من شانها ان تعطينا صورة عن مجتمع الغد**"

والاستشراف العلمي للمستقبل يقوم على فهم الماضي والحاضر معا، كما انه لا يقدم تنبؤات ولا تفاصيل مؤكدة، فهو لا يتعدى محاولة الاقتراب من البديل الأفضل للمستقبل. وقد خلص اغلب المفكرين والعلماء في هذا المجال إلى أن الدراسات المستقبلية تعتبر فرع علمي يقوم على التداخل بين العلوم الاجتماعية المختلفة.

وهناك مجموعة من العوامل التي تدفع إلى الاهتمام بدراسة المستقبل من أبرزها :

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص155

-الرغبة الملحة في معرفة المجهول، التي تشد كل من الباحث والإنسان إلى معرفة المستقبل، لاسيما وأن الكثير يتوقع أن يكون الغد أفضل من الحاضر ويأمل ويعمل على ذلك.

-حداثة علم المستقبل وزيادة أنصاره منذ تأسيسه وتطوره.

-إن علم المستقبل لا يفيد فقط في وضع تصورات مستقبلية، ولكن يفيد أيضا في تقييم الماضي الحاضر .

-ارتباط المستقبل بالواقع السياسي فعلم المستقبل يمكن المتخصصين من القيام بدراسات حديثة و جدية، قد تغطي فترة زمنية تتراوح من 10 إلى 50 عاما.

-الدراسات المستقبلية تعتبر ضرورية و تؤدي إلى الإبداع الإنساني، حيث أن تطور مثل هذه الدراسات يحفز الأفراد على الاهتمام بمستقبلهم. [1]

وتعد تقنية السيناريو من أهم وابرز التقنيات المعتمد عليها في الدراسات المستقبلية وتشتمل هذه التقنية على ثلاثة أنواع رئيسية، عادة ما تنطلق منها أي دراسة استشرافية وهي :

-**السيناريو الخطي:** الذي يفترض بقاء واستمرار الوضع القائم للظاهرة موضوع الدراسة.

-**السيناريو الإصلاحي:** الذي يفترض التغير إلى الأحسن في ظاهرة معينة موضوع الدراسة.

-**السيناريو التحولي أو الثوري:** الذي يفترض حدوث تغير وتحول جذري يطرأ على الظاهرة موضوع الدراسة.

المطلب الاول: استمرار الوضع القائم للسياسة الخارجية الامريكية في الساحل الافريقي

ان الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل الافريقي يرجع لا أسباب امنية واقتصادية ،ولتحقيق هذا الاهتمام اعتمدت عدة اليات ومبادرات لتجسيد اهداف السياسة الخارجية الامريكية في منطقة الساحل الافريقي ،ولان السيناريو الخطي يتم بناءا على استقراء الماضي

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** ،المرجع السابق الذكر ،ص156.

والحاضر وهو يعني بدوره استمرار الأنساق في المستقبل دون تعرضها إلى تغيرات جذرية كما يتصور الاتجاه الراديكالي[1]،فانه وبناءا على هذا المفهوم للسيناريو الخطي،فان السياسة الخارجية الامريكية في الساحل من المتوقع ان تستمر علي على وضعها الحالي، أي أن الاهتمام الأمريكي بالمنطقة سيستمر نفس الحال ، دون تهميش أو اشتداد في الاهتمام.

تم وضع هذا السيناريو الخطي للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الإفريقي بناءا علي المعطيات التالية:

1.1: عدم خطورة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي

ان المتتبع للوضع الامني في منطقة الساحل الافريقي سيجد بانه ليس كما تصوره القوي الكبرى كالولايات المتحدة وفرنسا ،فباستثناء بعض العمليات المتعلقة باختطاف الأجانب وبعض النشاطات الإرهابية التي لم تتعد حدود دول الساحل الافريقي ،واستبعاد احتمال تفاقمه وتأزمه يرجع الي مجموعة من المعطيات اهمها : [2]

-إن المتتبع للأوضاع الداخلية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدان الساحل يجدها مترديةً، حيث يتراوح دخل الفرد فيها 500 دولار سنويا مما يرفع نسبة الفقر ويخفض الخدمات الصحية والتعليمية وهذا يؤكد بأن أولوية هذه البلدان هي محاربة هذه الظواهر السلبية وبذل مجهود كبير لتطويق الفقر والتحكم في تدهور الأوضاع.

-يتحكم في الوضع الأمني متغيرات عديدة، فإذا جرى الحديث عن الهجرة الغير شرعية والتهريب واستفحال نشاط العصابات المنظمة، فان ذلك لا يعني بالضرورة استفحال الإرهاب وكل ما هو مرتبط به، كما أن الطبيعة الجغرافية القاسية وصعوبة التحرك مع تقدم

[1] اسماء رسولي ،**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر** 2001 ،المرجع السابق الذكر ، ص159.

[2] حسين قادري ،«**مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي** "،العالم الاستراتيجي ،الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد 7،نوفبر 2008،ص4.

وتطور وسائل المراقبة لدى الحكومات، يحد من تحرك وتنقل هذه الأخطار ولا يرفع من زيادة نشاطاتها وفعالياتها مستقبلا.

2.1:دور دول الجوار في تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي

الدور الذي تقوم به كل من الجزائر والمغرب في منطقة الساحل الافريقي ،يتضح تأثيره من خلال نقطيتين رئيسيتين:

–ما تلعبه هذه الدول من دور في تطويق الازمات في الساحل الافريقي ومساهمتها في تحقيق نوع من الاستقرار في المنطقة وذلك ما تقوم به الجزائر من خلال "مركز القيادة والتنسيق بين الجيوش الخمس لدول الساحل الافريقي " المتواجد بمدينة تمنراست الجزائرية ،وسعي الجزائر للوساطة في حل الازمات الداخلية واخرها ازمة مالي وحلها بتوقيع اتفاقية بين اطراف الأزمة برعاية جزائرية في 2015/3/1،اما بالنسبة الي الدور المغربي فكثيرا ما سعت المغرب نحو تعزيز العلاقات الاقتصادية بينها وبين دول الساحل الافريقي من منطلق ان التهديدات الامنية في منطقة الساحل الافريقي ترجع لعوامل اقتصادية بدرجة الاولي فركزت علي تنمية دول الساحل الافريقي ،بالإضافة الي تطلع المغرب بدور في افريقيا ومنطقة الساحل الافريقي خاصة بعد انسحاب المغرب من منظمة الاتحاد الافريقي .

–ما يمثله الدور الجزائري والمغربي في المنطقة ، يجعل من التدخل الأمريكي المباشر في المنطقة صعبا نوعا ما، حيث أن هاتين الدولتين تسعيان جاهدتان لتحسين الأوضاع الأمنية في الساحل الإفريقي تحسبا لأي تدخل أجنبي مباشر .

المطلب الثاني: تزايد نشاط السياسة الخارجية الامريكية في الساحل الافريقي

ينطلق هذا السيناريو من ان تجسيد الاهتمام الامريكي لن يبقي علي حاله في الوضع الحالي ،ولاينحصر دور الولايات المتحدة في منطقة الساحل الافريقي مجرد تدعيم الاقتصادي لدول الساحل الافريقي ،وتقديم المبادرات الامريكية المختلفة في المجال الامني .

وانما ستتحول السياسة الخارجية الامريكية الي العمل المباشر في الساحل الافريقي علي صعيد الاقتصادي والامني لتحقيق الاستقرار بهدف الاستفادة من موارد المنطقة أومحاصرة النفوذ الصيني المتزايد .

ومحاور تزايد الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل الافريقي تندرج ضمان مجالين هو المجال الامني والمجال الاقتصادي :

1.1تدهور الوضع الامني في دول الساحل الافريقي

يعتبر تأزم الوضع الأمني في الساحل الإفريقي، إن كان من حيث الأزمات الداخلية زيادة نشاط التنظيمات الإرهابية، أو من حيث تفشي الجريمة المنظمة ، هذا التأزم سواء كان حقيقيا أو مفتعلا من طرف القوى الكبرى من اجل التغلغل أكثر في المنطقة، سوف يكون مبرر مقنع للتدخل العسكري الأمريكي في المنطقة كما حدث مع أفغانستان والعراق .

و هناك مجموعة من المؤشرات تنذر باحتمال تفاقم التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وهي: [1]

–الفقر والحاجة الذي يعبر عن الضعف وعدم القدرة وكذلك يعبر عن التناقضات التي وإن لم يتم التحكم فيها فإنها ستنفجر .

– الامتداد الجغرافي الفارغ وضعف القدرة على مراقبة هذا المجال الواسع، يغري على استعماله للتنقل بحرية وعبور الحدود الوهمية بين دول المنطقة.

– ضعف الأنظمة وضعف الموارد للتكفل بحاجات المواطنين، يطرح فرض النشاط والبحث عن الكسب بأي طريقة، فتنخرط بذلك أعداد كثيرة بحكم خبرتها ومعرفتها للطبيعة الصحراوية في النشاط الغير قانوني وتصبح المنطقة محكومة بمنطق الإجرام المنظم وما يساعد على ذلك هو توفر المنطقة على السلاح بأسعار رمزية، حيث أن الصومال وأريتيريا والسودان هي دول يكثر فيها بيع السلاح.

[1] حسين قادري ،«**مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي** "، المرجع السابق الذكر،ص5.

– المضايقات التي تعيشها ظاهرة الإرهاب في المغرب العربي مما يرجح انتقالها أو توسيعها إلى منطقة الساحل الإفريقي لسهولة الحركة والحصول على السلاح والعيش من تناقضات هذا المجال الشاسع والفارغ.

– الطبيعة السياسية والاقتصادية والأثنية تطرح تحديات وخلافات عديدة، فالانسجام الغير متوفر في التوارق وخاصة في مالي يطرح مشاكل عدم الاندماج والرغبة في الانفصال، بل قضيتهم تكاد تلامس كل بلدان المنطقة وهي مرجحة للاندلاع والتصعيد في أي وقت خاصة إذا استخدمت لأغراض سياسية واقتصادية لضرب استقرار دول المنطقة بل تكون عنصر تهديد وابتزاز تستخدمه الدول الكبرى ضد دول المنطقة .

وإن كانت إدارة بوش صاحبة شعار الحرب الوقائية والعمل العسكري لم في الساحل الإفريقي، فإن إدارة أخرى كإدارة اوباما حاليا لن تفعل ذلك هي الأخرى سواء كان ذلك للأسباب التي تم ذكرها، أو لكون هذه الإدارة وكما جاء في وثيقتها لاستراتيجية الأمن القومي الصادرة في ماي 2010:

" **استخدام القوة ضروري في بعض الأحيان، ونحن سوف نستنفد الخيارات الأخرى قبل الحرب كلما استطعنا، ونزن بدقة تكاليف ومخاطر العمل مقابل التكاليف والمخاطر المترتبة على التقاعس عن العمل**"[1]

بمعني عدم استخدام القوة العسكرية الا في حالة استنفاد الوسائل الأخرى كالدبلوماسية والمؤسسات الدولية .

2.1 تزايد المنافسة الاقتصادية في الساحل الافريقي :

تتصارع الدول العظمي سعيا الي السيطرة علي الثروات النفطية في المنطقة (النفط والغاز واليورانيوم) ،فمحاولات زعزعة النظام التشادي عبر جنوب السودان تعود الي اطماع هذه الدول (الولايات المتحدة وفرنسا وغيرهما) ورغبتها في السيطرة علي هذا المجال

[1] **National Security strategy, Washington** D.C,May 2010, p 22, in : http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.

الجيوسياسي ،لقطع الطريق علي الصين التي تسعي ايضا الي تامين مواردها النفطية المستقبلية من خلال الحفاظ علي تمركزها جغرافيا واستراتيجيا بالمنطقة (خاصة جنوب السودان) [1].حيث يجب السيطرة علي الشريط الساحلي ذات الموقع الاستراتيجي للسيطرة علي افريقيا خاصة منطقتين اصبح لهم اهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وهما المغرب العربي وخليج غينيا.

لهذا يمكن ان تتداخل عسكريا في الساحل الافريقي تحسبا لأي تهديد لمصالحها الاقتصادية او سيطرة من احدي القوي الدولية كالصين علي اقتصاديات دول الساحل الافريقي .

لكن هذا السيناريو مستبعد لان الحربين اللتين خاضتهما الولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان والعراق أحدثتا تراجعا في الاقتصاد الأمريكي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة تحقق فائضا يفوق 100مليار دولار عام 2001،اصبحت تعاني من عجز يقدر ب250مليار دولار خلال عام 2007[2]

من الناحية الاستشرافية ،يعتبر التعاون والتشاور الاقتصادي عنصر هاما لضمان استقرار والتنمية في المنطقة ،فقيام وحدة اقلمية يضمن امتلاك مصير "الساحل المشترك"sahel Nostrum وهي السبيل للتخلص من الهيمنة الاجنبية والشبكات المسلحة، وقد تبدو مرحلة السوق المشتركة الخطوة الوجيهة للشروع في هذا الكيان المستقبلي . [3]

سيبقي السيناريو الثاني المتعلق بتزايد الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل الافريقي هو المرجح في المستقبل القريب نظرا لترجع الاهتمام الامريكي بمنطقة الشرق الاوسط خاصة بعد الحراك الذي شهدته هذه الدول وبروز حكومات مناهضة للولايات المتحدة ،فتبقي افريقيا عموما ومنطقة الساحل الافريقي خصوصا بديل مناسب للولايات المتحدة لا إعادة التمركز في المنطقة من جديد .

---

[1] مهدي تاج ،**المستقبل الجيو- سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي** ، مركز الجزيرة للدراسات،2011/10/20 ،ص7.

[2] عمرو عبد العاطي،"**الاحاديةالامريكيةبين الاستمراريةوالزوال**"،السياسةالدولية،القاهرة:العدد173،المجلد 43،جويلية2008.

[3] مهدي تاج، المرجع نفسه،ص8.

خلاصة الفصل :

– تعدد المشاريع الأمنية والاقتصادية المواجهة لدول الساحل الأفريقي من قبل الولايات المتحدة دليل وضح علي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في حسابات السياسة الخارجية الامريكية .

– هناك تحديات كثيرة توجه الولايات المتحدة في منطقة الساحل الأفريقي وأهمها رفض دول الأفريقية عموما ودول الساحل الافريقي خصوصا اقامة قاعدة عسكرية أمريكية في القارة الافريقية .

– إن الولايات المتحدة تواجهه منافسة شديدة من القوي الدولية كفرنسا والصين ،بالإضافة إلي دور دول الجوار للساحل الافريقي مما يساهم في تعطيل الكثير من المشاريع الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي .

– إن الدارسات الاستشرافية للسياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي ستشهد نشاط نظرا للمعطيات الجديدة خاصة في منطقة الشرق الأوسط وحالة عدم الاستقرار التي تعيشها هذه المنطقة تجعل من منطقة الساحل الافريقي بديل مناسب لإعادة رسم مصالحها المستقبلية .

الخاتمة

أصبحت منطقة الساحل الافريقي أهم أوليات السياسة الخارجية الأمريكية في القارة الافريقية ولعل أهم المعطيات التي ساهمت في جعل منطقة الساحل الافريقي تدخل

في حسابات السياسة الامريكية بعد أن كانت المنطقة تعاني التهميش من القوي الدولية خاصة الولايات المتحدة ،ولعل تزايد التهديدات الأمنية وتأثيرها بشكل سلبي علي المصالح الأمريكية في القارة الافريقية ،ومن جهة شكل العامل الاقتصادي محفز لتزايد أهتمام الساسة الأمريكيين بالساحل الافريقي نظرا لما تمتع بها المنطقة من موارد طبيعية قل نظريها في العالم .

من خلال دراسة السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل في الفترة 2002-2015،يمكن أثبات الفرضية الأول والتي توضح على أنه كلما تعددت التهديدات الأمنية من إرهاب وجريمة منظمة وهجرة غير شرعية صعد ذلك من أهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة، فقد كانت هذه التهديدات توصف بمحلية لكن تأييد بعض الجماعات الارهابية لتنظيم القاعدة العالمي مما يشكل خطر علي المصالح الأمريكية في العالم.

أما الفرضية الثانية التي تقول أن الموارد النفطية التي تمتع بها بعض دول الساحل كان له أثر في إعطاء المنطقة اهمية بالنسبة للولايات المتحدة ، فالولايات المتحدة تسعي إلي تنويع في مصادر إستيراد النفط بالنسبة إليها بسبب عدم إستقرار بعض المناطق التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في إستيراد النفط كمنطقة الشرق الأوسط.

بالنسبة للفرضية الثالث التي تربط تزايد الأهتمام الأمريكي باالمنطقة في سعي الولايات المتحدة علي الحفاظ علي وضع المهمين علي العالم وذلك بمنافسة القوي الدولية كالصين وفرنسا، فقد بدئ أن هناك تخوف من طرف الولايات المتحدة الأمريكية من النفوذ الصيني في بعض دول الساحل الافريقي من خلال زيادة حجم الاستثمارات الصينية وهو ما يشكل مستقبلا تهديد للمصالح الأمريكية في المنطقة ،ومن جهة أخري فالولايات المتحدة تتنافس

مع فرنسا ذات النفوذ التاريخي في الساحل الافريقي من منطلق أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية عالمية وليست اقلمية .

-من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلي مجموعة من النتائج أهمها :

-إن تزايد الأهتمام الامريكي بالمنطقة تبررها الولايات المتحدة الأمريكية بأن معظم دولها دول فاشلة ،مما سيزايد من المشاكل والتهديدات الأمنية التي تتجاوز حدود اقليم دول الساحل الافريقي مما يشكل تهديد حقيقي للمصالح الأمريكية في العالم ،وأعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية علي مجموعة من المشاريع الأمنية كمبادرة "بان الساحل" و"مبادرة الشراكة من أجل مكافحة الارهاب عبر الصحراء "، كذالك بناء قيادة العسكرية لا أفريقيا "الأفريكوم" .

-ان المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة ومحاولة حمايتها وتطويرها في الساحل الأفريقي شكلت محفزا علي تطوير العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والقارة الافريقية ودول الساحل الافريقية، فاعتمدت علي أليات عدة كالقمة الأمريكية الافريقية، وقانون النمو والفرص بالإضافة الي زيادة المساعدات الاقتصادية لدول الساحل الأفريقي.

-تعتبر المقارنة بين الإدارتين الأمريكيتان الجمهورية برئاسة جورج بوش كانت نشيطة خاصة من الجانب الأمني فالمشاريع الأمنية الأمريكية في الساحل الأفريقي كمبادرة" بان الساحل " ،والشراكة من أجل مكافحة الارهاب عبر الصحراء، والقيادة العسكرية لإفريقيا "الافريكوم" بينما كانت الإدارة الديمقراطية برئاسة بارك أوباما الرئيس ذات الأصول الأفريقية نلاحظ أنها كانت نوعا ما غير نشطة عموما ،لكن ما يحسب علي هذه الإدارة هي تركيزها علي الجانب الإقتصادي فأول قمة أمريكية افريقية كانت في عام 2014في عهد الرئيس بارك أوباما .

-إن أهم التحديات التي توجه السياسة الخارجية الأمريكية هي تزايد نفوذ بعض الدول المعادية لسياسة الولايات المتحدة العالمية كالصين ،وتعثر مشروع إقامة قيادة عسكرية

بأفريقيا "أفر يكوم " بأحد دول الإفريقية بسب معارضة معظم الدول الإفريقية إلا ليبيريا، فهل ستنجح الولايات المتحدة في إقامتها في أحدى الدول الإفريقية ذات الموقع الإستراتيجي؟

الملاحق

الملحق رقم (01) قائمة رؤساء خلال الولايات المتحدة الامريكية الفترة 2002-2015

43		جورج دبليو بوش (مواليد 1946) [134][133][132]	20 يناير 2001	20 يناير 2009	الحزب الجمهوري	54 (2000) 55 (2004)	حاكم ولاية تكساس (2000–1995)	ديك تشيني
44		باراك أوباما (مواليد 1961) [137][136][135]	20 يناير 2009	في المنصب	الحزب الديمقراطي	56 (2008) 57 (2012)	عضو مجلس الشيوخ الأمريكي عن إلينوي (2008–2005)	جو بايدن

المصدر :موسوعة الحرة ويكيبيديا

https://ar.wikipedia.org/wiki/

وتصرف الباحث في التركيز فقط علي رؤساء الفترة 2002-2015

الملحق رقم (02)التاريخ السياسي للولايات المتحدة

التاريخ	الحدث
1776/7/4	تاريخ الاستقلال عن بريطانياالعظمي
1788	التصديق علي الدستور
1865-1861	الحرب الأهلية الأمريكية
1941	مشاركة الولايات المتحدةفي الحرب العالمية الثانية
2003-2001-1955	حرب علي الفيتنام –حرب علي افغانستان–حرب علي العراق
2001/9/11	ضربت تنظيم القاعدة مركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك والبنتاغون بالقرب من واشنطن العاصمة
2009/1/20	تنصيب اول رئيس ذو اصول افريقية لاول مرة في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية

المصدر: موسوعة الحرة ويكبيديا

https://ar.wikipedia.org/wiki/

بتصرف الباحث في اهم التواريخ الخاصة بالولايات المتحدة الامريكية

الملحق رقم (03) التاريخ السياسي لدول الساحل الافريقي المعنية بالدراسة

الدولة	توراريخ الاحداث السياسية
موريتانيا	1956:حصول موريتانيا علي الحكم الذاتي الداخلي واصبحت نواكشوط عاصمة للبلاد في السنة الموالية. 1958:عقد مؤتمرالاك ليتم اعلان الجمهورية الاسلامية الموريتانية وانشاء الجيش الموريتاني. 28نوفبر 1960:الاستقلال عن فرنسا 2008/8/6:انقلاب الرابع عشر حيث كان عقب قرار رئاسي باقالة قائد اركان الحرس الرئاسي محمد ولد عبدالعزيز وقائد أركان الجيش محمد ولد الغزواني، قامالاثنان على الفور بانقلاب اعتقلا خلاله الرئيس سيدي محمد ولد الشيخ عبد الله ورئيس الوزراء يحيى ولد أحمدالوقف وأصدر الإنقلابيون بيانا يعلنون فيه تشكيل "مجلس الدولة."
مالي	كانت تابعة للإمبراطورية الغانية في القرن 4م- 1960/9/22استقلال مالي عن فرنسا وانتخاب موديبو كايطا رئيسا للبلاد .2012/3/21تمرد عسكري في مالي.
تشاد	1960:الاستقلال عن فرنسا انقلاب سنة 1990ببقيادة الرئيس الحالي إدريس دييي الذي ازاح حسين حبري . 2004:تصاعد العنف بعد اكتشاف النفط وبدا تصدير النفط.
النيجر	18ديسمبر 1958:اعلان النيجر جمورية مستقلة 3اوت 1996انتخاب Hamani Diorikاول رئيس للبلاد

	2010:الاطاحةبالرئيس تانجي مامادو وتولي محمود ايسوفو الرئاسة
السودان	1956:الاستقلال عن بريطانيا ومصر 1989:انقلاب عسكري بقيادة العميد عمر البشير الذي يزل رئيس للبلاد لحد الان. 2005:التوقيع علي اتفاقية السلام بعد الحروب الاهلية بين شمال وجنوب السودان 2011:اسقلال جنوب السودان كدولة
بوركينا فاسو	1960:الاستقلال عن فرنسا 2015:انتخاب روش مارك كريستيان كابوري رئيسا للبلاد
نيجريا	1960:الاستقلال عن بريطانيا العظمي 2002:بداية الحرب علي جماعة الارهابية باكو حرام 2015:انتخاب محمد بخاري رئيسا للبلاد لحد الان
السنغال	1960:الاستقلال عن فرنسا 2012/3/25:انتخاب الرئيس ماكي سال وهو الرئيس لحد الان

المصدر:موسوعة الحرة ويكبيديا

https://ar.wikipedia.org/wiki/

بتصرف من الباحث

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع بالغة العربية

ا-الكتب:

1- ابو العنين واخرون ،**التقرير الاستراتيجي الافريقي (2006-2007)**،الطبعة الاولي، ،معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة،العدد 167،،جانفي 2007.

2- أبو صلاح أبو قيلة، عمران، **دور الجماهيرية في إفريقيا**(طرابلس :جامعة عمر المختار، 2002)، ص15

3- إسماعيل الشاهر، شاهر،**أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول 2001** ، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009.

4- السيدسليم،محمد،**تحليل السياسة الخارجية**،الطبعة الثانية ،بيروت،دار الجيل ،2001.

5- بطرس غالي، بطرس ،محمود خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، دون سنة النشر.

6- بسيوني عرفة علي رضوان ،عبير، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين** ،الطبعة الاولي،القاهرة، دار النهضة العربية ،2011.

7- جنسن، لويد،**تفسير السياسة الخارجية**. ترجمة: محمد بن أحمد مفتي، محمد سليم السيد، الرياض، درط، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود،1989.

8- ولد أباه، السيد ،**عالم ما بعد 11 سبتمبر الإشكاليات الفكرية والاستراتيجية** ، بيروت ،الدار العربية للعلوم، 2004.

9- زكريا،فريد، **من الثروة الى القوة: الجذور الفريدة لدور امريكا العالمي** ،ترجمة: رضا خليفة ،الطبعة 1،القاهرة،مركز الاهرام للترجمة والنشر 1999.

10- مني ،زنود، **تأثير عامل شخصية الرئيس علي السياسة الخارجية الامريكية – دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلنتون وجورج والكر بوش**–،ط1، القاهرة ،مكتبة الوفاء القانونية ،2014.

11- ناي ، جوزيف ،**مفارقة الفوة الامريكية**، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي ،الطبعة 1،الرياض،مكتبة العبيكان، 2003 .

12- عبد الرحمن ،حمدي، **افريقيا وتحديات عصر الهيمنة اي مستقبل؟**، الطبعة الاولي، القاهرة ،مكتبة مدبولي ،2007.

13- قبيسي، هادي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة و الواقعية** ، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2008.

ب – المجالات والدوريات:

14- برقوق,امحند،"**التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي**"،جريدة الشعب، العدد 14466 6 جانفي 2008.

15- (– ، –) "**الساحل الافريقي بين التهديدات والحسابات الخارجية**" ، العالم الاستراتيجي ،الجزائر ،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد7،نوفبر ،2008.

16- بوقارة، حسين،"**مشكلة الاقلية الترقية وانعكاساتها علي الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي** "،العالم الاستراتيجي، الجزائر :مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ،العدد 7،نوفبر 2008.

17- بخوش، مصطفي،" **منطقة الساحل الإفريقي.. الواقع والتحديات**"، مجلة د راسات شرق اوسطية"، السنة 17 ، العدد 64 13.

18- حافظ، زياد،:"**المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**"، المستقبل العربي ،العدد 306 ،اوت 2004.

19- عبد العاطي، بدر،"**أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول:دراسة حالة اليابان–إسرائيل**"، السياسة الدولية،عدد153 (جويلية 2003).

20- عبد العاطي،عمرو،"**الاحادية الامريكية بين الاستمرارية والزوال**"،السياسة الدولية القاهرة: العدد 173،المجلد 43،جويلية 2008.

21- صالح ،عبد الله،"**الازمة التشادية ...الي اين ؟**"،السياسة الدولية ،القاهرة ،مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية،العدد 172،المجلد 43،افريل 2008.

22- قادري ،حسين،«**مستقبل الوضع الامني في الساحل الافريقي** "،العالم الاستراتيجي الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية العدد 7،نوفبر 2008.

23- رأفت،جلال، **السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسة والإستراتيجية بالأهرام،العدد2001،145.

24- ثروت فهمي ،**جورج**،"**العلاقات الصينية الافريقية .....شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية** "،السياسة الدولية ،القاهرة،العدد167،جانفي 2007.

ج –الد راسات الغير منشورة:

25- العطري ،ميلود،**السياسية الخارجية الامريكية تجاه امريكا اللاتينية في فترة مابعد الحرب الباردة** ،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية)،جامعة الحاج لخضر باتنة ،2007–2008.

26- بن الشيخ ،فايزة،**دور الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الافريقي**،(مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية)،جامعة قاصدي مرباح– ورقلة،2014–2015.

27- لبدي، حنان ،**التحولات الدولية الراهنة وتأثيرها علي الاستراتيجية الامنية الاوروبية في منطقة الساحل الافريقي** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014.

28- عادل منصف، شريف ،**التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الامريكية تجاه الجزائر بعد احداث 11ستمبر 2001**،(مذكرة ماستر في العلوم السياسية)،جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ،2014-2015.

29- فوزية،قاسي ،**الاستراتيجية الامريكية لمكافحة الارهاب: منطق الامننة في الساحل الافريقي** ،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)،جامعة وهران،2012-2013.

30- رسولي،اسماء، "**مكانة الساحل الإفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث سبتمبر 2001** "،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة ، 2011.

د-الملتقيات:

31- بوشنافة،شمسة،، **استراتيجية الاتحاد الأوروبي للأمن و التنمية في منطقة الساحل(استراتيجية من اجل الساحل): الرهانات و القيود**،(المؤتمر المغاربي الدولي حول: التهديدات الأمنية للدول المغاربية في ظل التطورات الراهنة، ورقلة: قسم العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح،27/28ففيفري 2013).

هـ-الوثائق الالكترونية:

32- افادة الفريق الاول وورد ، ويليام قائد القيادة الامريكية لمنطقة افريقيا ،**لجنة القوات المسلحة بمجلس الشيوخ** ،9-10مارس 2010، متوفر علي الرابط:
http://www.africom.mil/pdffiles/USAFRICOM2010posturestatement.pdf

33- الزبير،غالي، **الدور المغربي في منطقة الساحل بين الواقع والتمني**، تاريخ الدخول :2016/4/20 11:02 متوفر علي الرابط:
http://www.adamir.net/?p=2325

34- بوعزة، الطيب "**في السياق التاريخي لنشأة النيوليبرالية**"،تاريخ الدخول: 25 / 3/ 2016 متوفر علي الرابط:
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2006/10/15/%D9%81%D9%8

A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8
A-%D9%84%D9%86%D8%B4%D8%A3%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A8
%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9

35- درويش،ابراهيم، **قراءة في كتاب أمريكا في مفترق الطرق: الديمقراطية والسلطة، وإرث المحافظين الجدد لفرانسيس فوكوياما**. تاريخ الدخول:2016/3/18 3:50متوفر على الموقع الإلكتروني:

www.arab-nation,com/index,php?option=com-content&task=4141&Itimid=67

36- **محمد أحمد النابلسي ،التحليل النفسي للرئيس أوباما**، تاريخ الدخول للموقع 16:57 22/4/2016: متوفر علي الرابط:

http://www.mostakbaliat.com/archives/28288

37- وزارة الخارجية الامريكية بيان حقائق للبيت الأبيض ،**الشراكات الأمريكية من أجل مجابهة الارهاب في أفريقيا**، تاريخ الدخول :2016/4/20 16:23 متوفر علي الربط:

http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/08/20140811305420.html#axzz4786uPkMB

38- كينيدي بودالي، ليان،"**شراكة مكافحة الارهاب عبر الصحراء**" ،مركز مكافحة الارهاب ،الاكاديمية العسكرية للولايات المتحدة، وست بوينت ،متوفر علي الرابط:

http://ctc.usma.etu/publications/pdf/us-ct-in-sahel-arabic-update.pdf

39- ماضي،محمد، **مواجهة التنظيمات الإرهابية في الساحل تستدعي استراتيجية** أعمق، تاريخ الدخول 2016/4/20 10:00 متوفر علي الرابط:-http://www.swissinfo.ch/ara/%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%B0
%D8%A2%D9%85%D9%86-%D8%AC%D9%86%D9%88%D8%A8-
%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-
_%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-
%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D9%87%D8%A7%D8%A8-%D9%81%D9%8A-
%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D9%84--
%D8%AA%D8%B3%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%8A-

%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D9%82-/38186692

40- محمد عبد الحليم ،اميرة، **ما الذي تريده واشنطن من القمة الأمريكية – الإفريقية؟** ، تاريخ الدخول للموقع :2016/4/18 15:50،متوفر علي الرابط: http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/3867.aspx

41- عبد الفتاح،اسماء، **افريقيا ساحة جديدة منافسة بين الصين و أمريكا**، . تاريخ الدخول للموقع 2016،16:25/4/20 متوفر علي الرابط:
http://elbadil.com/2014/11/21/%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A%D8%A7-%D8%B3%D8%A7%D8%AD%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%8A%D9%86

التقارير:

42- الأمم المتحدة، **وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الاطراف** ، فبراير 2011 ، ص 4.

43- العلوي ،الحسين الشيخ، **تجمع الساحل الخماسي.... تنسيق في ظل التعقيدات**، (مركز الجزيرة للدراسات ،21ستمبر 2014).

44- (ـ ، ـ) **منطقة الساحل الإفريقي ومعبر الموت الدولي**،(مركز الجزيرة للدراسات 2015/8/31).

45- بوحنية،قوي، **الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي**،(مركز الجزيرة للدراسات،2014/12/11).

46- منظمة العفو الدولية، **حالة حقوق الانسان في العالم**، (لندن:منظمة العفو الدولية، 2012).

47- مجلس الأمن، **تقرير الأمين العام عن الحالة في منطقة الساحل،** (نيويورك:الام المتحدة،جوان 2013) .

48- تاج ،مهدي، **المستقبل الجيو– سياسي للمغرب العربي والساحل الافريقي** ،(مركز الجزيرة للدراسات،2011/10/20).

ثانيا: المراجع بالغة الأجنبية:

*المراجع بالغة الانجليزية:

The English References:

Books:

49- Brown، Chris , **" The Normative Framework of Post-Cold War International Relations "**, In, Stephanie Lawson, The New Agenda For International Relations: From Polarization To Globalization In World Politics, (Oxford: Blackwell Publishers,2002) .

50- Deudney Ikenberry and G. John Daniel , **"Realism, Structural Liberalism, and the Western Order**",in: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno, Unipolar Politics :Realism and State Strategies After the Cold War(New York :Columbia University Press,1999).

51- G. Brooks ،Stephen**," Dueling Realisms :Realism in International Relations"**, International Organization, Vol. 51, no. 3 (Summer 1997)

52- Haass،Richard & Others,"**U. S. Foreign Policy Agenda ,The Role of Think Thanks",** an Electronic Journal of the U.S. Departement of Satate, Volume 7, N. 3,(Novemer 2002) .

53- lachar ، Wolfram " **،actually existing security the political economy of the saharan threat** ،security dialogue vol. 39 ، no.4، (August 2008)

54- L.Lamy ،Steven, **"contemporary mainstream approaches: new-realism and new-liberalism"**, in: John Baylis &Steve Smith, The Globalization of World Politics , an introduction to international relations, (Third Edition, Oxford: Oxford University Press ,2005),

55- Lake, Anthony&whitman, Christine, **« More than humanitarian :A strategic U.S approach toward Africa »**, new york : report of an indenpedent task york : report of an indenpedent task york : report of an indenpedent task force,council on foreign policy, 2006.

56- Jeffrey Moravcsik ، andLegro Andrew ,"**Is Anybody Still a Realist"**, International Security, Vol. 24, No. 2, (Fall 1999).

57- Mastanduno Kapstein and Ethan B. Michael**," Realism and State Strategies After the Cold War"**,in: Ethan B. Kapstein and Michael Mastanduno.

58- J. Mearsheimer M .Walt،John & Stephen,"**the Israel Lobby and U.S .Foreign Policy"**, Review of Bookspublished , Vol . 28, No. 6, (March 23, 2006).

59- Wendt ،Alexander,**Social Theory of International Politics** (Cambridge :Cambridge university Press,1999), p.1. **Internet Links :**

60- Africa oil policy initiative group, **« African oil : A priority for U.S national security and African security and African development »**, institute for advanced strategic & political studies symposium, january 25, 2002,in : http://www.iasps.org/strategic/africawhitepaper.pdf

61- National energy policy development group, **« National Energy Policy, may 2001 »**, chapter8, in : http://www.wtrg.com/EnergyReport/National-Energy- Policy.pdf.

62- International crisis group, **« Islamic terrorism in the sahel :fact or fiction» ?**, Africa report ,no.92,31 march 2005, in: http://allafrica.com/peaceafrica/resources/view/00010608.pdf-

63- G.Berschinki ، Robert,« Afrcom's dilemma :"**The global war on terrorism, capacity building, humanitarianism, and thefuture of U.S security policy in Africa »**, strategic studies institute, november 21, 2007, in :ttp://www.strategicstudiesinstitute.army.mil/pdffiles/pub827.pdf

64- Jo Choate Mary **« Trans-sahara cuonterterrorism initiative :Balance of power ? »**,USAWC strategy research project,p4in: http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PCAAB627.pdf

65- .Keenan, Jeremy, **« The collaose of the second front** »,FPIF, september26,2006 ,p 1, in : http://www.FpiF.org/articles/the-_collapse-of-the-second-front

66- LEBOVICH ،ANDREW ،**" Northern Mali: the Politics of Ethnicity and Locality"** ,think africa press in 23/4/2016 at 14: 52 Decemberhttp : //thinkafricapress.com/mali/politics-et

67- **National Security strategy**, Washington D.C,May 2010, p 22 . in:http://www.whitehouse.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf.

68- **The National Security strategy of the United states** of America, September2002, in : http://georgewbush-whitehouse.archives.gov/nsc/nss/2002/nss.pdf

69- **The National Security Strategy of the united states** of America ,March 2006. http://www.presidentialrhetoric.com/speeches/nss2006.pdf

70- The White House. **Office of the Press Secretary FACT SHEET: Partnering with Africa on Food Security and Climate Change Adaptation** .28/7/2015https://www.whitehouse.gov/the-press-ffice/2015/07/28/fact-sheet-partnering-africa-food-security-and-climate-change-adaptation

71- **US.Department of state country reports on terrorism**,chapter 5-country reports :Africa overview,28 April,2006, in:http://www.state.gov/s/ct/rls/crt/2005/64335.html

72- **US trade & Investment mission to algeria**. The embassy of algeria in Washington, in: http/:www.algeria-us;org/docs/livre.2011pdf

73- **United States Africa Command**,U.S.AFRICOM public affairs office, in : http://www.africom.mil/getarticle.asp,art=1644

المراجع بالغة الفرنسية:

Les Ouvrages Français :

Livre:

74- Dris‹Chrif ,« **Etats-unis et Afrique sahelo-saharienne :Agenda énergetique et sécuritaire »** ‹Abdenour Benantar, Alger: C.R.A.D, 2008.

75- H.Zoubir, Yahia **,«la politique étrangère américaine au maghreb : constances et adaptation »**, journal d'étude des relations internationales au moyen oriont , vol.1, no.1, juillet 2006.

76- Ikhlef ‹Abdcelem‹ **Le Sahel défaillant : Arce de tous les risques ?**, (Algérie : Geostartégie Horizon 2010).

77- Taje‹Mehdi‹"**Sécurité et stabilité dans la Sahel Africain"**,college de defence de l'OTAN,NDC occasionel paper19,decembre 2006.

Liens Internet :

78- Taje ‹Mehdi **« les vulérabilités du sahel »,** lettre du CEREM no.12,mai 2009, in: htto://cerems.defense.gouv.fr/etudes/publicatio/lettre%20du%20cerem/lettre-CEREM_12.pdf .

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
مقدمة	ا
أهمية الموضوع.....	ب
مبررات اختيار الموضوع	ب
إشكاليةالدراسة	ج
فرضيات الدراسة	د
حدود المشكلة	د
الإطار المنهجي.....	هـ
الإطار النظري للدراسة	و
مصطلحات الدراسة.....	و
الدراسات السابقة.....	ز
تقسيم الدراسة	ي
الفصل الاول :الخلفية الفكرية والنظرية للسياسية الخارجية الأمريكية	
المبحث الأول : الاتجاهات العامة للسياسية الخارجية الأمريكية	14
المطلب الأول : أسباب التوجه الانعزالي	14
المطلب الثاني : النزاعة التداخلية للمحافظين الجدد.....	16
المبحث الثاني : تفسير المقتربات النظرية للسياسة الخارجية الأمريكية	19
المطلب الأول : الواقعية الجديدة New Realism :التركيز علي المسائل الأمنية.	20
المطلب الثاني : الليبرالية الجديدة New Liberalism:أهمية النزعة التعاونية....	23
المطلب الثالث : البنائيةConstructivism :التركيز علي العوامل الثقافية.....	26
المبحث الثالث :مضامين السياسة الخارجية الأمريكية	30
المطلب الأول :محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية.....	30
المطلب الثاني :عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.....	36
المطلب الثالث : متغير البيئة النفسية لصناع القرار الأمريكي.....	45

خلاصة الفصل الأول 48

الفصل الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الساحل الافريقي

المبحث الأول : طبيعة منطقة الساحل الافريقي..... 51

المطلب الأول: الطبيعة الجيوسياسية..... 51

المطلب الثاني : الطبيعة الأمنية..... 55

المطلب الثالث : الطبيعة الاقتصادية..... 67

المبحث الثاني : أسباب الاهتمام الامريكي بمنطقة الساحل الافريقي..... 71

المطلب الأول: المنطلق الطاقوي..... 71

المطلب الثاني: المنطلق الجيو استراتيجي..... 74

المطلب الثالث: المنطلق الأمني..... 79

المبحث الثالث :تطور السياسية الخارجية الأمريكية تجاه دول منطقة الساحل الافريقي..... 82

المطلب الاول: المتغير الأمني..... 85

المطلب الثاني :المتغير الاقتصادي 87

خلاصة الفصل الثاني..... 92

الفصل الثالث : السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي :مشاريعها تحدياتها ومستقبلها .

المبحث الأول: مشاريع السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي..... 95

المطلب الأول :المشاريع الأمنية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الافريقي.. 95

المطلب الثاني :المشاريع الاقتصادية للولايات المتحدة في منطقة الساحل الافريقي..... 104

المبحث الثاني: تحديات السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي..... 108

المطلب الأول: احتواء المنافسة الصينية الفرنسية..... 108

المطلب الثاني: أدور دول الجوار في الساحل الافريقي..... 113

المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي..... 116

المطلب الأول: استمرار الوضع القائم للسياسة الخارجية الأمريكية في الساحل

الافريقي..... 118
المطلب الثاني: تزايد نشاط السياسة الخارجية الأمريكية في الساحل الافريقي.... 120
خلاصة الفصل الثالث 124
الخاتمة..... 126
الملاحق..... 130
قائمة المراجع 134
فهرس المحتويات..... 144
فهرس الخرائط و الجداول والأشكال..... 147

فهرس الخرائط والجداول والأشكال :

- فهرس الخرائط :

رقم الخريطة	عنوان الخريطة	الصفحة
01	موقع دول الساحل الإفريقي في القارة الإفريقية	52
02	توضح توجد الطوارق في منطقة الساحل الافريقي	56
03	توضح الطرق الرئيسية التي يعتمدها المهاجرون الغير شرعيون القادمون من الصحراء الإفريقية ومنطقة الساحل	65
04	توضح المناطق التي تحتوي على البترول والغاز في الساحل الإفريقي	68
05	توضح اهم مناجم الثروات في الساحل الافريقي	70
06	توضح انتشار الجماعات الارهابية في افريقيا	80
07	توضحيه للانتشار العسكري الامريكي في القارة الافريقية	103
08	الوجود الصيني في القارة الافريقية	109
09	انتشار القوات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي	112

- **فهرس الجداول :**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	فترات العزلة والتدخل التي عرفتها السياسة الخارجية الامريكية منذ نشأة الدولة الامريكية	19
02	عينة من القوة الامريكية : احصائيات سنة 2015	34
03	يبين القدرات العسكرية لبعض دول الساحل الافريقي والجزائر 2009-2010	58
04	مؤشر يوضح ترتيب دول الساحل الافريقي من حيث التنمية البشرية 2015 من بين 194دولة	60
05	(برميل في اليوم)2030/ 2005 الخمس دول الأولى المنتجة للنفط في خليج غينيا	78

- **فهرس الأشكال :**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	التعدد العرقي في مالي	53
02	العنف ضد المدنيين في الساحل الافريقي	57

ملخص الدراسة :

شكلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001منعطف تاريخي في السياسة الخارجية الأمريكية ،فقد أطلقت الولايات المتحدة حرب علي الإرهاب في جميع مناطق العالم ،فأصبحت منطقة الساحل الإفريقي إحدى المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في حسابات الإدارة الأمريكية نظرا لتزايد التهديدات الأمنية في هذه المنطقة من العالم التي قد تشكل تهديد للمصالح الأمريكية بشقيها العسكري والإقتصادي ،وسعت الولايات المتحدة إلي تطويق هذه التهديدات المتزايدة بوضع مبادرات لتعزيز التنسيق العسكري بين الولايات المتحدة ودول الساحل الافريقي منها "مبادرة بان الساحل "و"الشراكة من أجل مكافحة الارهاب في الساحل الافريقي "إضافة إلي القيادة العسكرية "افريكوم "والتي لم تنجح الولايات المتحدة في إيجاد مقر لها بالدول الإفريقية بسبب رفض الدول الافريقية .

فالولايات المتحدة ما زلت تصر علي التواجد بالمنطقة بشكل مباشر وذلك بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية بأحدي دول افريقيا علي غرار القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة بمعظم قارات العالم ،فالتهديدات التي تعانيها منطقة الساحل الإفريقي إنتقلت من جانب المحلي إلي الجانب العالمي مما سيؤثر مستقبلا علي مصالح الولايات المتحدة ،ومثال ذلك إنضمام بعض الجماعات الإرهابية المحلية إلي تنظيمات عالمية كتنظيم الجماعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال الذي أعلان ولائه إلي تنظيم القاعدة العالمي .

إن الإهتمام الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي وماقد تشكله المنطقة من تهديد محتمل علي الأمن الأمريكي ليست السبب الوحيد وراء أهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهذه المنطقة بعدما كانت مهمشة في السياسة الخارجية الأمريكية ،فالولايات المتحدة الأمريكية تري بأنه هناك تهديدات علي المصالح الإقتصادية في المنطقة ومجاورها كالمغرب العربي وخليج غينيا ،بالإضافة الي خوف الولايات المتحدة الأمريكية من فرنسا والصين اللذين يشكلان تهديد لنمو المصالح الأمريكية في منطقة الساحل الافريقي .

مصطلحات الدراسة :

السياسة الخارجية –الساحل الإفريقي

Calling conventions that back study :
ForgienPolicy-the sahel Africa.
Conventions qu'étude de retour d'appel :
Politique étrangère-le sahel afrique.

Abstract of the study:

FormedSeptember 11th 2001 historicjuncture in American foreignpolicy, the United States launched a war on terror in all regions of the world, the Sahel has become one of the strategically important areas in administration accounts due to increasingsecuritythreats in thisregion of the world thatcould pose a threat to American interests, botheconomic and military, the United States sought to outflankthesegrowingthreats to develop initiatives to strengthen coordination between the United States and the Sahel initiative "to the Sahel " and "partnership The fightagainstterrorism in the Sahel "add to" military command AFRICOM "and that the United States did not succeed in locatingherAfrican States because of the refusal of African States

The United States stillinsists on being in the area directly by establishing a u.s. military base in one of the States of Africaalong the lines of American military bases on most continents of the world, the threatsaffecting the Sahel movedfrom the local to the global aspect whichwill affect future u.s. interests, for examplesome local terrorist groups to universal groups as JemaahSalafist Group for preaching and combat, which the Universal Declaration of loyalty to Al-Qaeda.

The American interest in the Sahel region poses whatelsecouldit possible threat to American securityis not the onlyreasonbehind the United States afterinterestwasmarginalized in American foreignpolicy, the United States considersthatthere are threats to the region'seconomicinterests and herneighboringArab and Morocco as the Gulf of Guinea, in addition to United States fear of France and China, which are a threat to the growth of American interests in the Sahel.

Mohamed Boudiaf University of M'sila

Faculty of law and political science

Political Science Department

Title:

American foreign policy towards the Sahel Africa during the period 2002 – 2015

Draft memoran complementary to political science master degree requirements

Major: international relations strategy

Student:

Saadi Ibrahim

Professor:

Dr. Abdallah zoubiri

Academic year:2015-2016